مؤتمر العمل العربي
الدورة الحادية والخمسون

القاهرة، جمهورية مصر العربية | 19 - 26 إبريل / نيسان 2025

البند الأول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

القسم الأول
تقرير المدير العام

التنويع الاقتصادي كمسار للتنمية :
الاقتصادات الواعدة في الدول العربية

تقديم

في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة، والتحولات الرقمية، والثورة التكنولوجية والتوترات الجيوسياسية العالمية، وتغير أنماط الإنتاج، باتت الحاجة إلى تنويع الاقتصادات العربية أكثر إلحاحًا لضمان الاستدامة الاقتصادية والقدرة التنافسية. ويعد التنويع الاقتصادي خيارًا استراتيجيًا لمواجهة التحديات الهيكلية والحد من الاعتماد المفرط على القطاعات التقليدية ، فقد أصبح الابتكار، والتكنولوجيا، وريادة الأعمال، والسياسات المرنة والمستدامة عناصر أساسية لدفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام، وتعزيز القدرة التنافسية لاقتصاداتنا، وتمكينها من التكيف مع المتغيرات العالمية. حيث يتطلب التحول الاقتصادي من واضعي السياسات تحديد الإمكانات غير المستغلة، وتطوير قطاعات جديدة، وتوفير بيئة استثمارية مرنة تعزز الابتكار وتفتح المجال أمام القطاعات الواعدة.

نسعى من خلال هذا التقرير إلى مناقشة موضوع حيوي في وقت ترى فيه اقتصادات كثيرة أن مستقبلها يكمن في الابتكار والإبداع والتكنولوجيا وريادة الأعمال، لدعم واضعي السياسات في جميع الدول العربية لتحقيق قفزات نوعية، نحو تحقيق تنويع اقتصادي حقيقي، يسهم في خلق فرص عمل جديدة، ويعزز الاقتصادات العربية في مواجهة التقلبات العالمية.

إن تحقيق التنويع الاقتصادي في الدول العربية لا يمكن أن يتم بمعزل عن التنسيق والتكامل الفعال بين أطراف الإنتاج الثلاثة؛ فالحكومات تُعنى بوضع السياسات الداعمة وتوفير البيئة التشريعية المحفزة، بينما يساهم أصحاب العمل في الاستثمار وإيجاد فرص العمل . أما العمال، فهم العنصر الأساسي في عملية التنمية، من خلال تطوير مهاراتهم ورفع إنتاجيتهم بما يواكب متطلبات أسواق العمل الحديثة.

نحاول في هذا التقرير تقديم رؤى استشرافية ومقترحات عملية تدعم مسارات التنويع الاقتصادي في دولنا العربية، مع التركيز على الاقتصادات الواعدة التي يمكن أن تلعب دورًا رئيسيًا في تنويع مصادر الدخل والنمو الاقتصادي. وفي هذا الإطار، توصلنا إلى بلورة إعلان مبادئ حول " تعزيز التنويع الاقتصادي والانتقال نحو الاقتصادات الواعدة " ليكون أحد أهم مخرجات تقريرنا لهذا العام، والذي يتطلب التوافق والالتزام المشترك بين أطراف الإنتاج الثلاثة، بهدف صياغة خارطة طريق واضحة، تدعم التحول الاقتصادي العادل والمستدام في المنطقة العربية.

نتطلع إلى إثراء التقرير بملاحظاتكم ومساهماتكم القيمة لنتمكن معاً من رسم مسار اقتصادي واجتماعي عربي أكثر ازدهاراً واستدامة.

فايز المطيري

المدير العام

قائمة المحتويات

تقديم 2

مقدمة 5

القسم الأول: التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي في الدول العربية 11

المحور الأول: أهمية التنويع الاقتصادي 11

المحور الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية "مؤشرات وتجارب" 14

القسم الثاني: متطلبات نجاح التنويع الاقتصادي 25

المحور الأول: التعقيد الاقتصادي وأثره على التنويع الاقتصادي 25

المحور الثاني: التنمية البشرية واقتصاد المعرفة 30

المحور الثالث: التنويع الاقتصادي وتحسين مناخ الأعمال 40

القسم الثالث: أثر التنويع الاقتصادي على أسواق العمل العربية 47

المحور الأول: دور القطاع الخاص في دعم التنويع الاقتصادي 47

المحور الثاني: أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دعم سياسات التنويع في الدول العربية 50

المحور الثالث: دور الحوار الاجتماعي في دعم سياسات التنويع 53

القسم الرابع: آفاق التنويع الاقتصادي في الدول العربية: السياسات الصناعية الحديثة والاقتصادات الواعدة 59

المحور الأول: السياسات الصناعية الحديثة كأداة لدعم التحولات الاقتصادية وتحقيق الاستدامة 59

المحور الثاني: الاقتصادات الواعدة في المنطقة العربية 62

المحور الثالث: إعلان مبادئ حول "تعزيز التنويع الاقتصادي والانتقال نحو الاقتصادات الواعدة" 90

التوصيات 97

مراجع ومصادر 99

مقدمة

كشفت الأزمات المتعددة التي شهدتها المنطقة العربية عن نقاط الضعف الهيكلية التي تعانيها العديد من الاقتصادات الوطنية، مما أدى إلى تفاقم التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة تأثيرها على أسواق العمل. مما جعل الاعتماد على النماذج الاقتصادية التقليدية غير كافٍ لمعالجة هذه التحديات أو تأجيل مواجهتها، بل يستلزم نهجًا جديدًا يركز على التحولات الهيكلية العميقة. لذا، تبرز الحاجة الملحة إلى إعادة هيكلة النظم الاقتصادية والتوجه نحو نموذج تنموي أكثر شمولًا واستدامة، قادر على تعزيز المرونة الاقتصادية، وتحقيق تنوع اقتصادي، ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وقد أثبتت العديد من التجارب الدولية أن الاقتصادات التي تعتمد على التنويع تمتلك قدرة أكبر على التكيف مع الأزمات الاقتصادية والصدمات الخارجية، مقارنة بتلك التي تعتمد على مصادر إنتاجية محدودة. فالاقتصادات الأحادية تكون أكثر عرضة للتقلبات السوقية واضطرابات سلاسل التوريد، مما يعوق استدامة النمو الاقتصادي. من هنا، يُعتبر التنويع الاقتصادي استراتيجية ضرورية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقليل المخاطر الهيكلية. وتسعى الدول الناجحة إلى تطوير قطاعات اقتصادية جديدة، والاستثمار في التكنولوجيا والابتكار، مما يساعدها على خلق قيمة مضافة وتعزيز تنافسيتها العالمية.

ففي عام 1975، أطلقت الحكومة البرازيلية برنامجًا وطنيًا لإنتاج الإيثانول من قصب السكر. ساعدت هذه السياسة الابتكارية في تنويع أنشطة الأعمال الزراعية بعيدًا عن إنتاج القهوة، مما مكّنها من تجنب تأثير موجة صقيع شديدة ألحقت أضرارًا بصناعة القهوة في البلاد.

وقد يكون التنويع عبر الجمع بين عدة تخصصات إحدى الأسباب التي تجعل الدول ذات النشاط الاقتصادي المتنوع (ليست دائمًا دول غنية) تحقق نموًا أسرع في المنتجات الأقل شيوعًا. فقد زادت الهند من قدراتها العلمية والتكنولوجية بشكل كبير من 42% إلى 68% في القدرات العلمية، ومن 9% إلى 21% في القدرات التكنولوجية. ويشير هذا إلى أن التنويع ليس فقط وسيلة لتقليل المخاطر الاقتصادية، بل أيضًا محرك رئيسي للابتكار والنمو الاقتصادي.

تواجه الدول العربية تحديات اقتصادية واجتماعية هامة في سعيها لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، كما تسعى إلى تعزيز النمو الاقتصادي من خلال التنويع الاقتصادي. ويرتكز السير نحو التنمية الاقتصادية المستدامة على اكتساب المعارف الإنتاجية واستخدامها في مجال الصناعات والمنتجات المتطورة والمعروفة بتعقيدها.

ويؤثر التعقيد الاقتصادي في تنويع الصادرات بشكل مباشر، حيث تُساهم زيادة التعقيد الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية المختلفة في نمو الصادرات وتنوعها ويشير مفهوم التعقيد الاقتصادي إلى الكثافة التكنولوجية والمعرفية في

المنتجات التي تصدرها الدولة، كما تقاس هذه المعرفة من خلال تقييم مدى تنوع وانتشار سلة المنتجات الصناعية للدولة.

ولتحقيق نمو اقتصادي قوي ينبغي للاقتصادات أن تنوع بشكل فعال المنتجات التي تتطلب معرفة غنية وعميقة لا يتقنها سوى عدد قليل من البلدان الأخرى، بما في ذلك القطاعات كثيفة الابتكار كتكنولوجيا المعلومات والاتصال، التكنولوجيات الطبية، والمنتجات الهندسية عالية التقنية وغيرها. ويستوجب نجاح برامج واستراتيجيات التنويع الاقتصادي أن تكون وفق منهجية مدروسة تأخذ في عين الاعتبار خصوصيات وإمكانيات الدول المعنية.

فالتنويع الاقتصادي إذن هو عملية طويلة الأجل تتطلب من البلدان العمل على وضع استراتيجيات تشترط مزيجاً دقيقاً ومتجانساً ومتكاملاً من الإصلاحات والاستثمار في الأفراد والمؤسسات والبنية التحتية. ويتطلب تعزيز ديناميكية القطاع الخاص جنباً إلى جنب مع القطاع العام، حيث يلعب القطاع الخاص دوراً رئيسياً في التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال تشجيع الابتكار في القطاعات غير المستغلة، وتشجيع القيام بالبحوث والتطوير في أنشطة ومجالات جديدة. فبالإضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة والبيئة المحفزة لنمو وتطور قطاع الأعمال، فللدولة دور هام في تحديث القوانين والتشريعات والاستثمار والاهتمام بسوق العمل والتنمية البشرية.

ويعدّ قطاع العلوم والتكنولوجيا ركيزة أساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي، إذ يساهم الاستثمار في البحث والتطوير التكنولوجي في تعزيز الابتكار وتحسين الكفاءة الإنتاجية، فمن خلال دعم الأبحاث العلمية المتقدمة، وتطوير شراكات بين الجامعات ومؤسسات الأعمال، يمكن تسريع وتيرة التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة، كما أن توظيف التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي يعزز من القدرة التنافسية للقطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، مما يقلل التكاليف التشغيلية، ويعزز الإنتاجية، ويفتح آفاقًا جديدة للأسواق المحلية والدولية.

فالتنويع الاقتصادي ليس مجرد خيار استراتيجي بل ضرورة تنموية حتمية ويعتمد نجاحه على تصميم سياسات مرنة ومتكاملة تأخذ بعين الاعتبار الإمكانات والخصائص المحلية لكل دولة.

هيكلية التقرير

يهدف هذا التقرير إلى تقديم تحليل شامل لواقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية، مع وضع توجهات استراتيجية لسياسات وآليات التنويع الاقتصادي التي تعمل على تعزيز الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية. ودراسة الفرص المتاحة والاقتصادات الواعدة التي يمكن أن تشكل أولوية في سياسة التنويع الاقتصادي في الدول العربية.

في القسم الأول سنتناول تحليل التحولات والاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية، والتي انعكست سلباً على استدامة النمو الاقتصادي الذي زادت تقلباته في العقود الأخيرة بسبب تزايد تقلبات الاقتصاد العالمي، وتداعيات الأزمة المالية العالمية، وكذلك تقلبات أسعار النفط. لايمكن إذاً لأي اقتصاد تحقيق مستويات مقبولة للنمو وزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل دون المرور بعملية حقيقية للتحول الهيكلي العميق بكافة جوانبه الاقتصادية والاجتماعية، وسنبين في هذا القسم أهمية التنويع الاقتصادي كمخرج للاقتصادات العربية، وسنحاول تحليل أهمية وواقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية من خلال بعض المؤشرات.

في القسم الثاني سندرس العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتعقيد الاقتصادي، وسنبرز كيف يساهم التعقيد الاقتصادي في تنويع الصادرات بشكل مباشر، وبالتالي في تنويع الاقتصاد. وسنهتم بدراسة متطلبات وعوامل نجاح التنويع الاقتصادي في الدول العربية، والتي من أهمها تطوير منظومة التعليم والتدريب التقني والفني وتحسين بيئة الأعمال.

في القسم الثالث سندرس أثر التنويع على أسواق العمل الوطنية والعربية من خلال إبراز أهمية دور القطاع الخاص، وكذلك أهمية الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في دعم سياسات التنويع في الدول العربية. كما سنشير إلى أهمية الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاث في دعم الانتقال العادل نحو سياسات التنوع.

في القسم الرابع سنهتم بدراسة مستقبل وآفاق التنويع الاقتصادي في الدول العربية، وسنبين حاجتها إلى سياسات صناعية حديثة؛ لتعزيز القدرة التنافسية لمختلف القطاعات، والتحول من إنتاج سلع أولية قائمة على تحويل الموارد الطبيعية إلى إنتاج وتصدير سلع وخدمات ذات محتوى معرفي وتقني وقيمة مضافة عالية. وسنحاول في هذا القسم استكشاف الاقتصادات الجديدة والواعدة والأكثر قدرة على قيادة مسار التنويع المرجو في الاقتصادات العربية والتي من بينها الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق والاقتصاد البرتقالي والاقتصاد الدائري والاقتصاد الاجتماعي والتضامني واقتصاد الرعاية (البنفسجي). ونختتم القسم الرابع **بإعلان مبادئ حول " تعزيز التنويع الاقتصادي والانتقال نحو الاقتصادات الواعدة "**

ونقدم في نهاية هذا التقرير حزمة من التوصيات التي من شأنها أن تسرع وتيرة التنويع الاقتصادي والتحول نحو الاقتصادات الواعدة في الدول العربية.

القسم الأول

التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي في الدول العربية

القسم الأول: التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي في الدول العربية

لتحقيق التنويع الاقتصادي الأمثل، تعتمد الدول العربية، من خلال مؤسساتها المعنية، على عملية إصلاح شاملة تُعرف بـ"الإصلاح الهيكلي"، والتي تشمل الإصلاح المؤسسي والاقتصادي. ويتم ذلك عبر تعزيز أو إعادة النظر في الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية، التي تشكل أساسًا متينًا لدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة. فقد باتت فوائد التنويع واضحة، وتشمل استقرار الاقتصاد الكلي، وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، وإيجاد فرص عمل جديدة، إلى جانب تنشيط القطاع الخاص وضمان استدامة التمويل.

وفي ظل التحديات التي تواجهها الدول العربية فيما يتعلق بضرورة تكثيف الجهود لتحقيق نمو شامل ومستدام قائم على قاعدة اقتصادية متنوعة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، تبنّت العديد من الدول العربية رؤى مستقبلية تمتد حتى 2030 أو 2035، بينما يصل بعضها الآخر إلى عام 2071. وتعكس هذه الرؤى الاستراتيجية رغبة الدول العربية في تنويع اقتصاداتها، واغتنام الفرص المتاحة، وتعزيز قدراتها لرسم مستقبل أكثر استدامة وازدهارًا.

المحور الأول: أهمية التنويع الاقتصادي

تكتسب عملية التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة نظرًا لارتباطها الوثيق بالنمو المستدام طويل الأمد وتقليل التقلبات الاقتصادية. ويهدف التنويع إلى توسيع نطاق الأنشطة والقطاعات ذات القيمة المضافة العالية، القادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للقوى العاملة. كما يشمل التنويع الاقتصادي تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، وتوسيع قاعدة الإيرادات، بالإضافة إلى تنويع الأسواق الداخلية والخارجية للسلع والخدمات المحلية، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويقلل من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على قطاع أو سوق واحد.

1. مفهوم التنويع الاقتصادي

يُعرَّف التنويع الاقتصادي بأنه النهج الذي تتبعه الدول لتوسيع قاعدتها الاقتصادية من خلال تنويع القطاعات الإنتاجية، وتقليل الاعتماد على قطاع معين بشكل تدريجي، مع تعزيز الاستدامة في مختلف الأنشطة الاقتصادية. كما يشير إلى تقليل الاعتماد على مصدر دخل وحيد، والانتقال نحو تثمين القاعدة الصناعية والزراعية، وخلق بنية إنتاجية متنوعة تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع، مما يعزز صمود الاقتصاد الوطني.

يتميز التنويع الاقتصادي بكونه متعدد الأبعاد، ويمكن حصره في بعدين رئيسيين: يرتبط البعد الأول **بتنويع الصادرات والأسواق** أي توسيع سلة الصادرات من خلال إدخال منتجات جديدة أو دخول أسواق تصديرية جديدة، مما يساهم في تقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسواق العالمية.

أما البعد الثاني فيرتبط **بتنويع الإنتاج** ويشمل تطوير الهيكل الإنتاجي الصناعي المحلي، بحيث يصبح أكثر تنوعًا، وأقل اعتمادًا على عدد محدود من الأنشطة، مما يعزز قدرة الاقتصاد على مواجهة التحديات الاقتصادية والتكيف مع التغيرات العالمية.

1) تنويع الصادرات والأسواق:

يشكل الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد محدود جدًا من الأسواق مخاطر اقتصادية كبيرة، مثل الانخفاض في الطلب، مما قد يؤثر سلبًا على الاقتصاد. في المقابل، يساهم تنويع الصادرات في تحقيق طلب أكثر استقرارًا، إلى جانب تمكين الدول من الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات مبتكرة. وبشكل عام، يقلل تنويع الصادرات من التعرض للصدمات الخارجية، ويحد من تقلبات الطلب، كما يعزز المنافسة في الأسواق العالمية. إضافة إلى ذلك، فإن القدرة على التصدير إلى عدة دول تعد مؤشرًا على قوة الاقتصاد ومقدرته التنافسية في الأسواق العالمية.

2) تنويع الهيكل الإنتاجي (الصناعي/المحلي):

يهدف تنويع الإنتاج إلى فتح آفاق جديدة للأنشطة الاقتصادية، مما يقلل من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية. ويسهم هذا التنويع في تسهيل التحول الهيكلي نحو أنشطة تعتمد على مستويات تكنولوجية متقدمة ومهارات عالية، ما يعزز القدرة التنافسية للدولة. كما يسهم التنويع الاقتصادي في تعزيز مصادر الدخل، ورفع الكفاءة الإنتاجية في قطاعات متنوعة، وهذا يدعم النمو الاقتصادي المستدام، ويقلل من المخاطر المرتبطة بالتركيز على قطاعات محدودة.

○ مفهوم الترابط في التنويع الاقتصادي[1] (Relatedness)

تشير الأدلة إلى أن التنويع الاقتصادي عملية تدريجية، حيث تميل الاقتصادات إلى تطوير أنشطة تتطلب مهارات قريبة من تلك التي تمتلكها بالفعل، مما يسهل الانتقال نحو قطاعات جديدة بمرور الوقت.

○ مبدأ الارتباطية في التنويع الاقتصادي

يتمحور التنويع الاقتصادي حول تطوير أنشطة مترابطة، وهو ما يعرف بـــ **مبدأ الارتباطية** .إذ تميل الاقتصادات إلى التوسع في مجالات ذات صلة بالقدرات والمهارات المتوفرة، مما يعزز فرص النجاح والاستدامة. ولتحقيق تقدم فعّال في التنويع، ينبغي على الدول التركيز على الفرص الأكثر جدوى والتي يمكن البناء عليها، بدلاً من محاولة تبنّي تقنيات معقدة دون وجود قاعدة معرفية قوية تدعمها.

من ناحية أخرى، قد تفقد الدول تدريجيًا القدرات الإنتاجية والتكنولوجية التي تفتقر إلى الارتباط بالمهارات

[1] Making Innovation Policy Work for Development

المتاحة، مما يقلل من فرص التطور في تلك المجالات. وكلما زادت درجة الارتباطية بين القطاعات الاقتصادية، إلى جانب تعقيد وقدرة النظام الابتكاري، ازدادت إمكانيات الاقتصاد في تطوير تقنيات متقدمة وتحقيق تنمية مستدامة.

2. أشكال التنويع الاقتصادي:

يهدف التنويع الاقتصادي إلى إعادة تشكيل هيكل الإنتاج عبر خلق قطاعات جديدة تُسهم في توليد الدخل وفرص العمل، مما يقلل من الاعتماد الكلي على إيرادات قطاع اقتصادي واحد. ويمكن تصنيف التنويع الاقتصادي إلى نوعين رئيسيين:

1) التنويع الأفقي (Horizontal Diversification)

يتمثل في توسيع نطاق الاستثمار داخل نفس القطاع، من خلال إنتاج منتجات جديدة أو تقديم خدمات إضافية ذات صلة بالنشاط الاقتصادي القائم. ويساهم هذا النوع من التنويع في تعزيز القدرة التنافسية وتحقيق مزيد من التكامل داخل القطاع نفسه.

2) التنويع الرأسي أو العمودي (Vertical Diversification)

يقوم على توزيع الاستثمارات بين قطاعات اقتصادية مختلفة، مثل الزراعة، والصناعة، والخدمات، مما يعزز الترابط الاقتصادي بينها. ويهدف إلى زيادة القيمة المضافة من خلال تعزيز الروابط الإنتاجية بين القطاعات، بحيث تصبح مخرجات أحد القطاعات مدخلات لقطاعات أخرى.

3. التنويع والنمو الاقتصادي:

يؤثر التنويع الاقتصادي بشكل إيجابي في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث يسهم في تحفيز أنشطة جديدة والتحول من الاعتماد على الصادرات الأولية إلى الصادرات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية. وقد أظهرت التجارب الاقتصادية أن توسيع قاعدة الصادرات يؤدي إلى تحفيز الإنتاج، مما يعزز تنوع الهيكل الصناعي للعديد من الدول.

يسهم التنويع الاقتصادي في تسريع معدلات النمو عبر توليد فرص اقتصادية جديدة، وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات المحلية، مما يزيد من تدفق العملات الأجنبية إلى الدولة المصدرة. ومن أبرز الفوائد التي يوفرها التنويع الاقتصادي:

- زيادة استقرار اقتصاد الدولة، إذ يقلل التنويع من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على مصدر دخل وحيد، مما يجعل الاقتصاد أكثر قدرة على مواجهة الصدمات والتقلبات الخارجية.

- تحفيز النمو الاقتصادي؛ من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الإنتاج.
- تنويع الصادرات وبالتالي زيادة العملات الأجنبية الضرورية لتمويل المشاريع التنموية واستكمال البنى التحتية.
- تنويع القاعدة الإنتاجية وتعزيز تنافسية الصادرات، ومن ثم تعزيز تنافسية اقتصاد الدولة.
- خفض معدلات البطالة، وزيادة فرص العمل وذلك من خلال التوسع في الأنشطة الاقتصادية.

المحور الثاني: و اقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية "مؤشرات وتجارب"

لا تعتمد إستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الدول العربية على نموذج موحد أو "وصفة جاهزة"، بل تتشكل وفقًا لظروف وطبيعة كل بلد على حدة. ويُعد التنويع الاقتصادي مخرجًا حقيقيًا للاقتصادات العربية، حيث يمثل أحد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ومحركًا رئيسيًا لفرص التوظيف المنتج، خاصة في القطاع الخاص.

ويهدف التنويع الاقتصادي إلى تصحيح المسار التنموي للدول العربية، بشرط أن يتم وفق نموذج معاصر تتكامل فيه السياسات والبرامج والآليات، مع تعزيز التعاون وتقاسم الأدوار بين مختلف المؤسسات والقطاعات الاقتصادية، إلى جانب شراكة فاعلة بين الحكومات وشركائها الاجتماعيين، (منظمات أصحاب العمل والعمال)، وذلك من خلال الحوار والتفاوض.

في هذا الإطار يمكن التمييز بين الدول العربية النفطية والدول العربية غير النفطية؛

شهدت **الدول العربية النفطية**، لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة خلال العقود الماضية، حيث استخدمت عائداتها النفطية في تطوير البنى التحتية، وإحداث فرص العمل، وتحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من الدور المسيطر للنفط في اقتصادات هذه الدول، فإنها تتجه بشكل متزايد نحو تنويع اقتصاداتها، من خلال تعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي. وخلال العقود الأخيرة، ازدهرت قطاعات مثل الصناعة، والخدمات المالية، والتأمين، والتجارة، والسياحة، والنقل، والاتصالات، والبناء، مما أسهم في تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

أما **الدول العربية غير النفطية** فإنها تواجه تحديات كبيرة بسبب محدودية مواردها الطبيعية، وخاصة مصادر الطاقة غير المتجددة مثل الوقود الأحفوري، مما يجعلها أكثر حاجة لتنويع اقتصادها. إلا أن جهود التنويع الاقتصادي فيها لا تزال متأخرة، حيث تعتمد على عدد محدود من القطاعات، رغم تسجيلها معدلات نمو مرتفعة في صادراتها مقارنة بالدول النفطية.

ولم يشهد القطاع الخاص في هذه الدول تطورًا كافيًا بسبب محدودية جهود التحول الهيكلي، ما أدى إلى تراجع مبكر في مستويات التصنيع، كما أشارت تقارير (**منظمة العمل الدولية 2022**) وبدلًا من خوض تجربة التصنيع، اتجهت هذه

الاقتصادات مباشرة من الاعتماد على الزراعة نحو قطاع الخدمات، مما جعلها تتخطى مرحلة أساسية في عملية تطوير التصنيع.

ونظرًا لتفاوت حجم الموارد الطبيعية والبشرية، واختلاف السياسات التنموية بين الدول العربية، فإن التحديات التنموية التي تواجه كل مجموعة تتطلب حلولًا مخصصة تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الهيكلية لكل اقتصاد. وينبغي أن تستند أي إستراتيجية ناجحة للتنويع الاقتصادي إلى رؤية متكاملة، توازن بين الاستفادة من الموارد المتاحة وتعزيز الابتكار والإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

1. مؤشرات التنويع الاقتصادي

يعد التنويع الاقتصادي ظاهرة **متعددة الأبعاد، ومعقدة، وديناميكية**، إذ يشمل تنويع **الإنتاج، والتجارة، والإيرادات**، مما يجعله أحد العوامل الحاسمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وترتبط **مؤشرات التنويع الاقتصادي** عادة بمقاييس تعكس مدى تنوع الهيكل الاقتصادي للدولة، منها؛ **مؤشر تنويع الصادرات، ومؤشر التركيز، وكذلك عدد السلع المصدرة**. ويتيح تحليل هذه المؤشرات فهم مدى نجاح سياسات التنويع الاقتصادي، وتحديد المجالات التي تتطلب تحسينًا أو تطويرًا لضمان استدامة النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للدول العربية.

- **مؤشر التنويع (Diversification index)**: يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. وتتراوح قيمة المؤشر بين صفر وواحد:
  - كلما اقتربت القيمة من الصفر، كان ذلك دليلًا على درجة تنويع أعلى في الصادرات، مما يعني أن الدولة تعتمد على مجموعة واسعة من المنتجات والقطاعات التصديرية.
  - عندما يصل المؤشر إلى الصفر تمامًا، فهذا يعني أن هيكل الصادرات الوطنية يتطابق تمامًا مع هيكل الصادرات العالمية، مما يعكس تكاملًا اقتصاديًا وتنوعًا كبيرًا في الصادرات.
  - كلما اقتربت القيمة من الواحد، دلّ ذلك على تركيز الصادرات في عدد محدود من السلع، مما يزيد من المخاطر الاقتصادية نتيجة الاعتماد على قطاعات محدودة.
- **مؤشر التركيز (Concentration index)**: يعرف بمؤشر هيرفندال-هيرشمان (Herfindahl-Hirschman Index - HHI)، وهو مقياس يُستخدم لتحديد مدى تركز أو تنوع الصادرات والواردات لدولة معينة عبر مجموعة من السلع أو الأسواق. وتتراوح قيمة المؤشر بين صفر وواحد:
  - **كلما اقتربت القيمة من الصفر**، دلّ ذلك على **درجة تركيز أقل**، مما يعني أن الدولة تتمتع **بتنويع أكبر** في صادراتها ووارداتها عبر مجموعة واسعة من المنتجات والأسواق.

- **كلما اقتربت القيمة من الواحد**، كان ذلك مؤشرًا على **ارتفاع مستوى التركيز**، أي أن الاقتصاد يعتمد على عدد محدود جدًا من السلع أو الأسواق، مما يزيد من المخاطر الاقتصادية المرتبطة بالتقلبات السعرية.

- **عدد السلع المصدرة:** يُعد أحد المؤشرات المهمة لقياس **مدى تنوع الاقتصاد**، حيث يعكس قدرة الدولة على تنويع قاعدتها الإنتاجية والتصديرية. **كلما زاد عدد المنتجات المصدرة**، ارتفعت **درجة التنويع الاقتصادي**، وعلى العكس، **انخفاض عدد السلع المصدرة** يشير إلى **تركيز مرتفع في الصادرات**، مما قد يجعل الاقتصاد أكثر عرضة للتقلبات السوقية والصدمات الخارجية.

يوضح الرسم البياني رقم 1 **مؤشرات تركيز** المنتجات المصدرة للدول العربية خلال الفترة 2000-2023، وقد شهدت نتائج متباينة. فقد بلغت قيمة مؤشر التركيز للبلدان العربية مجتمعة سنة 2023، 0,359 مقارنة بقيمته بالنسبة لدول العالم التي بلغت 0,069 في نفس السنة. وقد كانت قيمة هذا المؤشر أعلى في الدول النفطية حيث بلغ معدل مؤشر التركيز 0,502 مقابل 0,198 بالنسبة للدول غير النفطية في سنة 2023. وتظهر بيانات عام 2023 أن الدول العربية سجلت تحسناً طفيفاً في مؤشرات التنويع الاقتصادي، ورغم ذلك تبقى مستويات التركيز مرتفعة مقارنة بالمعايير العالمية.

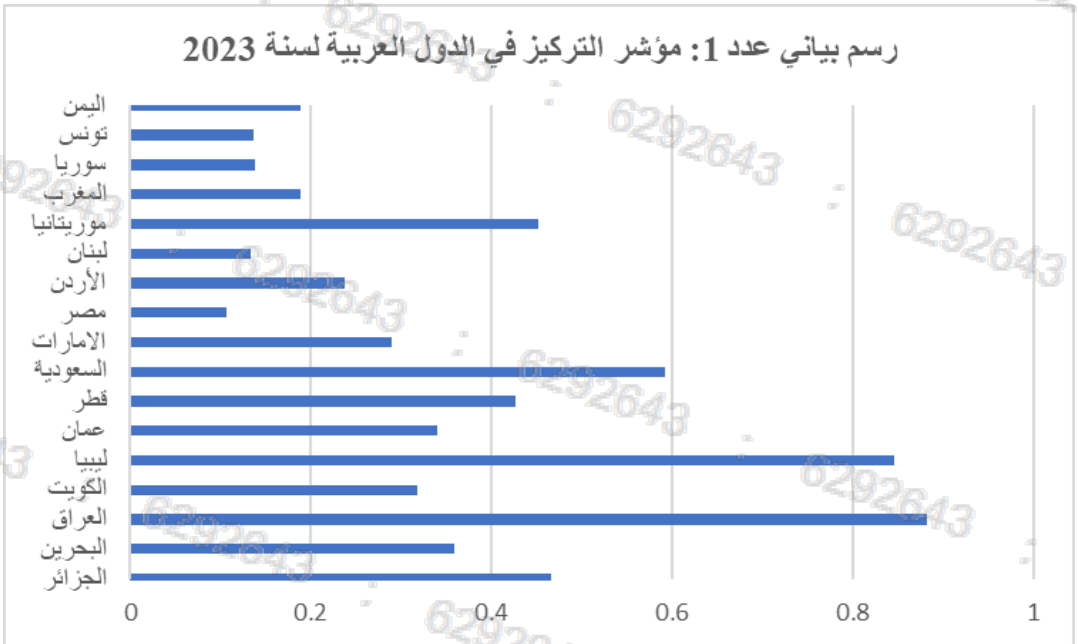

المصدر: برنامج الامم المتحدة للتنمية والتجارة (UNCTAD)قاعدة بيانات التجارة حسب التصنيف SITC

يعرض الرسم البياني رقم 2 التوزيع الجغرافي **لمؤشر التركيز** في الدول العربية لعام 2023. ما يلي:

1. الدول ذات التركيز العالي وهي دول نفطية :العراق، ليبيا، والسعودية، تظهر أعلى مستويات التركيز، مما يعكس اعتمادها الكبير على قطاع واحد (مثل النفط).
2. الدول ذات التركيز المنخفض وهي دول غير نفطية: مصر، تونس، ولبنان تظهر مستويات تركيز منخفضة، مما يشير إلى تنوع نسبي في اقتصاداتها.

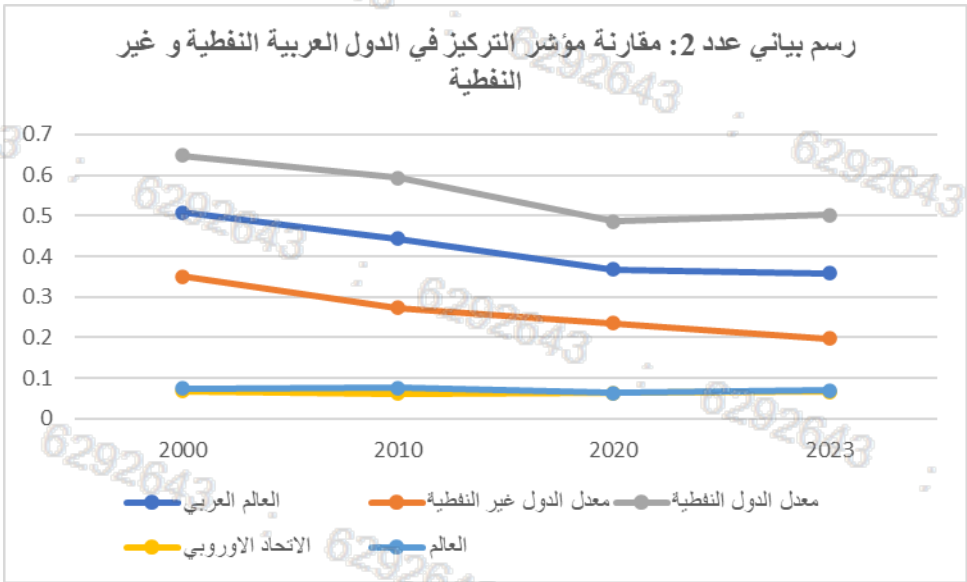

المصدر: برنامج الامم المتحدة للتنمية والتجارة (UNCTAD)قاعدة بيانات التجارة حسب التصنيفSITC

أما فيما يخص **مؤشر التنويع**، يشير الرسم البياني رقم3 إلى ارتفاع معدل مؤشر التنويع بالنسبة للدول العربية مقارنة ببقية دول العالم. وبالرغم من التحسن الطفيف، بلغت قيمة مؤشر التنويع 0,701 في سنة 2023 في حين كانت قيمة هذا المؤشر 0,069 بالنسبة للعالم.

فقد عرفت أغلب الدول العربية النفطية وغير النفطية ارتفاعاً في قيمة مؤشر التنويع، حيث حققت العراق (0,855) وموريتانيا (0,908) وليبيا (0,84) وقطر (0,804) أعلى قيمة لمؤشر التنويع، في حين تراجعت دول عربية أخرى لتصل لأدنى قيمة لهذا المؤشر في سنة 2023.

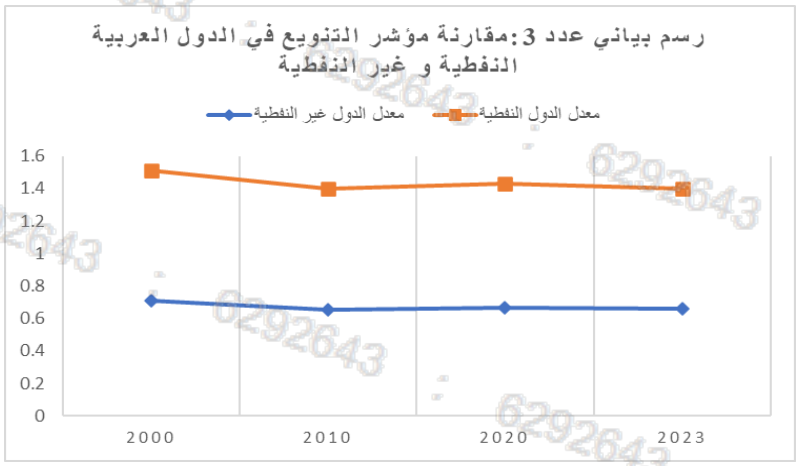

المصدر: برنامج الامم المتحدة للتنمية والتجارة (UNCTAD) قاعدة بيانات التجارة حسب التصنيفSITC

فبالرغم من زيادة عدد المنتجات المصدرة للدول العربية، وبالرغم من التحسن الذي عرفته بعض الدول العربية، تبرز ضعف تنافسية الصادرات العربية سواء من حيث مؤشر التركيز أو مؤشر التنويع. حيث تعاني معظم قطاعات التصدير من اختلالات هيكلية، أدت إلى انخفاض تنافسيتها وازدياد تركز الصادرات في الهيكل السلعي والجغرافي وعدم تنوعها (تقرير صندوق النقد العربي 2023). مازالت المنتجات العربية غير النفطية تعاني من عقبات عديدة كمحدودية التكنولوجيا، والمنافسة الشديدة في الأسواق الدولية سواء كانت سعرية أو نوعية لتلك القطاعات.

يعرض الرسم البياني رقم 4 مقارنة **لمؤشر التنويع الاقتصادي** بين الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، والعالم خلال الفترة 2000-2023. ويوضح الرسم أن:

1. الدول العربية: سجلت مستويات مرتفعة نسبيًا من مؤشر التنويع، لكنها تتسم بالثبات مقارنة بالتغيرات الطفيفة في الاتحاد الأوروبي.
2. الاتحاد الأوروبي :يشير المؤشر إلى مستويات تنويع منخفضة، مما يعكس استقرار وتخصص سلاسل القيمة.
3. دول العالم :يُظهر المؤشر القيم الثابتة تقريبًا عند الصفر، حيث يُستخدم كمرجع أساسي.

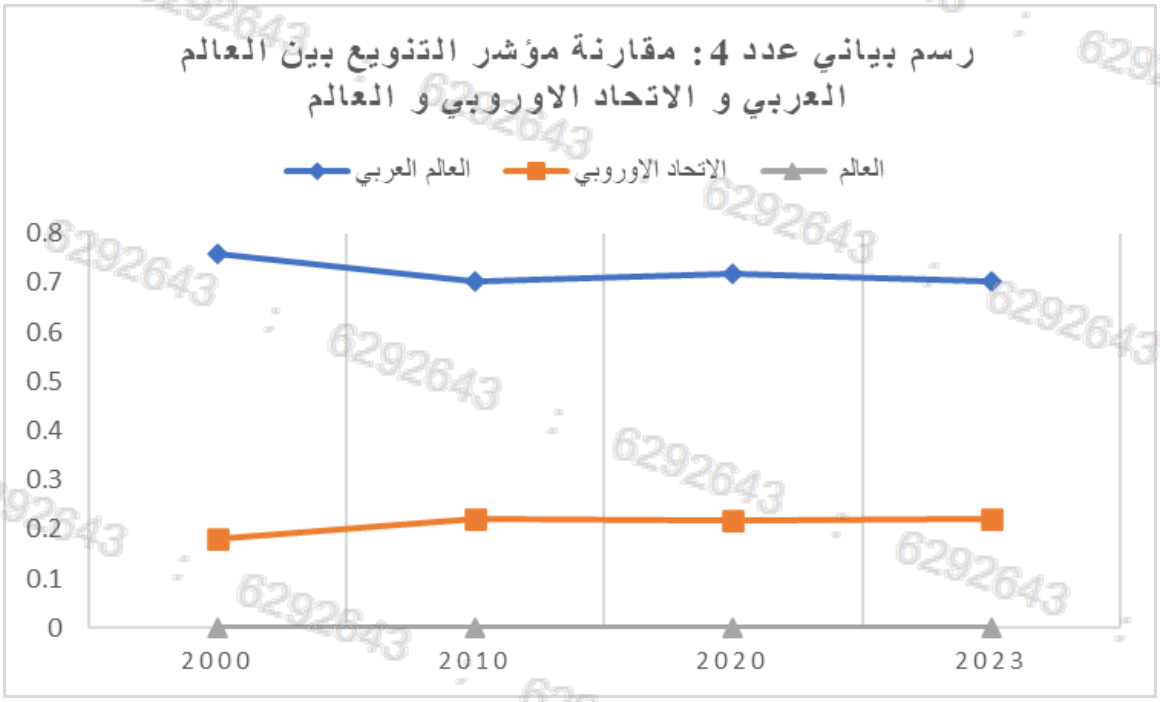

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (UNCTAD) قاعدة بيانات التجارة حسب التصنيفSITC

أما الرسم البياني رقم 5 فهو مقارنة عدد السلع المصدرة في الدول العربية فيما بين (2000-2023)

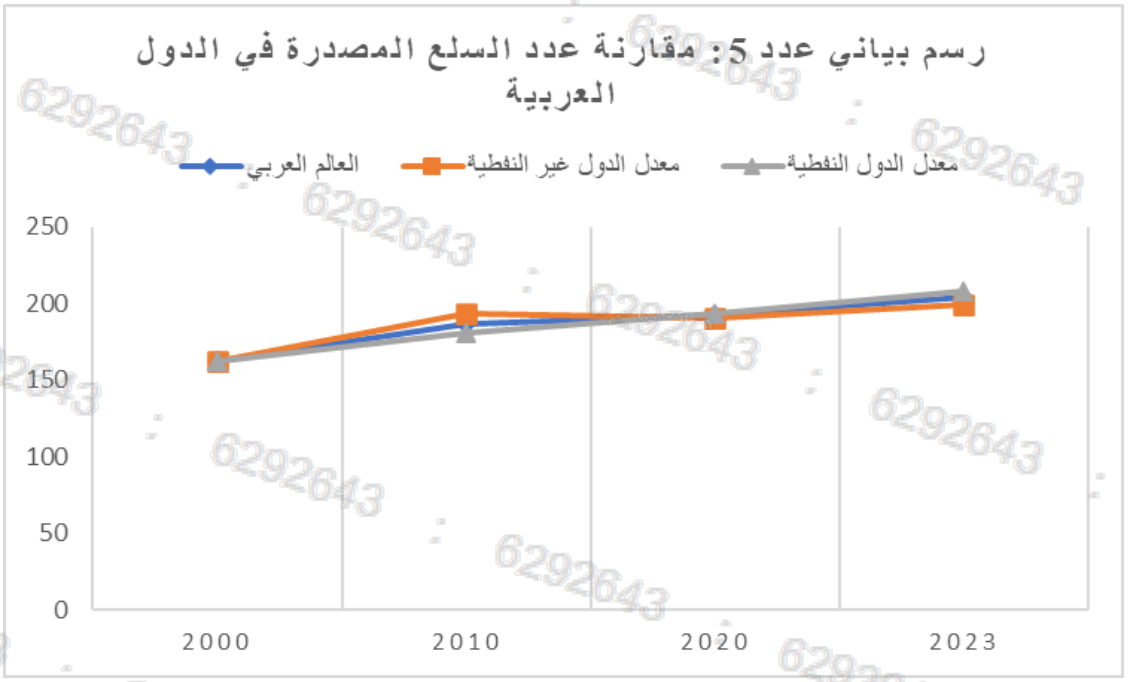

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (UNCTAD)قاعدة بيانات التجارة حسب التصنيفSITC

2. دروس مستفادة في التنويع الاقتصادي من تجارب دولية وعربية

تؤكد الدراسات الحديثة أن نجاح التنويع الاقتصادي في العديد من الدول يعتمد على إعادة هيكلة النموذج الاقتصادي السائد، بحيث يتم الانتقال من الاعتماد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة إلى اقتصادات أكثر تنوعًا وتنافسية .وعلى الرغم من التكاليف والتحديات المرتبطة بهذا التحول، فإن تحقيق تنويع اقتصادي مستدام يعد ضرورة استراتيجية للدول العربية لتعزيز قدرتها التنافسية ومواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية.

وفي هذا الإطار، ينبغي الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في تنويع أنشطتها الاقتصادية .فقد تمكنت كوريا الجنوبية، وماليزيا، إلى جانب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من تحقيق تقدم ملموس في تنويع اقتصاداتها خلال السنوات الأخيرة.

التنويع في كوريا الجنوبية [2]

تعتبر كوريا الجنوبية نموذجاً في مجال تنويع اقتصادها، فبعد أن عانت من دمار اقتصادي وفوضى سياسية، وتوقف النشاط الاقتصادي بسبب الحرب (1950-1953) والتقسيم، استطاعت تحقيق معدلات نمو مرتفعة بفضل اتباعها استراتيجيات وخطط تنموية ناجحة، مكنتها من تحويل صناعاتها الخفيفة إلى صناعات ثقيلة وذات

[2] فيصل عباس، دروس من كوريا الجنوبية 2013

تطور تكنولوجي. ويعتبر التنويع خياراً استراتيجياً. فبالرغم من عدم وجود ثروات وموارد طبيعية تذكر، استطاعت كوريا الجنوبية أن تتحول من دولة متلقية للمساعدات إلى دولة مانحة، حيث بلغ حجم المساعدات التي قدمتها في سنة 2010مليار و200 مليون دولار[3]. وبحلول سنة 2040, يتوقع أن يصل حجم الاقتصاد الكوري إلى 2.8 ترليون دولار أمريكي، والناتج الإجمالي المحلي للفرد 60000 دولار أمريكي.

كانت البداية بحماية صناعاتها الخفيفة المحلية، ثم توجهت إلى الصناعة من أجل التصدير ومنذ سنة 2000 أصبحت رائدة في مجال المنتجات التقنية والسيارات والسفن. واعتمدت الحكومات الكورية المتعاقبة على دعائم لتنويع الاقتصاد ودفع النمو الاقتصادي من أهمها:

- شراكة نوعية وفاعلة بين القطاعين العام والخاص، تقوم على تسخير القطاع الخاص لخدمة الخطط التنموية الشاملة.
- تطوير وبناء القدرات والكفاءات من خلال إرساء نظام تعليمي عصري.
- زيادة ميزانية البحث العلمي والتطوير واقتناء التكنولوجيا من خلال شراء حقوق الترخيص لاستخدام التقنيات والتكنولوجيات الحديثة.
- تأسيس مجلس اقتصادي تنموي وإنشاء هيئة دعم وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سنة 1979 تساعد الحكومة في وضع السياسات التنموية.
- مرونة الدور التشريعي بما يناسب متطلبات كل مرحلة
- تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي في القطاعات البديلة
- العمل على تنمية الادخار الوطني وتسهيل العملية التنموية

التنويع في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

شهدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية زيادة في جهود التنويع الاقتصادي وتطوير القطاعات غير النفطية. وقد ساهمت هذه الجهود إلى حدّ بعيد في استحداث فرص عمل في القطاعات والمناطق الجغرافية المختلفة مما عزز من قدرة اقتصادات المنطقة على مواجهة التقلبات الاقتصادية، ومن المتوقع أن ينتعش ليصل إلى 4.2% في عامي 2025 و2026. ويعود هذا النمو إلى الأداء القوي للقطاعات غير النفطية، التي سجلت نمواً بنسبة 3.7%، مدفوعة بالإصلاحات الطموحة وجهود التنويع المستمرة.[4]

والسبب في ذلك التعافي المتوقع إلى جانب إنتاج النفط هو النمو والأداء القوي للقطاعات غير النفطية، مثل السياحة، والعقارات، والبناء، والنقل، والتصنيع، وزيادة الإنفاق الرأسمالي الذي من المتوقع أن يواصل التوسع

[3] نفس المصدر السابق

[4] مجموعة البنك الدولي: القطاعات غير النفطية تقود النمو القوي في دول مجلس التعاون الخليجي

بوتيرة قوية على المدى المتوسط خاصة مع التزام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتنويع اقتصاداتها.[5]

لقد أحرزت غالبية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تقدّماً كبيراً في مجال التنويع الاقتصادي على مدى العقدين الماضيين. فقد استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة تعزيز حصة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي مما جعلها تبرز كقطب متنامي الأهمية في التجارة، والسياحة، والأعمال، والخدمات اللوجستية، وتعتمد على الاستثمارات الضخمة في القطاعات الصناعية، والبنية التحتية، والنقل البحري والجوي، إضافةً إلى دعم الاقتصاد الرقمي والمعرفي. وتعتبر إمارة دبي محركًا رئيسيًا للتنويع، إذ نجحت في بناء اقتصاد قائم على العقارات، والخدمات اللوجستية، والمالية، والتجارة، مما قلل اعتمادها على النفط، الذي يمثل اليوم أقل من2% من الناتج المحلي الإجمالي.

وشهد اقتصاد المملكة العربية السعودية تحولاً كبيراً ضمن رؤية 2030، حيث تسارعت الإصلاحات الاقتصادية للحد من الاعتماد على النفط وتعزيز التنافسية، مما أدى إلى تحقيق نمو غير نفطي قوي بلغ 4.8% في عام 2022. وبالرغم من تراجع النمو الكلي بسبب التخفيضات الإضافية في إنتاج النفط، بلغ النمو غير النفطي حوالي 5% في 2023، مدفوعًا بزيادة الطلب المحلي والاستثمارات في البنية التحتية والقطاعات الناشئة.

تقود الأنشطة غير النفطية دوراً متسارعاً لتنويع الاقتصاد بالسعودية؛ إذ يمثل القطاع غير النفطي حالياً 51% من إجمالي الناتج المحلي، مع توقعات ببلوغه 65% بحلول عام 2030، مما يعكس التحولات الاقتصادية الطموحة في المملكة. وقد ساهم تحسن البيئة التنظيمية وبيئة الأعمال في تعزيز التنوع الاقتصادي. في عام 2022، سجلت الاستثمارات الأجنبية والتراخيص الجديدة نموًا قياسيًا بنسبة 95% و267% على التوالي، بفضل مجموعة جديدة من القوانين الهادفة إلى تعزيز ريادة الأعمال، وحماية حقوق المستثمرين، وخفض تكلفة ممارسة الأعمال، ومن المتوقع أن يظل القطاع غير النفطي ثابتًا عند ما يقدر بنحو 4.5٪ في الفترة 2025-2026، وهو أمر بالغ الأهمية لأجندة التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.[6]

كما تعمل دولة قطر وسلطنة عمان ومملكة البحرين ودولة الكويت على دفع جهود التنويع الاقتصادي معتمدة على سياسات استثمارية وحوافز اقتصادية لدعم التنويع الاقتصادي وتسريع النمو من خلال توفير فرص جديدة للمستثمرين، وتعزيز قطاعات مثل الصناعة والسياحة والبنية التحتية. وتسير بخطى ثابتة نحو تنويع اقتصاداتها رغم التحديات الاقتصادية العالمية.

ومع استمرار الإصلاحات الاقتصادية والاستثمار في القطاعات غير النفطية، يمكن لدول الخليج العربية تحقيق نمو مستدام ومتنوع يضمن مستقبلًا اقتصاديًا أكثر استقرارًا.

[5] مجموعة البنك الدولي: جهود التنويع الاقتصادي تؤتي ثمارها في منطقة مجلس التعاون الخليجي

[6] مجموعة البنك الدولي: القطاعات غير النفطية تقود النمو القوي في دول مجلس التعاون الخليجي

التنويع الاقتصادي في ماليزيا [7]

يمكن اعتبار التجربة الماليزية تجربة جديرة بالتأمل نظراً لكونها تتميز بالعديد من الدروس التي يمكن استخلاصها في مجال التنويع الاقتصادي. كانت ماليزيا تعتمد في السابق على تصدير بعض المنتجات المرتبطة بالمواد الأولية الخام، لا سيما المطاط وبعض المنتجات الغابية. وفي منتصف السبعينات شرعت في تطبيق سياسات اقتصادية تهدف إلى تنويع الاقتصاد. وبفضل استثمارها في الفرد والتركيز على المنظومة التعليمية، نجحت ماليزيا في زيادة صادراتها من المنتجات المنخفضة التكاليف وحققت قفزة نوعية في مجال الصناعات وخاصة الثقيلة منها. ولتنويع اقتصادها اعتمدت ماليزيا على السياسات(الإجراءات) التالية:

- العمل على إنشاء مناطق حرة للتبادل التجاري
- إرساء آليات لدعم تمويل الصادرات
- تعزيز الأبحاث والدراسات قصد تطوير المنتجات ودعم تسويقها
- تطوير المرافق العامة، والبنى التحتية لقطاعات النقل والاتصالات والطاقة.
- تطوير المنتجات التكنولوجية، واستقطاب اليد العاملة ذات المهارة العالية، وإبرام عقود مع جامعات تقنية عالمية عريقة.
- وضع برامج لتطوير مهارات ومؤهلات العمال.
- تطوير رأس المال الفكري من خلال إرساء منظومة تعليمية ذات جودة عالية والتركيز على العلوم الدقيقة والتكنولوجيا.
- تشجيع الادخار

إن الاهتمام الكبير الذي حظي به البعد الاقتصادي لم يمنع ماليزيا من الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والإنسانية، بل بالعكس هذا التكامل بين الجانبين عزز نجاح اقتصادها، فتمتع المواطن الماليزي بالرفاهية المعيشية مما عزز إرادته نحو العمل وزاد في إنتاجيته. حيث حققت ماليزيا نتائج باهرة في مجال مكافحة الفقر والحد من البطالة، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، لاسيما في التعليم والصحة والإسكان.

[7] د. أحمد محي الدين محمد التلباني، التجربة الاقتصادية الماليزية، التقويم والدروس المستفادة،2019

القسم الثاني

متطلبات نجاح التنويع الاقتصادي

القسم الثاني: متطلبات نجاح التنويع الاقتصادي

في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة، أصبح من الضروري للدول العربية تبني إصلاحات هيكلية شاملة لتعزيز التنويع الاقتصادي وضمان استدامة النمو. تهدف هذه الإصلاحات إلى إعادة هيكلة الاقتصاد وتطوير البنية التحتية، تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز القدرات البشرية والتكنولوجية، بحيث يصبح أكثر قدرة على الابتكار والتكيف مع المتغيرات العالمية، مما يسهم في تقليل الاعتماد على قطاع واحد وزيادة الفرص الاقتصادية في مختلف المجالات، والتحول نحو قطاعات أكثر تنوعًا وتعقيدًا، وهذا يعزز من قدرتها على مواجهة الأزمات الاقتصادية المستقبلية.

المحور الأول: التعقيد الاقتصادي و أثره على التنويع الاقتصادي

تقوم نظرية التعقيد الاقتصادي على أساس فرضية، أن إنتاج السلع في مكان ما لا يتطلب فقط مواد خام، وعمالة، وآلات، ولكن يتطلب أيضًا معرفة ضمنية بكيفية الاستخدام والجمع بين تلك العناصر، ويعد هذا النوع من المعرفة أحد أهم العوامل الرئيسية للتحول الهيكلي، حيث يصعب تدريسها أو نقلها، **فهي مهارات مكتسبة** من خلال الخبرة العملية.

وبناءً على ذلك يمثل التعقيد الاقتصادي مقدار المعرفة التي تتجسد في الهيكل الإنتاجي لدولة ما، ويشير هذا المفهوم إلى الكثافة التكنولوجية والمعرفية في المنتجات التي تصدرها الدولة، كما تقاس هذه المعرفة من خلال تقييم مدى تنوع وانتشار سلة المنتجات الصناعية للدولة[8].

فالتعقيد الاقتصادي هو مقياس يعكس المعرفة الإنتاجية المتوفرة في اقتصاد معين، ويتجلى ذلك من خلال تنوع وتعقيد المنتجات التي تصدرها الدولة. يعتمد هذا المؤشر على عاملين رئيسيين: تنوع الصادرات والذي يشير إلى عدد المنتجات المختلفة التي تصدرها الدولة، مما يعكس مدى تنوع المعرفة والمهارات الإنتاجية المتاحة. وتعقيد المنتجات والذي يقيس مدى تطور وتعقيد المنتجات المصدرة، مما يدل على القيمة المضافة والمعرفة التقنية في هذه المنتجات.

كما تبرز أهمية **التعقيد الاقتصادي** في إمكانية:

- المساهمة في تنويع الاقتصاد وزيادة تنافسيته
- تفسير التباين في النمو الاقتصادي والازدهار بين الدول.
- تفسير اختلافات مستويات الدخل بين الدول والتنبؤ بمعدلات النمو المستقبلية.
- قياس المعرفة الإنتاجية في المنتجات المصدرة من دولة ما.

[8] Hausmann & al.,2013

1. التعقيد الاقتصادي وتنويع الصادرات

يُعتبر **التعقيد الاقتصادي** مؤشرًا حاسمًا في تحديد قدرة الدول على التنويع الاقتصادي. فالدول التي تتمتع بمستويات عالية من التعقيد الاقتصادي تكون أكثر قدرة على تنويع اقتصاداتها، مما يتيح لها تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقليل الاعتماد على عدد محدود من القطاعات. وتتوقف الرحلة نحو التنمية الاقتصادية على اكتساب المعارف الإنتاجية واستخدامها، لا سيما في مجال الصناعات والمنتجات المتطورة على نحو متزايد والمعروفة بتعقيدها. ولرسم مسار نحو نمو اقتصادي قوي، ينبغي للاقتصادات أن تنوع بشكل فعال المنتجات التي تتطلب معرفة غنية وعميقة لا يتقنها سوى عدد قليل من البلدان الأخرى، بما في ذلك القطاعات كثيفة الابتكار مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأدوية، والتكنولوجيات الطبية، ومنتجات هندسية مختلفة عالية التقنية. واعتمادًا على هذه الفرضية، يقوم **مؤشر التعقيد الاقتصادي (ECI)** بجامعة هارفارد، والمؤشر المستخدم في **مؤشر الابتكار العالمي** 2023 (GII) ، بتقييم المكانة التنافسية للاقتصادات من حيث طابعها المتقدم وتنوع صادراتها. فقد أشار تقرير نشرته المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) إلى عدة دول من بينها المملكة العربية السعودية، والتي بفضل قدرتها على التنويع في قطاعات أكثر تعقيدًا، من المتوقع أن تكون من أسرع الاقتصادات نموًا حتى عام 2030

أشارت عدة دراسات[9] إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين **تنويع الصادرات** (وبالتالي تنويع الاقتصاد) و**التعقيد الاقتصادي** حيث وجد الباحثون أن التعقيد الاقتصادي يؤثر بشكل كبير على تنويع الصادرات في سبعين اقتصاد.

علاوة على ذلك فإن عملية الإنتاج تتطلب إمكانات مادية وبشرية مختلفة، فكلما زاد التعقيد الاقتصادي للدولة ستزيد إمكاناته وقدراته لإنتاج سلع أخرى ذات تعقيد اقتصادي مرتفع، وهذا يشير إلى زيادة تنوع الإنتاج ومن ثم زيادة تنوع الصادرات، مما يسهم في ارتفاع القدرة التنافسية للدولة، وبالتالي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للدولة وللفرد.

كما أشارت دراسة (الربيعي، 2020) إلى أهمية تنويع سلة الصادرات وتأثيرها الكبير على دخل الفرد من حجم الصادرات، حيث أن الدول ذات التعقيد الاقتصادي المرتفع تتمتع بدخل فردي مرتفع، مقارنة بالدول ذات التعقيد الاقتصادي المنخفض.

[9] دراسة Canh and Thanh (2020)

2. علاقة التعقيد الاقتصادي بالتنافسية:

يُعتبر التعقيد الاقتصادي عنصرًا أساسيًا في تعزيز التنافسية الاقتصادية للدول. ومن خلال تطوير قدراتها الإنتاجية وتنويع صادراتها، تستطيع الدول تحسين موقعها التنافسي في الاقتصاد العالمي وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

يساهم التعقيد الاقتصادي في تنويع قاعدة الصادرات، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على عدد محدود من المنتجات أو الأسواق. هذا التنوع يُعزز مرونة الاقتصاد وزيادة التنافسية، في حين أن إنتاج سلع وخدمات ذات تعقيد أعلى يعني تضمين معرفة وتقنية متقدمة، مما يزيد من القيمة المضافة للمنتجات ويعزز مكانة الدولة في سلاسل القيمة العالمية، بالإضافة إلى أن الاقتصادات التي تتبنى التعقيد الاقتصادي تشهد تحسينات في الإنتاجية نتيجة لاستخدام تقنيات متقدمة وتطوير مهارات القوى العاملة، مما يُعزز التنافسية.

تحاول الدول الحصول على أكبر ما تستطيع من حصة السوق العالمي بالنسبة لصادراتها، حيث تحاول زيادة القدرة التنافسية من خلال إنتاج وتصدير سلع ذات قيمة مضافة (التنافسية السعرية، التنافسية **غير السعرية** ، التنافسية التقنية أو التكنولوجية، التنافسية النوعية ... الخ) , ويمكن تحقيق ذلك من خلال إعطاء أهمية أكبر للبحث والتطوير في عملية التصنيع والصادرات، وكذلك من خلال زيادة الاستثمارات التكنولوجية.

كما أشارت دراسة Erkan and Yildirimc (2015) إلى أن المنتجات ذات التعقيد الاقتصادي والعوائد المادية المرتفعة (تشمل: الآلات، المركبات، المعدات العسكرية، والكيماويات) غالباً ما يكون المصدرون الرئيسيون لهذه المنتجات هم الدول المتقدمة، مما جعل صادرات هذه الدول ذات قدرة تنافسية عالية، بفضل تفوقها في المعرفة والتكنولوجيا.

وفي دراسة Olasehinde-Williams and Oshodi (2021) **تم** فحص تأثير التعقيد الاقتصادي على حجم صادرات أكبر (10) دول مُصدرة في إفريقيا للفترة (2000-2018)، **أكدت النتائج أن** التعقيد الاقتصادي هو أحد مؤشرات تنافسية الصادرات، كما شدد الباحثان على أهمية أخذ التعقيد الاقتصادي في الاعتبار عند إجراء إصلاحات في السياسات التجارية.

علاوة على ذلك، فقد أشارت الدراسات ((Nurbel, (2007)، Ilzkovitz et al. (2008)) إلى أن القدرة التنافسية لأي دولة لابد أن تستند إلى عوامل هيكلية مثل الفرص التكنولوجية، البنية التحتية المادية والتقنية للدولة، وقدرات الدولة الإنتاجية عوضًا عن الاستناد إلى القدرة التنافسية المتعلقة بالتكلفة والسعر، حيث أن معظم الدول المتقدمة تنتج وتصدر سلعًا ذات مستوى تكنولوجي أعلى من المنتجات التي تنتجها الدول الأقل تقدماً. كما أكدت الدراسات أن السياسات الحكومية تلعب دورًا مهمًا في **تحديد** القدرة التنافسية للدولة، ومن ثم تحديد القدرة التنافسية للصادرات بشكل خاص.

بالإضافة لذلك فقد أشارت الأدلة التطبيقية أن البلدان التي تصدر القليل من المنتجات، تميل إلى تصدير المنتجات التي يتم تصديرها من قبل جميع البلدان تقريبًا، كما أن هذه المنتجات ذات درجة منخفضة من التعقيد الاقتصادي، ولا تتطلب سوى قدر ضئيل من القدرات، من ناحية أخرى نجد أن الدول القادرة على تصدير جميع المنتجات تقريبًا هي الدول القادرة على تصدير المنتجات الأكثر تميزًا[10].

- **مؤشرات التعقيد الاقتصادي في الدول العربية**

يقاس مستوى التعقيد الاقتصادي من خلال دراسة مستوى تعقيد اقتصاد الدولة ومستوى تعقيد المنتجات التي يصدرها، وقد طور(2013) .Hausmann et al في مختبر النمو التابع لجامعة هارفرد ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا, ما يعرف باسم مؤشر التعقيد الاقتصادي(ECI) ومؤشر تعقيد المنتجات(PCI) .

- مؤشر تعقيد المنتجات(PCI)

يشير إلى المعرفة الإنتاجية المطلوبة لإنتاج منتج ما, ويحسب هذا المؤشر عدد البلدان الأخرى التي يمكنها إنتاج هذا المنتج والتعقيد الاقتصادي لديها.

- مؤشر التعقيد الاقتصادي (ECI)

هو مقياس شامل لخصائص إنتاج أنظمة اقتصادية كبيرة غالبًا ما تكون دول، ويحاول هذا المؤشر (ECI) توضيح المقدرات التي تحوز عليها الدولة بالنظر إلى المنتجات التي تصدرها، ويتم حساب التعقيد الاقتصادي من خلال مؤشرين فرعيين هما التنوع والانتشار. يُستخدم **التنوع (Diversity)** لقياس عدد المنتجات المختلفة التي تستطيع دولة ما صناعتها. أما **الانتشار (Ubiquity)** فهو يُستخدم لقياس عدد الدول التي تُصدر منتج ما.

يتبين لنا من خلال الجدول 1 والرسم البياني رقم 6 أن المملكة العربية السعودية حققت الأداء الأفضل من بين 15 دولة عربية، حيث حصلت في 2021 على درجة بلغت 0.618 وترتيب عالمي بلغ 38على 133 في مؤشر التعقيد الاقتصادي. كما حققت البحرين تقدماً كبيراً في مؤشر التعقيد الاقتصادي من المرتبة 74 في سنة 2000 إلى المرتبة 43 في سنة 2021. كما أحرزت كل من تونس ولبنان ومصر والكويت وعمان والجزائر، وقطر والإمارات تقدمًا في ترتيبها في مؤشر التعقيد الاقتصادي، **مما يعكس تحولها نحو اقتصاد أكثر تنوعاً.**

[10] Tacchella & al., 2013

رسم بياني عدد 6: مؤشر التعقيد الاقتصادي في الدول العربية

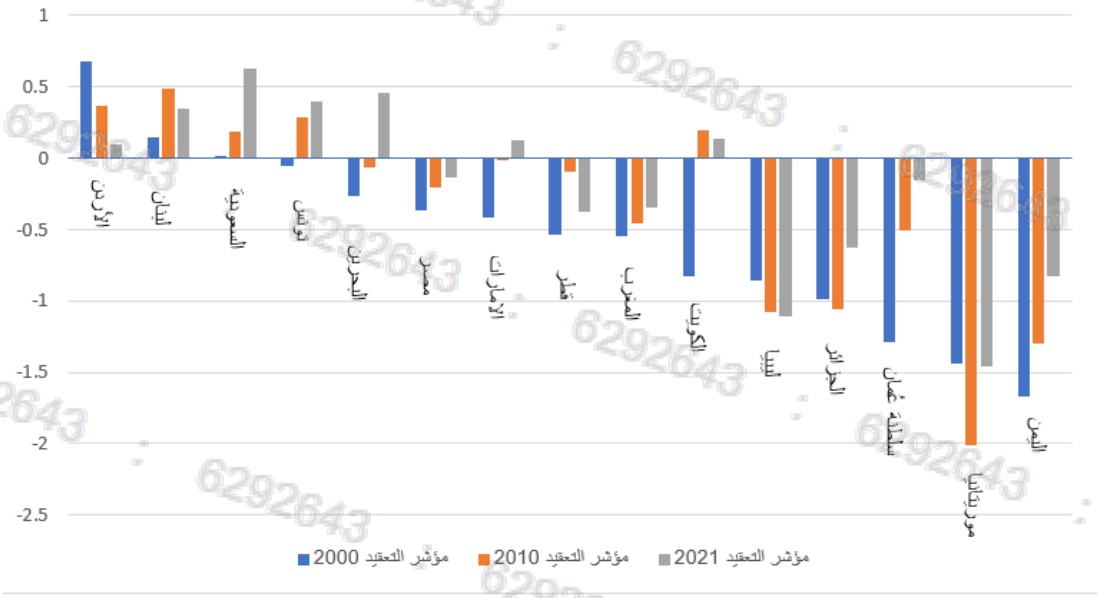

المصدر: أطلس التعقيد الاقتصادي، مختبر النمو، جامعة هارفرد

جدول رقم 1: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر التعقيد الاقتصادي

البلد	ترتيب 2021	ترتيب 2010	ترتيب 2000
الأردن	57	47	30
لبنان	48	43	55
السعودية	38	51	63
تونس	45	48	67
البحرين	43	66	74
مصر	67	74	76
الامارات	56	63	81
قطر	82	71	88
المغرب	81	82	89
الكويت	55	50	108
ليبيا	119	116	111
الجزائر	96	115	114
عمان	69	86	124
موريتانيا	125	133	126
اليمن	104	124	129

المصدر: أطلس التعقيد الاقتصادي، مختبر النمو، جامعة هارفرد

المحور الثاني: التنمية البشرية و اقتصاد المعرفة

يعتمد النمو الاقتصادي اليوم بشكل أساسي على التطور التكنولوجي والابتكار، ولكن العوائق في نقل المعرفة واستغلالها تسبب فجوات تنموية بين الدول. لمعالجة هذه الفجوات، يجب التركيز على تعزيز التنمية البشرية واقتصاد المعرفة، وإيجاد بيئات ابتكارية قادرة على استثمار الأفكار بشكل فعّال، لتحقيق تنمية مستدامة وتحولات هيكلية شاملة.

- **تعقيد الابتكار والقدرات التكنولوجية**

تعقيد الابتكار يشير إلى المعرفة المدمجة في الاقتصاد ويقاس بتنوع وتعقيد المنتجات والخدمات التي تقدمها الدول. ويتطلب تعزيز تعقيد الابتكار تطوير القدرات التكنولوجية، التي تعد الأكثر تحديًا نظرًا لأن عددًا محدودًا من الدول المتقدمة يمكنها تطوير هذه القدرات بشكل منهجي.

ويمكن تصنيف القدرات الابتكارية إلى ثلاثة أبعاد رئيسية: البعد العلمي، البعد التكنولوجي، والبعد الإنتاجي. تؤدي تركيز المعرفة إلى التخصص في قدرات معينة، ومن خلال التخصص في نقاط القوة المتاحة، يمكن للدول تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية والابتكار. فالقدرات الابتكارية تعتمد على المعرفة العلمية، والتكنولوجية، والإنتاجية في دولة ما. ويمكن قياس هذه القدرات من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالمنشورات العلمية، وطلبات براءات الاختراع. والتجارة الدولية.

- تعقيد الابتكار

إحدى الطرق لمعالجة مسألة التنويع الاقتصادي هي النظر في تعقيد الابتكار. حيث يعبر عن المعرفة المتوفرة في الاقتصاد، ويتجلى ذلك في تنوع وتعقيد العلوم، والتكنولوجيا، والمنتجات التي ينتجها.

تؤدي مجموعة واسعة من القدرات الابتكارية إلى مخرجات اقتصادية أكثر تعقيدًا. فالقدرات المعقدة نادرة، ولا يمكن استخدامها إلا في الأنظمة الابتكارية المتنوعة. يوضح مفهوم تعقيد الابتكار كيفية الانتقال إلى صناعات جديدة وأكثر تعقيدًا، مع البناء على القدرات الحالية، حيث يعكس التعقيد الابتكاري العلاقة بين ندرة القدرات وتنوع الدول التي تمتلك تلك القدرات. وتبرز أهمية الأنظمة التي تتميز بتنوع القدرات، حيث تكون قادرة على إنتاج تقنيات ومنتجات ذات قيمة معرفية عالية.

- تعقيد القدرات التكنولوجية

تُعد القدرات التكنولوجية الأكثر تعقيدًا بين الأبعاد الثلاث. فعدد قليل من الاقتصادات المتقدمة والمتنوعة يمكنها تطوير هذه القدرات بشكل منهجي. وتظهر الفجوة بوضوح عند مقارنة دول تمتلك قدرات واسعة تشمل مجالات التكنولوجيا المتقدمة مثل أشباه الموصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع دول تركز على مجالات ذات تعقيد أقل مثل إنتاج الأغذية، والمعادن، والوقود،ومجالات محدودة من التصنيع والكيماويات. لكنها لا تمتلك أي

تخصص ملحوظ في القدرات التكنولوجية. فيظهر التباين الكبير في مستوى تعقيد الابتكار بين الدول ذات الاقتصادات المتنوعة والمتقدمة وتلك التي تركز على المجالات التقليدية الأقل تعقيدًا.

1. أهمية التنمية البشرية:

تعتبر الاقتصادات المتقدمة أكثر تنوعًا وتعقيدًا من الاقتصادات الأقل تطورًا، وهو ما يجعلها أكثر قدرة على تحقيق معدلات نمو أعلى. حيث تنمو الاقتصادات من خلال تحويل هيكل إنتاجها من أنشطة منخفضة التقنية إلى أنشطة نادرة تعتمد بشكل أكبر على رأس المال البشري الماهر.

ومن أجل تنويع الاقتصاد وتحقيق تنمية مستدامة، تولي الحكومات اهتماما بالغًا برأس المال البشري وكيفية تنميته، ولهذا تتجه الدول نحو اقتصاد قائم على المعرفة، وهذا يتطلب تنمية الموارد البشرية للاستجابة للمتغيرات الاقتصادية المختلفة، وزيادة تمكينها اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا.

تعتبر التنمية البشرية أداة أساسية لتعزيز التنويع الاقتصادي من خلال تحسين رأس المال البشري. فالدول ذات مؤشرات التنمية البشرية العالية غالبًا ما تكون أكثر قدرة على تحقيق تنمية مستدامة وتنويع قطاعاتها الاقتصادية. يمكن توضيح أهمية التنمية البشرية في[11]:

- زيادة الإنتاجية ورفع مستوى التنافسية للسلع والخدمات المحلية في الأسواق العالمية.
- خلق معارف ومهارات جديدة، والمساعدة على الاختراع والابتكار؛ مما يُسهم في رفع مستوى التنافسية.
- بناء قدرة مجتمعية لمواصلة عمليات التحول الهيكلي والقدرة على الاستجابة مع الظروف والمستجدات التي قد تطرأ أثناء ذلك.
- زيادة القدرة على تطوير نُظم إدارية واقتصادية وسياسية للتعامل مع الظروف الحياتية والدولية المتغيرة.
- تسريع التراكم المعرفي والرأسمالي في الدولة.
- تحسين مستوى الحياة ونوعيتها داخل الدولة.

عند إجراء مقارنة بين ترتيب الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية لعامي 2022 و2024. وفقًا لتقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لاحظنا التغيرات التالية في ترتيب بعض الدول العربية حيث تقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة 9 مراتب، ودولة الكويت 5 مراتب والمملكة العربية السعودية 4 مراتب، وكذلك شهدت دولة ليبيا تحسنًا بـ12 مرتبة، مما يشير إلى تحسن في بعض مؤشرات التنمية، في حين وجدنا استقراراً نسبياً في البحرين، وقطر، وعُمان.

[11] المغربي (2017)

جدول رقم 2 ترتيب الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية لعامي 2022 و2024

الدولة	الترتيب في 2024	الترتيب في 2022	التغير في الترتيب
الإمارات العربية المتحدة	26	17	+9
البحرين	35	34	+1
قطر	42	40	+2
السعودية	44	40	+4
الكويت	54	49	+5
عُمان	60	59	+1
ليبيا	104	92	+12
الجزائر	91	93	-2
الأردن	102	99	+3
تونس	97	101	-4
مصر	97	105	-8
لبنان	112	109	+3
فلسطين	115	111	+4
المغرب	123	120	+3
العراق	121	128	-7
سوريا	150	157	-7
السودان	172	170	+2
اليمن	183	186	-3

المصدر: تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- **الأنظمة التعليمية وتشكيل القدرات**

في إطار التعقيد الاقتصادي، يمكن اعتبار (القدرات الإنتاجية) مشروطة بفعالية النظام التعليمي، يتماشى هذا الإطار مع انتقادات الاقتصاديين، مثل بنجامين إف. جونز، للطريقة التي يتم بها تقييم رأس المال البشري في دراسات النمو الاقتصادي. يشير جونز إلى أهمية المهارات غير القابلة للاستبدال.

على سبيل المثال: يحتاج جراح القلب إلى طبيب تخدير ليعمل بكفاءة. بدون التخدير، تقل قيمة مهارات الجراح بشكل كبير. ويوضح تقسيم العمل كيف يمكن أن يتجاوز "المعرفة الجماعية" مجموع المهارات الفردية.

في **الاقتصادات المتقدمة**، يبرر وجود متخصصين آخرين الاستثمار المكلف في اكتساب مهارات متخصصة. أما في **الاقتصادات النامية**، فقد تقع في "فخ المعرفة"، حيث يؤدي نقص النظام البيئي للمهارات التكميلية إلى تقليل العائد على الاستثمار في المهارات المتخصصة.

1-1 أثر التنمية البشرية على تنويع الاقتصاد:

يُعَدُّ الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز التنمية البشرية من الأولويات التي تولها الدول العربية اهتمامًا كبيرًا، نظرًا لدورهما المحوري في تحقيق التنمية المستدامة. فارتفاع مؤشرات التنمية البشرية، مثل مستويات التعليم والصحة، يسهم في زيادة الإنتاجية والقدرة على الابتكار، مما يدفع القطاعات الاقتصادية نحو التوسع ويشجع قطاعات جديدة على الدخول في مجالات الإنتاج والتصدير، وبالتالي زيادة وتنويع الأنشطة الاقتصادية.

تشير الدراسات إلى أن هناك علاقة إيجابية بين التنمية البشرية والتعقيد الاقتصادي، حيث يؤدي الاستثمار في التعليم والتدريب إلى تعزيز القدرات التكنولوجية والمعرفية الوطنية، مما ينعكس إيجابًا على تنويع الصادرات وزيادة تنافسية الاقتصاد[12] بالإضافة إلى ذلك، يُسهم الاستثمار في رأس المال البشري في تحسين استغلال الموارد الطبيعية بشكل أمثل، من خلال تطوير مهارات الأفراد وقدراتهم الإبداعية، مما يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة[13] لذا، فإن التركيز على كل من التنويع الاقتصادي والتنمية البشرية يُعَدُّ نهجًا تكامليًا، حيث يعزز كل منهما الآخر، مما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

2-1 علاقة التنمية البشرية بتنافسية الصادرات وتنويعها:

يعد الاستثمار في رأس المال البشري، عنصرًا حاسمًا في تعزيز تنافسية الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فمع تزايد التكامل الاقتصادي العالمي وارتفاع تكاليف الإنتاج في الدول المتقدمة، تبحث الشركات الكبرى عن بيئات استثمارية توفر تكاليف إنتاجية أقل وكفاءات بشرية عالية. في هذا السياق، يمكن للدول العربية أن تلعب دورًا محوريًا من خلال التركيز على التنمية البشرية.

يلعب رأس المال البشري دورًا معدِّلًا في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. فكلما ارتفع مستوى رأس المال البشري في دولة ما، زادت الفوائد المستمدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي.[14] من هذا المنطلق، تسعى الدول العربية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية لتوفير فرص

---

[12] أثر التنمية البشرية على التعقيد الاقتصادي وتنويع الصادرات في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية

[13] (مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية - كلية السياسة والاقتصاد - جامعة السويس/ أثر الاستثمار في رأس المال البشري على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية دراسة تطبيقية على مصر في الفترة 2000-2018)

[14] المجلة المصرية للتنمية والتخطيط

عمل وزيادة النقد الأجنبي. ولتحقيق ذلك، ينبغي التركيز على تنمية رأس المال البشري من خلال تحسين جودة التعليم والتدريب، وتطوير المهارات التقنية والإدارية. فالاستثمار في العنصر البشري يسهم في جذب الاستثمارات، و يعزز تنافسية الصادرات من خلال تحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة.

تسعى معظم الدول لجذب الاستثمارات لتوفير فرص عمل لمواطنيها وزيادة النقد الأجنبي، لذا يزداد التنافس بين الدول ومنها الدول العربية لتوفير بيئة جاذبة وملائمة للاستثمارات الأجنبية, وهذا ما دفعها للاهتمام برأس المال البشري وتنميته، لتستطيع تلك الدول إيجاد وتطوير بيئة مناسبة للأعمال، وجذب تلك الاستثمارات الأجنبية[15].

تُعَدُّ التنمية البشرية، من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، عنصرًا حاسمًا في تنويع الصادرات. وتشير الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى التنمية البشرية وقدرة الدول على تنويع صادراتها. ومنها دراسة Siddique and Mahmood (2015) ودراسة Hartmann (2011)

كما يُظهر تقرير التنمية البشرية العالمي لعامي 2023-2024 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن **المعرفة والابتكار هما محركان أساسيان للتنمية البشرية**، حيث تسهم الروابط الجغرافية، في تعزيز نقل المعرفة وخلق بيئات داعمة للمشاريع والابتكار. كما تتيح التجارة العالمية والتعاون الدولي التغلب على قيود الإنتاج، وتعزز تبادل الأفكار والتخصص، مما يؤدي إلى رفع مستوى المهارات، وزيادة الإنتاجية، وتحسين الدخل. وقد أسهمت هذه العوامل في تحقيق ازدهار اقتصادي واسع النطاق، وتحسين مستويات المعيشة لملايين الأشخاص عالميًا. كذلك أشارت نتائج دراسة Guneri, B, &Yalta, A. (2021) إلى أن **التعقيد الاقتصادي** يؤثر بشكل سلبي على تقلب الإنتاج، بمعنى أن زيادة التعقيد الاقتصادي تسهم في الحد والتقليل من تقلبات الإنتاج، لذا ينبغي أن تكون السياسات الهادفة إلى تنويع القدرات الإنتاجية وتنويع الصادرات، إحدى أولويات السياسات الاقتصادية في الدول العربية.

كما أشار Bokhari A. (2017) إلى أن رأس المال البشري والقطاع الخاص هما المحددان الرئيسيان لتنويع الصادرات في المملكة العربية السعودية، لذلك تعتبر التنمية البشرية والاستثمار في رأس المال البشري مدخلاً مهماً لتنويع الصادرات.

3-1 علاقة التنمية البشرية بالتحولات الهيكلية:

ارتبط مفهوم التنمية بالتحولات والتغيرات في هيكل الاقتصاد سعيًا من الدول للحاق بالدول المتقدمة, ومع تطور مفهوم التنمية وزيادة أهمية العنصر البشري في تحقيق التنمية المستدامة، اتسع موضوع التنمية ليشمل التنمية

[15] Siddique, S., & Mahmood, Z. (2015). "Impact of Human Capital Investment on The Exports of Goods & Services: An Analysis of Selected Outsourcing Countries."

البشـرية والتنمية البشـرية المسـتدامة، وأصـبح الحديث عن فاعلية العنصـر البشـري ودوره في تعزيز وتسـريع التحولات الهيكلية. كما أشـارت دراسـة Estmann & al. (2022) الى أن التحول الهيكلي عملية تدريجية تعتمد على المسـار الذي تسـلكه الدولة، كما تختلف سـرعة وسـهولة التحول الهيكلي تبعًا للقدرات (المادية والبشـرية) التي تمتلكها الدول، وأكدت هذه الدراسـة أنه بمجرد البدء بالتصـنيع يصـبح من السـهل التنويع في منتجات مصـنعة أخرى. وبالتالي، يُسهم الاستثمار في رأس المال البشري في تعزيز قدرات ومهارات الأفراد، مما يؤدي إلى تسريع عملية التحول من الاقتصادات التقليدية إلى الاقتصادات المتنوعة والمتقدمة.

4-1 أثر التنمية البشرية على التعقيد الاقتصادي:

هناك دور أسـاسـي للتنمية البشـرية في تعزيز التعقيد الاقتصـادي، حيث يعتمد التعقيد الاقتصـادي على المعرفة والمهارات المتجسدة في السلع والخدمات المصدرة. فزيادة الاستثمار في رأس المال البشري، من خلال تحسين التعليم والتدريب والصـحـة، يؤدي إلى رفع مسـتوى المعرفة والمهارات لدى الأفراد، مما ينعكس إيجابًا على تنوع وتعقيد المنتجات المصدرة، مما يسهم في بناء هيكل إنتاجي متين واقتصاد قوي. ومع ذلك، فإن عملية تراكم المعرفة والمهارات هي عملية طويلة ومعقدة، تتأثر بعوامل متعددة، بما في ذلك جودة التعليم، والبحث والتطوير، والبنية التحتية، والسياسات الحكومية الداعمة.

بالإضافة إلى ذلك، يتطلب إنشاء تجمعات صناعية ناجحة، توفر رأسمال ومهارات بشرية وبنية تحتية تتناسب مع احتياجات القطاعات، فعلى سبيل المثال ركزت ماليزيا والمكسيك على تدريب العمالة وتعزيز مهاراتها، وقامت برعاية العمالة للحصـول على تدريب من جهات أجنبية. وبمرور الوقت، بدأت تحصـد ثمار هذه الاسـتثمارات في التدريب حيث تمكنت من تكوين قوة عاملة عالية المهارات.

علاوة على ذلك، يُعتبر دخل الفرد والصحة من المؤشـرات الرئيسـية للتنمية البشـرية. فارتفاع الدخل يحسـن من الظروف المعيشـية، بينما تسـهم الصـحة الجيدة في زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصـادي. وأشـارت دراسـة حول الاستثمار في رأس المال البشري واستيعاب الثورة الصناعية الرابعة[16] إلى أن الاستثمار في التعليم والصحة يعزز من قدرة الأفراد على التكيف مع التغيرات التكنولوجية وزيادة الإنتاجية ، مما يدعم النمو الاقتصادي المستدام.

من خلال ما سـبق، يتضح أن الاسـتثمار في التنمية البشـرية، عبر تحسـين التعليم، وتعزيز الابتكار، وزيادة الدخل، والاهتمام بالصحة، يلعب دورًا محوريًا في زيادة التنويع والتعقيد الاقتصادي للدول.

[16] الاستثمار في رأس المال البشري واستيعاب الثورة الصناعية الرابعة

2. تطوير التعليم التقني والفني وتنويع الاقتصاد في الدول العربية

تلعب منظومة التعليم التقني والفني دورًا محوريًا في دعم النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصادات في الدول العربية، حيث يُعَدُّ التعليم التقني والفني أحد الركائز الأساسية للتنمية البشرية. ومع تزايد التحديات الاقتصادية وتطور احتياجات سوق العمل، أصبح من الضروري تطوير أنظمته ومناهجه بحيث تتلاءم مع متطلبات القطاعات الإنتاجية والصناعية الحديثة، وهذا يساهم في خلق فرص عمل مستدامة، ويساعد في تحسين تنافسية الاقتصاد العربي عالميًا. لذا، يتطلب تحقيق هذا الهدف تبني سياسات تعليمية متقدمة تتكامل مع الاستراتيجيات الاقتصادية، مع التركيز على الابتكار والتكنولوجيا.

1-2 تطوير التعليم التقني والفني وتنويع الاقتصاد

يُعَدُّ التعليم أحد أهم مؤشرات التنمية البشرية، حيث يُسهم في زيادة مشاركة أفراد المجتمع في معالجة القضايا المحلية وتعزيز قدراتهم الإنتاجية. كما تلعب السياسة التعليمية دورًا رئيسيًا في تحقيق التنمية البشرية، إذ تتضمن مجموعة من المبادئ والأسس والمعايير التي توجه مسار التربية والتعليم في الدولة، وتشمل أهداف التعليم وفلسفته ونظامه ووسائل تحقيق هذه الأهداف.

يساهم التعليم في زيادة القدرة الإنتاجية لأفراد المجتمع من خلال تطبيق المعارف والمهارات العلمية التي تلبي احتياجات الاقتصاد المحلي. ويُقاس نجاح النظام التعليمي بمدى قدرته على توفير فرص التطور والازدهار لجميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو العمر أو الدين أو أي عامل آخر، وذلك لضمان عدم تخلف أحد أفراد المجتمع عن الركب (أي تنمية جميع أفراد المجتمع بدون تمييز، كتنمية الذكور والإناث على حد سواء، وتنمية الأصحاء وأصحاب الإعاقات أو ذوي الاحتياجات الخاصة...الخ).

أشار تقرير التنمية المستدامة الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة إلى أهمية تطوير المؤسسات التعليمية، نظرًا لدور التعليم في تحسين رفاهية الإنسان، وتعزيز الأنشطة والقطاعات الإنتاجية المختلفة، مما يسهم في زيادة التعقيد الاقتصادي للدولة، إذا تمت مراعاة مميزات وطبيعة كل دولة والاستفادة من مواردها المادية والبشرية بالشكل الصحيح .

في الدول العربية، يُلاحظ أن عدم ملاءمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل يُعَدُّ أحد أسباب تذبذب مؤشر التنويع الاقتصادي. فقد ركزت التنمية البشرية، خاصة في الدول النفطية، على القطاع البترولي، مما أدى إلى ارتفاع مستوى التعليم والدخل في هذا القطاع.

للتعليم الفني والتقني دور بارز في الحركة التنموية والاقتصادية، إذ يسهم في تزويد سوق العمل بكوادر تشغيلية مؤهلة في مختلف المجالات، مما يساعد في حل مشكلتي الفقر والبطالة. ويُعَدُّ التعليم الفني والتقني مرحلة تعليمية تتضمن الإعداد التربوي وإكساب المهارات عبر مؤسسات ومعاهد تعليمية، وترتبط مخرجاته بسياسات التنمية الاقتصادية، حيث تُعتبر الموارد البشرية الأساس الذي تقوم عليه تلك السياسات. وقد أولت منظمة العمل العربية منذ نشأتها، اهتماماً خاصاً بتطوير وتنمية نظم الموارد البشرية، وسعت إلى تكثيف جهودها في هذا المجال. وقد اعتمدت الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني في الدورة السابعة والثلاثين لمؤتمر العمل العربي، المنامة 2010 وتم تحديثها في الدورة التاسعة والأربعون لمؤتمر العمل العربي، القاهرة 2023. ومن خلال هذه الجهود، تسعى المنظمة إلى بناء منظومة تدريب وتعليم تقني ومهني متكاملة وفعّالة، قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.

لذلك، من الضروري الاهتمام بالقوى البشرية وتدريبها في المعاهد الفنية والتقنية، ليكون لدى الأيدي العاملة القدرة على التعامل مع المعلومات والتقنيات، لإنتاج أفضل المنتجات التصنيعية الفنية. إن الاهتمام بالتعليم الفني يضمن تحسين وتنويع الاقتصاد، خاصة في ظل التغيرات المتسارعة في أساليب العمل والإنتاج.

2-2 مخرجات التعليم وسياسات التنويع

يتسم سوق العمل العربي بمعدل بطالة عال نسبياً، كما يشهد سوق العمل تدفقًا كبيرًا للعمالة المهاجرة والمتنقلة والوافدة في الوقت نفسه. ويقدر عدد العمالة المهاجرة بأكثر من عشرة ملايين عامل، والمتنقلة بين الأقطار العربية بأكثر من ستة ملايين عامل، أما العمالة الوافدة من الأقطار غير العربية فتقدر بأكثر من عشرة ملايين عامل. وتشكل العمالة العربية المتنقلة أقل من ثلث العمالة غير المحلية في الأقطار العربية المستضيفة للعمالة[17].

تتطلب هذه التحديات تخطيطًا دقيقًا لتنويع الاقتصاد، من خلال دراسة احتياجات السوق والمهن التي يشغلها المواطنون، ومدى توافقها مع مخرجات التعليم الفني. لذا، من الضروري أن تكون هناك استراتيجية وشراكة حقيقية بين القطاع الخاص والحكومي لتطوير مخرجات التعليم الفني، من خلال فتح تخصصات جديدة تتوافق مع متطلبات سوق العمل، والتنسيق مع أصحاب العمل لتحديد احتياجاتهم من الكوادر المؤهلة. ويُسهم هذا التعاون في تحسين الأوضاع الاقتصادية وزيادة دخل الفرد، بالإضافة إلى توفير فرص عمل جديدة، تدعم خطط التنمية المستدامة.

[17] منظمة العمل العربية (2023) الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني المحدثة

يمكن للدول العربية الاستفادة من تجارب ناجحة في هذا المجال، مثل دول شرق آسيا كاليابان والصين وكوريا الجنوبية، التي حققت تقدمًا اقتصاديًا ملحوظًا من خلال التركيز على تطوير التعليم الفني والتقني والتطبيقي، وتوجيهه لتلبية احتياجات سوق العمل المتجددة.

- علاقة الابتكار بالتنويع الاقتصادي:

يُعَدُّ الابتكار عاملاً مهماً في تعزيز التنويع الاقتصادي، حيث يُسهم في تطوير منتجات وخدمات جديدة، مما يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على قطاعات محددة. فالجمع بين الابتكار وريادة الأعمال يُعزِّز النمو الاقتصادي من خلال خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاجية، وهذا يدعم التنويع الاقتصادي. حيث تُتيح الابتكارات والتكنولوجيا الجديدة استغلال موارد الدولة المادية والبشرية بشكل أكثر استدامة وأكثر كفاءة، بالإضافة لدور السياسات الحكومية (كالإصلاحات الضريبية، مكافحة التهرب الضريبي، ومكافحة الفساد) في التقليل والحد من الموارد غير المستغلة والمهدرة والتي يمكن توجيهها لدعم البحث والتطوير، الابتكارات، الاختراعات، المشاريع الإنتاجية الضخمة.

علاوة على دور الابتكارات والتكنولوجيا في التسريع من عملية التقدم الإنتاجي والصناعي حيث تتطلب بعض السلع مثل: الأجهزة الطبية، المحركات النفاثة...الخ، قدرًا كبيرًا من التكنولوجيا والمعرفة، فالدول ذات التنويع الاقتصادي المرتفع هي التي يمكنها إنتاج كميات كبيرة من المنتجات عبر شبكات كبيرة من الأفراد، من أجل توليد مزيج متنوع من المنتجات كثيفة المعرفة[18].

لذا لابد من دعم البحث والتطوير وتشجيع الإسهامات التكنولوجية الملائمة لاحتياجات الدولة، مع التركيز على المجالات ذات التعقيد الاقتصادي والعوائد المادية المرتفعة. كذلك لابد من التركيز على التكنولوجيا المرتبطة بالإنتاج في الصناعات الأساسية المتوفرة في الدولة ولابد من ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف وتطلعات الدولة والمجتمع.

يُشير تقرير صادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) إلى أن الابتكار يُعزِّز التنويع الاقتصادي من خلال تطوير تقنيات جديدة وتحسين العمليات الإنتاجية، مما يؤدي إلى تنويع المنتجات والخدمات المقدمة في السوق[19]. أما مؤشر الابتكار العالمي الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، فيقدم مقاييس مفصلة عن الأداء الابتكاري في 132 دولة تمثل 99% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

---

[18] Hausmann & al.,2013

[19] التقرير العالمي للملكية الفكرية 2024 "جعل سياسات الابتكار فعّالة من أجل التنمية"

من الأمثلة البارزة على ذلك، تجارب عربية نجحت في تنويع اقتصادها بعيدًا عن النفط من خلال الاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا، مما أدى إلى تعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، ففي سنة 2024 واصلت الإمارات تصدرها عربياً (32 عالمياً) في الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر الابتكار العالمي وحلت السعودية ثانياً (47) وقطر ثالثاً (49).

كما شهد ترتيب 4 دول عربية تحسناً في مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2024 وهي السعودية وقطر (مركز واحد لكل منهما) والمغرب (ثلاث مراكز). كما تخطت 8 دول عربية متوسط الترتيب العربي (75)

جدول 3- الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر الابتكار العالمي

الدولة	الترتيب العالمي 2024	الترتيب العالمي 2023
الامارات	32	32
السعودية	47	48
قطر	49	50
المغرب	66	70
الكويت	71	64
البحرين	72	67
الأردن	73	71
عمان	74	69
تونس	81	79
مصر	86	86
لبنان	94	92
الجزائر	115	119
موريتانيا	126	127
متوسط ترتيب الدول العربية	75	75

المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO

تُبرز الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني أهمية رقمنة منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني لدعم الابتكار. فمع انطلاق الثورة الصناعية الرابعة، تغيرت طرق تصميم المنتجات وتصنيعها واستخدامها وتشغيلها، فضلاً عن كيفية صيانتها، مما أدى إلى تحول شامل في جميع جوانب الأنشطة الصناعية والاقتصادية، وبالتالي تحول كلي لجميع القطاعات إلى أنماط حياتية جديدة. لذا، ينبغي للتعليم والتدريب التقني والمهني أن يهدف خلال المرحلة المقبلة إلى مزيد من التركيز على إعداد العاملين في مجال المعرفة لمواجهة التحديات التي يطرحها الانتقال من العصر الصناعي إلى

عصر المعلومات. يتطلب هذا الانتقال موارد بشرية جديدة ومختلفة لما بعد العصر الصناعي. وتعد الثورة الصناعية الرابعة إحدى المحركات الرئيسية للابتكار في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني، لذا يجب النظر في سياسات رقمنة التعليم والتدريب التقني والمهني من منظور تكييفها مع هذا النموذج الصناعي الجديد.

لذلك ينبغي الارتقاء بعمليات تقديم التدريب من خلال اعتماد تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في الفصول الدراسية ومنشآت التدريب بهدف التشجيع على الابتكار الرقمي. ومن بين هذه التقنيات الحديثة التي يمكن أن تدعم توجهات الثورة الصناعية الرابعة: الحوسبة السائدة، والتقنيات التشاركية، وتقنيات الواقع المعزز، والذكاء الاصطناعي، وسلسلة الكتل، والتعليم والتقييم عن بعد: الدراسة الذاتية، والمحاكاة، والصف المقلوب، والتلعيب، والموارد التعليمية المفتوحة والتعلم المخصص.[20] حيث تُسهم هذه التقنيات في توفير بيئة تعليمية تفاعلية ومرنة، تُعزز من قدرات المتعلمين وتُعدهم لمتطلبات سوق العمل المتغيرة. كما أنها تدعم الابتكار وتُشجع على التفكير النقدي وحل المشكلات، وهي مهارات أساسية في العصر الرقمي، كما ينبغي التنسيق بين الشركاء الاجتماعيين لحوكمة وتمويل وتطويرهذه المنظومة للتعامل الرشيد مع نواتجها ومخرجاتها.[21]

المحور الثالث: التنويع الاقتصادي وتحسين مناخ الأعمال

يُعد تحسين مناخ الأعمال خطوة هامة نحو تحقيق التنويع الاقتصادي في الدول العربية، حيث يُسهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويُعزز من نمو القطاعات غير النفطية. يُعرَّف مناخ الأعمال بأنه مجموعة الظروف السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، والإدارية، والمؤسساتية السائدة في بلد ما، والتي تساعد على نجاح المشروع الاستثماري، وتتفاعل فيما بينها لتوليد أوضاع جديدة يمكن أن تساعد على جذب الاستثمارات أو تؤدي إلى تنفيره . كما يعرف البنك الدولي مناخ الأعمال بأنه مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة وخلق فرص العمل.

وبالتالي يعتبر مناخ الأعمال الركيزة الأساسية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، بحيث تعمل كل دولة على توفير وتهيئة الظروف المناسبة لتحسين مناخ الاستثمار.

تصدر العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية عدة مؤشرات من شأنها تزويد أصحاب الأعمال بمختلف المعلومات حول مناخ الاستثمارداخل أي دولة مما يساعدهم على اتخاذ القرارات، من أبرزها:

- **مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال:** يصدر سنويًا عن البنك الدولي منذ عام 2003، وتوقف عن إصداره في عام 2021 وكان يعتبر أداة استرشادية، يقيّم البيئة التنظيمية لبدء وتشغيل الشركات في 191 دولة، استنادًا إلى

[20] لتفاصيل أكثر؛ انظر منظمة العمل العربية (2023) الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني المحدثة

[21] البند الفني دورة 49 لمؤتمر العمل العربي" سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني في ظل التحول الرقمي"

مجموعة من المؤشرات الفرعية مثل الوقت والتكلفة اللازمين لتسجيل شركة، ومؤشر تسجيل الممتلكات، ومؤشر حماية المستثمر، ومؤشر توصيل الكهرباء، والحصول على التصاريح، ومؤشر التجارة عبر الحدود، ودفع الضرائب، وإنفاذ العقود، ومؤشر إغلاق المشروع.

- **مؤشر الجاهزية لأنشطة الأعمال :** تقرير جديد صدر عن البنك الدولي ويقيّم الأعباء التنظيمية، وجودة اللوائح التنظيمية، وتقديم الخدمات العامة ذات الصلة، إلى جانب تيسير سبل الامتثال للإطار التنظيمي والاستخدام الفعال للخدمات العامة ذات الصلة المباشرة بالشركات. وجميع المجالات التي يبحثها التقرير تأتي في سياق 3 ركائز: (الإطار التنظيمي، والخدمات العامة، والكفاءة التشغيلية). وفقًا لتقرير الجاهزية لأنشطة الأعمال لعام 2024 الصادر عن البنك الدولي، تم تقييم 50 دولة فقط في هذا الإصدار التجريبي، من بينها ثلاث دول عربية حصلت المغرب على المرتبة 75 عالميًا ، والعراق على المرتبة 115 عالميًا.

- **مؤشر الحرية الاقتصادية:** يصدر سنوياً عن مؤسسة هيريتاج (Heritage)بالتعاون مع صحيفة "وول ستريت جورنال"، منذ 1995، ويقيس درجة تدخل السلطات الحكومية في الاقتصاد، وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية في البلد. و يتكون من 12 مؤشرًا فرعيًا موزعة على أربع مجالات: سيادة القانون (حقوق الملكية ونزاهة الحكومة والفاعلية القضائية) حجم الحكومة، الكفاءة التنظيمية (حرية الأعمال والعمل)، وانفتاح السوق (حرية التجارة والاستثمار).

- **مؤشر القدرة التنافسية العالمية(GCI) :** يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)منذ1979 ويعتبر أداة هامة لتحليل تنافسية الاقتصادات الوطنية وتوجيه قرارات الاستثمار. يقيّم القدرة التنافسية للبلدان على أساس مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. ويعتمد مؤشر القدرة التنافسية العالمية (GCI) على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي يتم تجميعها في 12 دعامة لتقييم التنافسية. و هي كما يلي:
  - **المؤسسات**: جودة الإطار القانوني والإداري للبلد، بما في ذلك حقوق الملكية والفساد والكفاءة الحكومية.
  - **البنية التحتية:** جودة وتوافر البنية التحتية المادية والرقمية؛ الطرق والمطارات والانترنت والاتصالات.
  - **استقرار الاقتصاد الكلي:** استقرار اقتصاد البلد ، بما في ذلك التضخم ، والدين الحكومي ، وأسعار الصرف.
  - **الصحة:** صحة السكان، بما في ذلك متوسط العمر المتوقع ، ومعدلات الوفيات ، والوصول إلى الرعاية الصحية.
  - **المهارات**: جودة وكمية القوى العاملة للبلد، بما في ذلك التعليم والتدريب.

- **سوق المنتجات:** كفاءة أسواق المنتجات في البلد، بما في ذلك المنافسة والانفتاح التجاري.
- **سوق العمل:** كفاءة ومرونة أسواق العمل في البلد، بما في ذلك ممارسات التوظيف والإطلاق.
- **النظام المالي:** قوة واستقرار النظام المالي للبلد، بما في ذلك الوصول إلى رأس المال وتوافر الائتمان.
- **حجم السوق:** حجم سوق البلد، يقاس الناتج المحلي الإجمالي والسكان.
- **ديناميكية الأعمال:** الحركة والابتكار في قطاع الأعمال في البلد، بما في ذلك ريادة الأعمال والابتكار.
- **قدرة الابتكار:** قدرة قطاع الأعمال ومؤسسات البحث في البلد على الابتكار، بما في ذلك تطبيقات البحث والتطوير وبراءات الاختراع.
- **القيم الثقافية:** العوامل الاجتماعية والثقافية التي تسهم في القدرة التنافسية للبلد ، مثل الثقة ورأس المال الاجتماعي والانفتاح على التغيير.

رسم بياني رقم 7: مؤشر الحرية الاقتصادية للدول العربية لسنة 2024

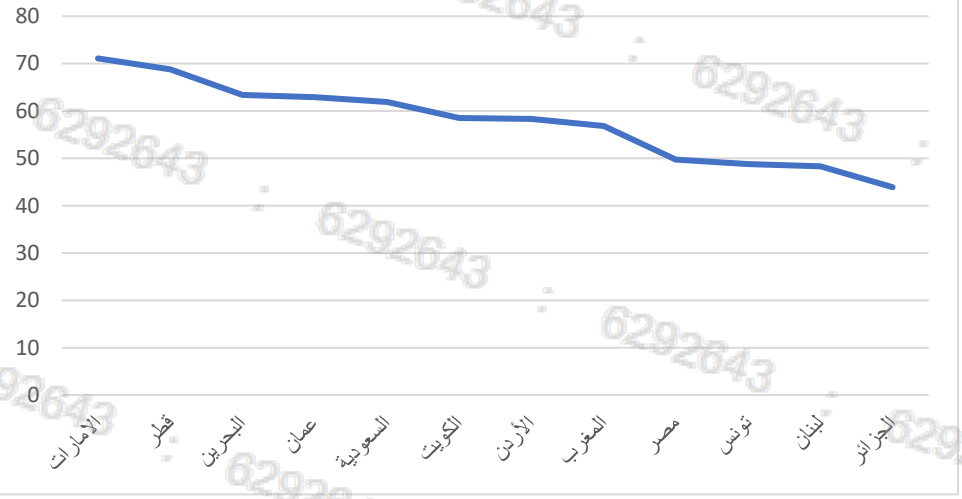

المصدر: https://www.heritage.org

يظهر الرسم رقم 7 أن الدول الخليجية تتصدر قائمة الدول العربية من حيث مؤشر الحرية الاقتصادية، إذ تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بمؤشر تبلغ قيمته في سنة **2024** 71,1، أما فيما يخص مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، فتعتبر في المرتبة الأولى عربياً و16 عالمياً. ويبين هذا الترتيب صعوبة إنجاز الاستثمارات في بعض الدول، وضرورة تحسين مناخ الأعمال لتنويع الاقتصاد فيها.

جدول 4- ترتيب الدول العربية حسب مؤشر سهولة الأعمال في سنة 2019

الدولة	اليمن	ليبيا	سوريا	العراق	الجزائر	لبنان	مصر	الكويت	تونس	قطر	الأردن	عمان	السعودية	المغرب	البحرين	الامارات
الترتيب العالمي	187	186	176	172	157	143	114	83	78	77	75	68	62	53	43	16
الترتيب داخل مجموعة الدول العربية	20	19	18	17	16	15	12	9	8	7	6	5	4	3	2	1

المصدر: البنك الدولي، مشروع ممارسة أنشطة الأعمال www.doingbusiness.org

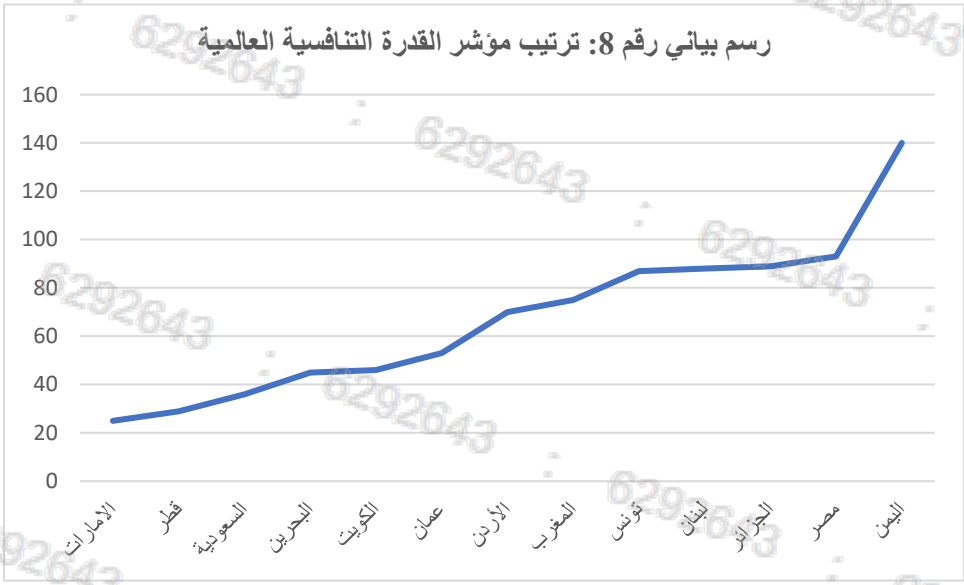

المصدر: WEF Global Competitiveness Index 4.0

أما **ترتيب الدول العربية حسب مؤشر القدرة التنافسية العالمية** (GCI)فقد احتلت دول الخليج العربية المراتب الأولى عربياً إذ حصلت الإمارات على المرتبة الأولى عربياً و25 عالمياً، وقطر الثانية عربياً و29 عالمياً.

دفع الاهتمام المتزايد بتحسين مناخ الأعمال في المنطقة العربية الحكومات إلى تركيز اهتمامها على تحسين الإطار التنظيمي لممارسة الأعمال وضمان توازن عادل بين حقوق والتزامات الجهات الفاعلة الاجتماعية المختلفة. غير أن الإصلاح القانوني والمؤسساتي لا يقتصر فقط على إنتاج التشريعات،بل يتعدّى ذلك إلى ضمان فهم هذه التشريعات وتطبيقها. وتلاحظ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن "الإصلاح التنظيمي يقلل الحواجز أمام المنافسة وانفتاح السوق. ويتعهد برعاية ديناميات السوق ضامناً في الوقت نفسه ضمان الرفاه الاجتماعي[22]".

[22] OECD (2021), OECD Regulatory Policy Outlook 2021,

تشـير اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لغربي آسـيا (الإسـكوا) في تقريرها لعام 2021 حول **"الأطر التشـريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية "**إلى أن المنطقة العربية تفتقر إلى **إطار تنظيمي وتشـريعي موحد** يمكن أن يسـهم في تسـهيل الإصـلاحات الاقتصـادية وتعزيز التعاون الإقليمي. ويؤدي الافتقار **لمعايير موحدة** إلى إقامة **حواجز تعيق التجارة والاسـتثمار**، وتحدّ من قدرة الدول العربية على تطوير برامج إنمائية متكاملة، مما يؤثر سـلبًا على تنويع اقتصـاداتها وتعزيز تنافسيتها في الأسواق العالمية.

القسم الثالث

أثر التنويع الاقتصادي على أسواق العمل العربية

القسم الثالث: أثر التنويع الاقتصادي على أسواق العمل العربية

يُعَدُّ التنويع الاقتصادي أحد العوامل الأساسية في توفير فرص عمل مستدامة، حيث يسهم في تطوير أنشطة جديدة ذات نمو سريع وقيمة مضافة عالية، مع دمج التكنولوجيا الحديثة في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية. فبالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية، يحقق التنويع أهدافًا اجتماعية تعزز الرفاه الاجتماعي، وتماسك المجتمع من خلال توزيع عادل للثروة الوطنية وتوفير فرص عمل متنوعة. يؤدي الابتعاد عن الاقتصاد الأحادي إلى إحداث المزيد من فرص العمل وتقليص نسب البطالة وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية.

المحور الأول: دور القطاع الخاص في دعم التنويع الاقتصادي

يواجه النمو الاقتصادي في الدول العربية تحديات تتعلق بسوق العمل، مما يتطلب تحولًا هيكليًا نحو قطاعات أكثر قدرة على رفع معدلات فرص العمل، بالإضافة إلى تنمية القطاعات المعتمدة على المعرفة والتكنولوجيا. يُعَدُّ التنويع الاقتصادي شرطًا أساسيًا لإحداث فرص عمل، حيث لا يمكن الاستمرار في الاعتماد على القطاع العام كأكبر مشغل في أغلب الدول العربية. ويرجع تفاقم معدلات البطالة لعاملين رئيسيين:أولا: تراجع قدرة القطاع العام على استيعاب القوى العاملة مع زيادة أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل، مما جعل العديد من الحكومات العربية غير قادرة على التوسع في سياسة التشغيل المتبعة في مؤسساتها غير الإنتاجية، خاصة أن **محدودية دور القطاع الخاص في توفير فرص العمل**، يعزى إلى عدم وجود بيئة مناسبة للأعمال والاستثمار، مما يعيق تطوير دور القطاع الخاص.

1. سياسات التنويع محفز لتعزيز التشغيل وأسواق العمل العربية

اعتمدت المنطقة العربية، سواء النفطية أو غير النفطية، على قطاعات مثل النفط والغاز والزراعة والقطاع العام في سياسات التشغيل وإحداث الوظائف، وتوليد الإيرادات. غير أن هذه القطاعات لم تضمن الاستدامة، وأظهرت هشاشة خاصة في مساهمتها المحدودة في الإنتاجية. و في العقود الأخيرة، تم الاعتراف بضرورة تنويع الاقتصادات وإحداث فرص عمل في القطاعات الأكثر صمودًا أمام تقلبات الأسواق. ومع ذلك، كان الانتقال بطيئًا، ولا يزال تطوير وتنويع الصناعات تحديًا كبيرًا لمعظم الدول العربية.

على مدى العقود الثلاثة الماضية، انخفضت مساهمة الزراعة في إجمالي التشغيل من 20 % في العام 1992 إلى 7.6 في المائة في العام 2022 ، في حين برز قطاع الخدمات كمصدر رئيسي لفرص العمل، حيث زادت مساهمته من 56.1% إلى 69% خلال نفس الفترة. أما فرص العمل في القطاع الصناعي فقد انخفضت بشكل طفيف من 23.9% إلى 23.4%.

وبتحليل اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي (بالشكل رقم 2) ، ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات في إجمالي فرص العمل لتتجاوز 70%، حيث يشكل قطاع "الإدارة العامة والخدمات الاجتماعية والأنشطة الأخرى" الجزء الأكبر، نتيجة لاستيعاب القطاع العام لعدد كبير من طالبي العمل. بينما ظلت حصة التوظيف في القطاع الصناعي منخفضة نسبيًا،

حيث تراجعت من 24.9% في عام 1992 إلى 24.6% في عام 2022. تعتمد الصناعة في هذه الدول بشكل أساسي على قطاع الإنشاءات، الذي يوظف بشكل كبير العمالة المهاجرة. في حين بقيت مساهمة قطاع التصنيع عند 8%، ومساهمة النفط والغاز عند 2.4% في عام 2022، نظرًا لطبيعة هذا القطاع الذي يتّسم بكثافة رأس المال. وتشير هذه الاتجاهات إلى وجود بعض القصور في التوظيف القطاعي، رغم التزام حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بالتنويع والانتقال نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وتقليل الاعتماد على القطاع العام في التّشغيل[23].

تركزت إذن معظم الوظائف المُستحدثة في **القطاع الخاص** بين عامي 1992 و2022، ويعد ذلك نتيجة للتوجه المتبع نحو التنويع في قطاعي الخدمات والإنشاءات، وكلاهما يساهم في إحداث أعداد كبيرة من الوظائف ذات القيمة المضافة، الجاذبة بدرجة أولى للعمال الأجانب.

الشكل رقم (2) حصة التشغيل (%) بحسب المنطقة دون الإقليمية والقطاع ، العام 1992 مقابل 2022

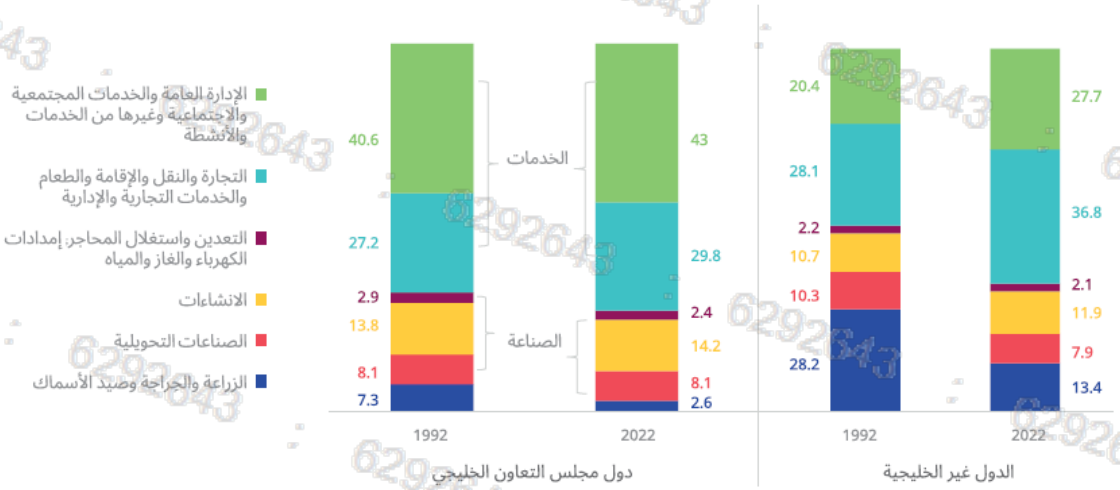

المصدر: تقرير التشغيل و الآفاق الاجتماعية في الدول العربية - اتجاهات 2024 ،تقديرات منظمة العمل الدولية

2. القطاع الخاص ودوره التنموي

يُعد **القطاع الخاص** الجزء من الاقتصاد الذي يملكه ويديره الأفراد أو الشركات الخاصة بهدف تحقيق الربح، دون سيطرة مباشرة من الحكومة. يشمل هذا القطاع مجموعة متنوعة من المؤسسات، مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة،

[23] تقرير التشغيل و الآفاق الاجتماعية في الدول العربية - اتجاهات 2024

والشركات الكبرى، والشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى المؤسسات المالية والتجارية. ويُعتبر القطاع الخاص محركًا رئيسيًا لريادة الأعمال، وتوفير فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي.

ويعرّف على أنه «منظمة تنخرط في أنشطة تسعى إلى الربح ولديها ملكية خاصة في الأغلب، أي لا تملكها أو تديرها الحكومة. ويشمل هذا المصطلح، المؤسسات المالية والوسطاء والشركات متعددة الجنسيات والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتعاونيات وأصحاب المشاريع الفردية والمزارعين الذين يعملون في القطاعين المنظم وغير المنظم، وهي تستثني الجهات الفاعلة التي لا تستهدف الربح، مثل المؤسسات الخاصة ومنظمات المجتمع.[24]"

يتألف القطاع الخاص في الدول العربية من عدد قليل من الشركات الكبيرة والعديد من الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، التي تمثل أكثر من 90% من الأعمال التجارية في المنطقة، وتساهم بحوالي 50% من العمالة و70% من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول[25].

تُشكّل الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) العمود الفقري لاقتصادات الدول العربية، حيث تمثل أكثر من 90% من إجمالي الشركات في معظم هذه الدول. على سبيل المثال، في مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس واليمن، تتجاوز نسبة الشركات التي تضم أقل من 100 موظف 96%. تُعرَّف الشركات المتناهية الصغر بأنها تلك التي تضم أقل من 5 إلى 10 موظفين، وتمثل الغالبية العظمى من الأعمال، حيث تصل نسبتها إلى 97% من المؤسسات في الأراضي الفلسطينية المحتلة و90% في اليمن.[26]

تُعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة المصدر الأساسي لزيادة التنافسية والابتكار في أي اقتصاد، وتلعب دورًا مهمًا في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال زيادة استثمار مدخرات المواطنين، مما يسهم في زيادة وتنوع مصادر الدخل ورفع مستوى المعيشة، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي. يوفر القطاع الخاص أقل من ثلث فرص العمل في المنطقة العربية، وتُظهر البيانات أن المنطقة لديها أقل معدل نمو سنوي للعمالة (2.3%) مقارنة بثلاثة أضعاف هذا المعدل في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء[27]. ورغم أن القطاع الخاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفر العديد من فرص العمل، إلا أنها تميل إلى جذب العمال الوافدين، بينما يفضل المواطنون الوظائف في القطاع العام نظرًا للمزايا والحماية التي يوفرها.

يُسهم تطوير القطاع الخاص في تحقيق نمو اقتصادي مستدام على المدى الطويل. مع التحول نحو اقتصاد السوق في العقود الأخيرة، ازدادت استثمارات القطاع الخاص، مما عزز دوره في الاقتصاد الوطني. يتميز القطاع الخاص بقدرته

---

[24] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD (2016)

[25] صندوق النقد الدولي IMF (2019)

[26] بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

[27] إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي

على تنويع الصادرات ودخول الأسواق العالمية، مما يساهم في توفير النقد الأجنبي وتعزيز القدرة التنافسية. هذا التنويع يدعم الانتقال نحو اقتصاد قائم على الابتكار. بالإضافة إلى ذلك، يسهم القطاع الخاص في زيادة الإيرادات الضريبية للدولة، مما يوفر التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية والنفقات الاجتماعية.يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورًا في تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال قيادة الابتكار والنشاط الاقتصادي في القطاعات غير المستغلة، مثل البحث والتطوير لأنشطة جديدة. في العديد من الدول العربية، تعاني المؤسسات الخاصة من مشاكل تمويلية، مما يجعل من الصعب استغلال الفرص التجارية بشكل كامل. في هذه الحالة، فإن الحكومات مدعوة لإيجاد سبل لتعزيز ريادة الأعمال من خلال تبني سياسات صناعية وتجارية مواتية وإزالة العقبات البيروقراطية، خاصة للشركات الناشئة. وبالمثل، يجب على القطاع الخاص الانخراط في المبادرات الحكومية الداعمة لتنويع الاستثمار، وبالتالي تنويع الاقتصاد.

المحور الثاني: أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دعم سياسات التنويع في الدول العربية

تُعَدُّ الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) أداة استراتيجية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الدول العربية، حيث تسهم في تحسين تنافسية المنتجات والخدمات المحلية في الأسواق العالمية، وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي، وزيادة تنويع الصادرات. وتُعرَّف هذه الشراكة بأنها اتفاق طوعي بين جهات متعددة من قطاعات مختلفة، يتفقون على العمل معًا لتحقيق هدف مشترك أو تلبية حاجة محددة، مع تقاسم المخاطر والمسؤوليات والموارد والكفاءات[28]

1. أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص

أشارت عدة دراسات إلى أهمية التكامل بين القطاعين العام و الخاص و إلى أهمية التركيز على الصناعات التي تتوافق مع كل مرحلة من مراحل التحول الهيكلي؛ بهدف زيادة نمو وتنوع الصادرات، ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي. وتعمل هذه الشراكة على توفير التمويل اللازم للإنفاق على الأنشطة الاقتصادية من خلال إسناد بعض المشاريع والخدمات إلى القطاع الخاص بدل القطاع العام.

وقد اهتمت الدول العربية بتطوير المنظومة القانونية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتطوير السياسات والأدلة الإرشادية التي توضح تنفيذ مشاريع الشراكة. في هذا الإطار طوّرت عدة دول عربية قوانين وسياسات عامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتشمل هذه الدول الأردن والإمارات والسعودية والسودان والكويت والمغرب وتونس وسورية و عُمان ولبنان ومصر وموريتانيا.

فعلى سبيل المثال، أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة القانون الاتحادي رقم 12 لسنة 2023 بشأن تنظيم الشراكة بين القطاعين العام الاتحادي والخاص، بهدف تعزيز التعاون بين القطاعين وتطوير البنية التحتية والخدمات العامة [29].

---

[28] دليل الأونسيترال التشريعي بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص

[29] البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

وتعتمد دول عربية أخرى على قوانين قائمة لتنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مثل البحرين التي تعتمد على قانون الخصخصة، والعراق التي تعتمد على قوانين الشركات العامة والمختلطة وقانون بيع وإيجار أصول الدولة وتعليمات تنفيذ عقود الشراكة. وتعتمد ليبيا على قانون تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية، بينما تعتمد الجزائر على قوانين قطاعية مثل قانون الطاقة، وقانون المياه وقانون النقل والمرسوم الرئاسي الخاص بالصفقات العمومية إضافة إلى تفويض الخدمة العمومية.

تهدف هذه الشراكات إلى تعظيم قيمة مضافة وزيادة الرفاهية الاجتماعية، خاصة في ظل متطلبات التنويع الاقتصادي وشح الموارد. فالقطاع الخاص لا يمكنه النمو بدون قطاع عام قوي وفعال، وتُعَدُّ مشروعات الشراكة استثمارات ذات ربحية ثلاثية: مالية، اقتصادية، واجتماعية. كما تسهم هذه الشراكات في رفع كفاءة واستدامة البنى التحتية والخدمات الحكومية، وتعزيز جهود التنمية، وترشيد نفقات الموازنة العامة، وتعزيز تنافسية شركات القطاع الخاص[30] فضلاً عن تمكين الجهات الحكومية من تبني رؤية جديدة لإدارة المشاريع الوطنية، وتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ويتطلب توسيع نطاق مشروعات الشراكة، بين القطاعين العام والخاص، والمحافظة على استدامتها الاهتمام بالأسس الحيوية لتحقيق ذلك على مدى دورة المشروع[31].

ولضمان نجاح واستدامة مشروعات الشراكة، ينبغي التركيز على أسس حيوية تشمل:

- **إطار سياسي ومؤسسي وتنظيمي قوي** بما في ذلك تقييم مخاطر المالية العامة والالتزامات الطارئة.
- **تحديد مشروعات قابلة للتمويل** من خلال إجراءات واضحة لتحديد الأولويات ودراسة جدوى المشروعات لتحديد مدى ملاءمتها للشراكة بين القطاعين العام والخاص
- **قدرات راسخة لإعداد المشروعات** مع مراعاة الجدوى التجارية وتوزيع المخاطر والدعم الحكومي.
- **إدارة فعّالة للعقود** لضمان تنفيذ المشروعات بكفاءة وتحقيق الأهداف المرجوة.

تُساعد هذه الأسس في تسهيل تعبئة التمويل لمشروعات البنية التحتية، وتوزيع المخاطر بشكل أمثل، وضمان إدارة سليمة للاستثمارات العامة.

ومن المتوقع أن أطر الشراكة بين القطاعين المصممة جيداً ستساعد على تسهيل تعبئة التمويل لمشروعات البنية التحتية، والتوزيع الأمثل للمخاطر، وتكفل إدارة سليمة للاستثمارات العامة.

---

[30] غرفة قطر

[31] Nadir Mohammed, Yara Salem, Mikel Ibanez and Lorenzo Bertolini(2023) BRIEFJULY 6, WORLDBANK , www.worldbank.org

2. واقع الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في الدول العربية

تُعَدُّ الشـراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) أداةً اسـتراتيجية لتعزيز التنمية الاقتصـادية والاجتماعية في الدول العربية. وتهدف إلى الاسـتفادة من خبرات وإمكانات القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ وإدارة مشـاريع البنية التحتية والخدمات العامة، مما يساهم في تحسين جودة وكفاءة هذه الخدمات وتعزيز النمو الاقتصادي.

- أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية

تُسهم الشراكة بين القطاعين في تحقيق عدة فوائد، منها:

- **تعزيز كفاءة الخدمات العامة** من خلال الاستفادة من خبرات القطاع الخاص في الإدارة والتشغيل.
- **تخفيف العبء المالي عن الحكومات** عبر جذب استثمارات خاصة لتمويل المشاريع الكبرى.
- **تحفيز النمو الاقتصادي** من خلال تنفيذ مشاريع تنموية تُسهم في خلق فرص عمل جديدة.

وقد أشـارت نتائج اسـتبيان لصـندوق النقد العربي[32] إلى أن المشـاريع المنفذة في إطار الشـراكة تغطي عدة قطاعات اقتصادية وخدمية في الدول العربية، مع تركيز كبير على قطاعات الطاقة، والاتصالات، والنقل، والصحة، وبدرجة أقل على قطاعات التعليم، والزراعة، والصـناعة، والبيئة. وبين الاسـتبيان أن قطاعات النقل والمياه والطاقة والصـحة استأثروا على النصيب الأوفر من مشاريع الشراكة في 14 دولة عربية، بنسبة 10%، 10%،10% و8% على التوالي. ويبين الاستبيان أن هذه الشراكة بين القطاعين الخاص والعام أدت إلى مزيد من تنويع الاقتصاد.

إن الإصلاحات التي تدعم استثمارات القطاع الخاص وترفع كفاءة القطاع العام، وتعمل على تنويع الأنشطة الاقتصادية يمكن أن تستغرق وقتاً طويلاً. ولكن تأخير هذه الإصلاحات لن يؤدي إلا إلى زيادة صعوبة تنفيذها في المستقبل. ومن ثم يتعين تنفيذ هذه الإصلاحات الآن، فعليها يعتمد مستقبل الاقتصاد في العالم العربي[33].

تزايد اهتمام الدول العربية بتعزيز فرص الاسـتفادة من إمكانيات القطاع الخاص التمويلية والإدارية والتقنية في تطوير وتوسيع أصول البنية التحتية، والخدمات العامة في العديد من القطاعات كالطاقة والمياه والصرف الصحي والاتصالات والنقل وغيرها. تبذل الدول العربية جهوداً حثيثة لإيجاد بيئة داعمة لتنفيذ الشـراكة بين القطاعين، وذلك من خلال تعزيز الأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسية والقدرات البشرية الملائمة لبناء شراكات استراتيجية فاعلة مع القطاع الخاص، ترتكز على مبادئ الشفافية والمساءلة والحقوق المتساوية.

وقد اتجهت العديد من الدول العربية إلى تبني نموذج الشـراكة مع القطاع الخاص كوسـيلة لتمويل وتشـييد البنية التحتية وتأهيلها، حيث سـعى عدد كبير منها إلى تطوير الأطر الداعمة للشـراكة مع القطاع الخاص. جاء هذا التوجه من

---

[32] محمد إسماعيل (2020) "نتائج استبيان أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية." موجز السياسات: العدد العاشر يناير صندوق النقد العربي.

[33] مسعود أحمد (2016) في العالم العربي،الاستثمار وتنويع النشاط يمهدان سيل الرخاء "جريدة الشرق الأوسط" -01 أغسطس

منطلق الاستفادة من إمكانيات القطاع الخاص التقنية في تحسين الخبرة والقدرات في بعض القطاعات الحيوية مثل النقل والطاقة.

كما أشارت نتائج الاستبيان أن تبني الدول العربية لترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص يجب ألا تكون على حساب التخطيط طويل الأجل في إطار السياسات الصناعية الحديثة للدولة، إذ لا يوجد دليل قاطع على ما إذا كانت الشراكة بين القطاعين العام والخاص أكثر نجاحًا في تحقيق المنفعة العامة أو الجماعية على مستوى الاقتصاد.

المحور الثالث: دور الحوار الاجتماعي في دعم سياسات التنويع

يُعد الحوار الاجتماعي ركيزة أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يسهم في تعزيز التعاون بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال، مما ينعكس إيجابًا على استقرار أسواق العمل وتحسين بيئة الأعمال. كما يلعب دورًا هاماً في دعم سياسات التنويع الاقتصادي من خلال توفير آليات مرنة لمعالجة التحديات وتعزيز الاستدامة في سوق العمل. إن ترسيخ آليات الحوار الاجتماعي الفعال في الدول العربية، يعد أمرًا بالغ الأهمية لضمان توافق السياسات الاقتصادية مع احتياجات العمال وأصحاب العمل، مما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولية واستدامة.

1. الحوار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية

يمكن تعريف الحوار الاجتماعي على أنه مشاركة العمال وأصحاب العمل والحكومات في صنع القرار بشأن قضايا العمال والمؤسسة ويشمل الحوار الاجتماعي جميع أشكال المفاوضة والتشاور وتبادل المعلومات فيما بين ممثلين عن الحكومات وأصحاب العمل والعمال وفيما بينهم، وذلك بشأن مسائل ذات اهتمام مشترك تتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية وسياسة العمل[34].

يُعتبر الحوار الاجتماعي من الآليات الفعالة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، حيث يوفر إطارًا يمكن من خلاله حل النزاعات وتحقيق التوافق بشأن السياسات الاقتصادية الكبرى. وقد أظهرت التجارب الدولية أن البلدان التي تعتمد على الحوار الاجتماعي تتمتع بمعدلات نمو أكثر استقرارًا، نظرًا لدوره في الحد من النزاعات العمالية وتحسين بيئة العمل وتعزيز الإنتاجية. وقد لقيت مسألة تأثير الحوار الاجتماعي على النمو الاقتصادي اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين، فعلى عكس النظريات الاقتصادية الكلاسيكية التي تعتبر أن النقابات والمفاوضات الجماعية يمكن أن تقيّد التشغيل الحر لسوق العمل وتفضي إلى نتائج اقتصادية دون المطلوب، تشدد النظريات الكينيزية والاقتصاد المؤسسي

[34] منظمة العمل الدولية (2023)" الحوار الاجتماعي" مؤتمر العمل الدولي, الدورة 102 التقرير السادس.

على المنافع الاقتصـــادية التي يمكن تحقيقها من خلال الحوار. وتعتبر هذه النظريات أن لمنظمات العمال والمفاوضـــات الجماعية دوراً إيجابياً، وأن النقابات يمكنها أن تحسّن نوعية القرارات الإدارية بجعلها ذات قابلية أكبر للتنفيذ.

تحتاج الدول العربية إلى توافق اجتماعي يشـــمل جميع الفاعلين الاقتصـــاديين والاجتماعيين دون اســـتثناء لأن الحوار الاجتماعي يعزز القدرة على مواجهة الأزمات، إذ يحول دون حدوث اضطرابات اجتماعية، ويجنب الانكماش الاقتصادي ويحافظ على التماســـك الاجتماعي. كما يســـلط الحوار الاجتماعي الضـــوء على العوامل التي يمكن أن تســـاهم في زيادة الإنتاجية، وانخفاض نسبة تغيّب العمال، وتحسين الممارسات في مكان العمل.

2. شروط نجاح الحوار الاجتماعي والانتقال إلى نماذج تنموية مستدامة

تواجه الدول العربية تحديات اقتصادية واجتماعية تتطلب حلولًا مبتكرة وآليات وأدوات لضمان صمود أسواق العمل والاقتصـــادات في مواجهة الأزمات الاقتصـــادية والاجتماعية والســـياســـية الطارئة. ومن هذا المنطلق، أصـــبح الحوار الاجتماعي أحد الأدوات الأســـاســـية في تعزيز الاســـتقرار الاقتصـــادي والاجتماعي، حيث يســـاهم في توحيد الجهود بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال لصياغة حلول توافقية تعزز الاقتصاد وتضمن استدامة التنمية.

وقد أثبت الحوار الاجتماعي قدرته على مواجهة التحديات التنموية نظراً لقدرته على ترسيخ العلاقات الاجتماعية عامة، وتسهيل إيجاد الحلول من خلال تجميع الأطراف المعنية على طاولة الحوار ويعتبر العقد الاجتماعي الإطار الأمثل لصياغة مثل هذه التفاهمات بين الأطراف الاجتماعية.

فعلى المســـتوى العربي كان لمنظمة العمل العربية دور هام في إرســـاء ودعم الحوار الاجتماعي، ويمثل العقد الاجتماعي العربي الجديد الأرضـــية المشـــتركة بين الجميع، حيث يســـتوعب مبادئ التفاهمات ويوحّد الرؤى ويجمع المجهودات ويضبط ويوضّح التزامات الأطراف. وقد اتفقت الأطراف الثلاثة، الحكومات وأصحاب العمل والعمال على تحقيق جملة من الأهداف كمضـــمون لهذا العقد. ومن بين هذه الأهداف[35]: التشـــغيل، وخلق مناخ ملائم للنمو الاقتصـــادي والتنمية المســـتدامة، والاســـتفادة من التحول الرقمي في تدعيم فرص العمل اللائق، والعدالة الاجتماعية، والمســـاواة والحماية الاجتماعية، وإصلاح منظومة التعليم والتدريب المهني وتشجيع البحث العلمي.

ويتطلب تحقيق الأهداف المرســـومة في العقد الاجتماعي العربي الانتقال إلى منظومة جديدة للحوار الاجتماعي قائمة على أســـاس المواثيق الدولية لحقوق الإنســـان، ومعايير العمل العربية والدولية، ومتوافقة مع متطلبات التنمية المســـتدامة المتعلقة بالقضـــاء على الفقر والتهميش، وتوفير فرص العمل اللائق والمنتج للجميع دون تمييز بين الجنسين. ولن تتجسد هذه الأهداف على أرض الواقع إلا من خلال تفعيل مأسسة شاملة لآليات الحوار الاجتماعي، حيث تعتبر المأسسة دافعاً

[35] منظمة العمل العربية(2023)"الحوار الاجتماعي بين تحديات الحاضر وآفاق المستقبل" تقرير المدير العام

أساسياً لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، وشرطاً ضرورياً للانتقال إلى منوال تنموي جديد، عادل وشامل، يحقق العدالة الاجتماعية.

ونجحت دول عديدة في مأسسة الحوار الاجتماعي، وهيكلة المنظمات الوطنية للعمال وأصحاب الأعمال باعتبارها شرطاً لاستدامة الحوار وعلاقات العمل[36] وبالرغم من أن ثلاثة أرباع العمال وثلثي أصحاب العمل يرون أن المأسسة فعالة، إلا أن المخاوف لا تزال قائمة بسبب نقص متابعة الحكومات لنتائج الحوار الاجتماعي، وكذلك عدم إدراج عدة فئات غير ممثلة كالنساء والشباب والعمال في القطاع غير المنظم.

3. الحوار الاجتماعي كسبيل لتنويع الاقتصاد وتيسير الانتقال إلى الاقتصادات الجديدة

يدعم الحوار الاجتماعي سياسات التنويع الاقتصادي، حيث يجمع بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال للتشاور والتفاوض حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية. هذا التعاون يسهم في تعزيز التنمية المستدامة والتماسك الاجتماعي، ويضمن توزيعًا أكثر عدالة للدخل، ويساعد في تيسير التحولات الاقتصادية، مثل الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي والاقتصادات الأخرى الواعدة.

فمن المفيد لكل الاقتصادات إجراء حوار اجتماعي بين جميع الأطراف المعنية لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. إذ يساعد الحوار الاجتماعي أيضاً على تيسير التحولات السياسية والاقتصادية، واستباق التغيرات وتخفيف الآثار الناتجة عن الأزمات. وتمثل الأزمات الاقتصادية والمالية تحدياً جاداً للحكومات والشركاء الاجتماعيين . وتتطلب المواجهة الناجحة للأزمات اشتراك (تشاركية)الأطراف الثلاثة، فالحكومات ليست قادرة لوحدها على مواجهة الأزمات والمطلوب إذاً هو تعاون وتشارك حقيقي بين الشركاء الثلاثة في تصميم وتنفيذ الإجراءات والإصلاحات اللازمة لمواجهة الأزمات. تعتبر هذه التشاركية مهمّة وضرورية لتحقيق التوازن اللازم بين الاستقرار الاقتصادي الكلي وحماية العمال والشرائح الأكثر هشاشة من ناحية أخرى.

يُظهر الحوار الاجتماعي على مستوى القمة إمكانات كبيرة في تعزيز العمل اللائق، وتوزيع الدخل بشكل أكثر عدالة، وتسهيل التحولات الرقمية والخضراء العادلة. وأن احترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعّال بالحق في المفاوضة الجماعية أمر ضروري لنجاح هذه الجهود[37].

كما يعتبر الحوار الاجتماعي ضرورياً لتحسين مناخ الأعمال والاستثمار ولتنويع الاقتصاد. وتبرز أهمية الحوار الاجتماعي في قدرته على دفع الانتقال العادل نحو الاقتصادات الجديدة، ويقتضي هذا الانتقال العادل وضع استراتيجيات محكمة

[36] منظمة العمل الدولية(2024)"الحوار الاجتماعي على مستوى القمة من اجل التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي"

[37] Social Dialogue Report 2024: Peak-level social dialogue for economic development and social progress

لتطوير الاستثمار في الاقتصادات الجديدة الواعدة وخاصة في الاقتصاد الرقمي، والتكيف مع التغيرات المناخية بمضاعفة الاستثمار في الاقتصاد الأخضر والأزرق بشراكة أطراف الإنتاج الثلاثة.

وبفضل الحوار الثلاثي، استفادت الدول العربية من التحول نحو الاقتصاد الرقمي، خاصة خلال جائحة كوفيد-19، حيث لجأت الحكومات ومؤسسات القطاعين العام والخاص إلى التكنولوجيا الرقمية لضمان استمرارية الأعمال والخدمات. ومع ذلك، لا تزال الفجوة الرقمية في الدول العربية كبيرة.

كما يُسهم الحوار الاجتماعي في دعم الانتقال العادل نحو الاقتصاد الأخضر، من خلال ضمان وظائف أفضل، وحماية اجتماعية، وفرص تدريب للعاملات والعاملين المتأثرين بالتغيرات المناخية.

وأثبتت التجارب الدولية والعربية أن الحوار الاجتماعي بمختلف أشكاله ومستوياته ، كان أداة مثلى لحل بعض الأزمات ولرفع التحديات التي تطرحها الثورات الصناعية وتطبيقاتها في جميع المجالات، والوسيلة الأنجع لوضعها في خدمة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للإنسانية جمعاء.

القسم الرابع

آفاق التنويع الاقتصادي في الدول العربية:
السياسات الصناعية الحديثة والاقتصادات الواعدة

القسم الرابع: آفاق التنويع الاقتصادي في الدول العربية: السياسات الصناعية الحديثة والاقتصادات الواعدة

المحور الأول: السياسات الصناعية الحديثة كأداة لدعم التحولات الاقتصادية وتحقيق الاستدامة

تُواجه الدول العربية تحديات تنموية متعددة تتطلب تبني سياسات صناعية حديثة لتعزيز التنويع الاقتصادي وتحقيق الاستدامة. وتسعى هذه السياسات إلى تطوير القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتعزيز القدرة التنافسية من خلال تحفيز وتوجيه الاستثمارات.

1. السياسات الصناعية الحديثة والتنويع الاقتصادي

اعتمدت الدول العربية في العقود الماضية على استراتيجيات تنموية ركزت على إحلال الواردات وتطوير صناعات محلية مثل الصناعات الغذائية والنسيجية والبتروكيماوية، إلا أن هذه الاستراتيجيات لم تحقق النمو المطلوب، وأسفرت عن تحديات مثل ضعف الإنتاجية، وضغوط ميزان المدفوعات، وارتفاع معدلات البطالة الهيكلية.

لذا، تبرز الحاجة إلى تطبيق سياسات صناعية حديثة تهدف إلى تنويع القاعدة الإنتاجية والتوسع في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية. وتشمل هذه السياسات تطوير البنية التحتية، وتعزيز التعليم والتدريب، ودعم الابتكار، وتحسين البيئة الاستثمارية، وتوجيه الاستثمارات نحو الإنتاجية الواعدة. وتتطلب هذه السياسات بيئة مؤسسية كفؤة، وتعليمًا عالي الجودة، وخططًا متناسقة قادرة على تجاوز عقبات فشل السوق لتحقيق تحول اقتصادي شامل، في إطار التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي [38].

تستلهم هذه السياسات من تجارب ناجحة لدول صاعدة مثل كوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة، حيث تمكنت هذه الدول من تحقيق تحول هيكلي في اقتصاداتها من خلال تبني سياسات صناعية تدعم الابتكار والتكنولوجيا، وتعزز القدرة التنافسية.

يتطلب التنويع ضرورة التدخل الذكي والموجه للسياسات الاقتصادية لتحفيز وتوجيه الاستثمار المحلي والأجنبي ضمن رؤية واستراتيجيات واضحة. ورغم ما يعترض موضوع الاسترشاد بتجارب الدول من مخاطر وانتقادات إلا أنه ثمة توافق بين المختصين والباحثين على وجود عوامل ومرتكزات مشتركة في مسار تلك الدول يمكن توظيفها والاعتماد عليها لتحقيق التنويع الاقتصادي المطلوب.

[38] Abdmoulah,W. (2022). "Export sophistication and economic performance: new evidence from TIVA database." International Review of Applied Economics.

2. مجالات عمل السياسات الصناعية الحديثة

لتحقيق التنويع الاقتصادي وتعزيز الاستدامة، ينبغي للدول العربية التركيز على عدة مجالات رئيسية ضمن سياساتها الصناعية الحديثة:

- تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي :

يُعَدُّ التوازن الاقتصادي الكلي والانضباط المالي من العوامل الحاسمة في نجاح السياسات الصناعية. ويتطلب ذلك التحكم في الإنفاق العام، وتوجيه الدعم نحو الأنشطة الإنتاجية، وصياغة سياسات مالية ونقدية تهدف إلى تحقيق استقرار اقتصادي، مما يخلق بيئة مستقرة وقليلة التضخم تدعم الادخار والاستثمار.

- تعزيز المؤسسات وتطوير الحوكمة:

تلعب المؤسسات القوية والحوكمة الرشيدة دورًا محوريًا في نجاح السياسات الصناعية. يؤدي ضعف المؤسسات إلى انتشار سلوكيات البحث عن الريع واستقطاب المنافع للمجموعات النافذة، مما يعيق تنفيذ السياسات الصناعية. لذا، يتطلب الأمر تعزيز دور الدولة في تحسين قدراتها المؤسسية لضمان بيئة أعمال شفافة وعادلة.

- بناء القدرات وتوطين المعرفة:

تتطلب السياسات الصناعية الحديثة دعم الابتكار التكنولوجي، وإصلاح منظومة التعليم، والاستفادة الكاملة من الموارد البشرية. بالرغم من تحقيق الدول العربية تقدمًا في نشر التعليم، إلا أن تحديات مثل انخفاض جودة التعليم واتساع الفجوة مع الدول المتقدمة لا تزال قائمة في عدد منها. لذا، ينبغي تطوير منظومة ابتكار وطنية قائمة على البحث والتطوير في المؤسسات العامة والخاصة.

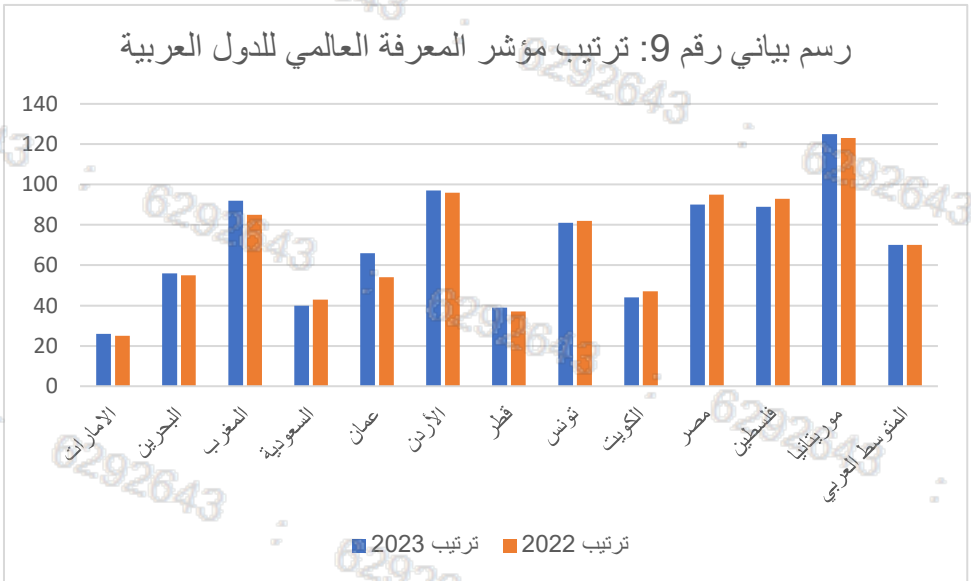

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة

استناداً لمؤشر المعرفة العالمي الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة منذ سنة 2017، تحسن الترتيب العالمي لخمس دول عربية في مؤشر المعرفة العالمي خلال **2023** حيث قفزت مصر 5 مراكز وفلسطين 4 مراكز، والسعودية والكويت 3 مراكز، أما تونس فقد تقدمت بمركز واحد. هذا وتتصدر دول الخليج العربية الترتيب العربي لمؤشر المعرفة العالمي، حيث حلت الإمارات في المرتبة 26 وقطر 39 والسعودية 40.

- تطوير البنية التحتية واللوجستية:

يُعَدُّ توفر بنية تحتية أساسية وتقنية متقدمة وقواعد إمداد لوجستي من العوامل الأساسية لنجاح السياسات الصناعية. ونظرًا لمحدودية الموارد المالية في بعض الدول العربية، يشكل تنفيذ مشاريع البنية التحتية تحديًا يتطلب شراكات بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى استراتيجيات تمويل مبتكرة.

- السياسات القطاعية والإجراءات الانتقائية المساندة للأنشطة الإنتاجية:

تتضمن هذه السياسات دعم قطاعات محددة بناءً على مزاياها التنافسية المحتملة، من خلال حزم متنوعة من السياسات والإجراءات، مثل السياسات التجارية الحمائية، وبرامج الدعم المالي للصادرات، والتوسع في إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة، وتسريع برامج الخصخصة لإدماج القطاع الخاص وإحلاله في مجالات مختارة.

تشير التجارب الدولية أهمية تطبيق الانتقائية في تنويع الاقتصادات، إذ تشير الخطة التنموية الصينية 2011-2015 إلى تطبيق واضح للانتقائية حيث حددت الخطة مجموعتين من الأنشطة، يتم التركيز في المجموعة الأولى على التطوير ورفع المستوى التقني وتحويلها من أنشطة مبتدئة- ناشئة إلى أنشطة استراتيجية-ناضجة. ومن بين هذه الأنشطة: بناء السفن، والسيارات، والحديد والصلب، والنسيج، ومواد البناء، والبتروكيماويات... أما المجموعة الثانية فتضم الأنشطة التي تريد الحكومة تطويرها لتصبح من الركائز المستقبلية للاقتصاد الصيني وتتسم بتطوير البعدين البيئي والتكنولوجي ومن بينها صناعات الجيل الجديد من تكنولوجيات المعلومات، والتكنولوجيا الحيوية، والطاقات الجديدة والمتجددة...

تجدر الإشارة إلى أهمية انتقاء الأنشطة المتصلة بالصناعات التحويلية نظرًا لدورها الحيوي في التحول الهيكلي. تتطلب عملية الانتقاء تطوير لوائح وأنظمة تسهل دخول وخروج الشركات، بالإضافة إلى إرادة سياسية لوضع حد لدعم الأنشطة غير المجدية وتعزيز المنافسة.

كما يتطلب نجاح السياسات الصناعية الحديثة توفير معلومات دقيقة وكافية، حيث يبرر توفر المعلومات مدى الحاجة إلى تدخل الحكومات وحجم ونوعية هذا التدخل. على سبيل المثال، أظهرت الدراسات أن توفير معلومات وافية حول المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية من خلال افتتاح قنصليات يمكن أن يزيد الصادرات بنسبة تتراوح بين 6% و10%

بالإضافة إلى ذلك، تستهدف السياسات الصناعية تحسين إنتاجية الشركات، وتوسيع وتعميق أنشطة الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تقديم المساعدة والرصد الدقيق لأنشطتها، وتيسير البنية التحتية والمالية اللازمة لاحتياجاتها. ونظرًا لأهمية دور المؤسسات الصغيرة في التنويع الاقتصادي، ينبغي للدول العربية صياغة استراتيجيات متكاملة لدعم هذه المؤسسات، بما في ذلك تحفيزها على تدويل أنشطتها وزيادة اندماجها في الاقتصادين الإقليمي والعالمي، لضمان استدامتها وتعزيز تنافسيتها.

ومن خلال التركيز على هذه المجالات، يمكن للدول العربية تعزيز تنويع اقتصاداتها وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، مع مراعاة التحديات والفرص الخاصة بكل دولة.

المحور الثاني: الاقتصادات الواعدة في المنطقة العربية

يُعَدُّ التنويع الاقتصادي في الدول العربية ضرورة ملحّة لتحقيق نمو مستدام وشامل. فمع الاعتماد الكبير على الثروات الطبيعية، إلى جانب التحديات السياسية والاجتماعية، يبرز البحث عن فرص جديدة للتنمية كهدف أساسي للعديد من الدول العربية. وهنا، تبرز عدة مجالات واعدة يمكن استثمارها لتحقيق هذا التنويع، سنناقش بعض من هذه المجالات، وكيف يمكن استغلالها لتحقيق تنويع ونمو اقتصادي مستدام.

ومن أهم الاقتصادات الواعدة: الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الأخضر، الاقتصاد الأزرق، الاقتصاد البرتقالي، الاقتصاد الدائري والاقتصاد الاجتماعي والتضامني واقتصاد الرعاية.

1. الاقتصاد الرقمي

يُعَدُّ التحوُّل الرقمي ضرورة اقتصادية ملحّة في ظل سعي الدول العربية إلى تنويع اقتصاداتها وتعزيز الإنتاجية والتنافسية، و وفقًا لتقرير أصدره البنك الدولي[39]. فإن اعتماد التقنيات الرقمية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمكن أن يحقق فوائد اجتماعية واقتصادية كبيرة تصل قيمتها إلى مئات المليارات من الدولارات سنويًا. يُشير التقرير إلى أن الاستخدام الواسع للخدمات الرقمية، مثل خدمات الهاتف المحمول والمدفوعات الرقمية، يُسهم في تعزيز النمو الاقتصادي. ويرجع ذلك إلى أن التقنيات الرقمية تُقلِّل من التكلفة المرتفعة للمعلومات التي تعيق المعاملات الاقتصادية، وتزداد هذه الفائدة مع زيادة استخدام المواطنين لهذه التقنيات. كما يُشير التقرير إلى أن الرقمنة الكاملة للاقتصاد قد ترفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة لا تقل عن 46% على مدى 30 عامًا.

[39] إيجابيات التكنولوجيا الرقمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: كيف يمكن أن يؤدي اعتماد التكنولوجيا الرقمية إلى تسريع وتيرة النمو وخلق فرص العمل" البنك الدولي 16 مارس 2022.

الشكل رقم 3 نسبة تغطية سكان الحضر والريف بشبكات الهاتف المحمول (2020)

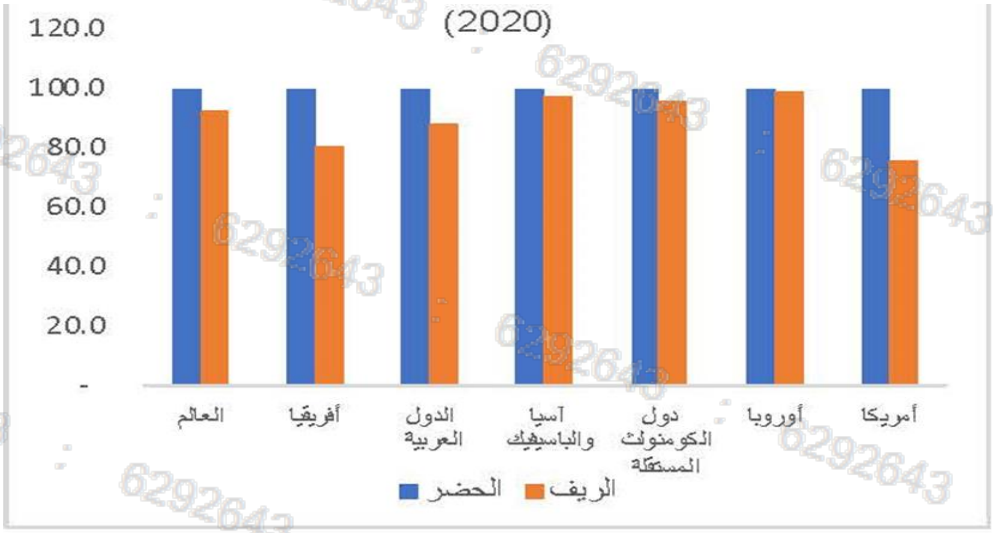

المصدر: صندوق النقد العربي 2021 ،دراسة " نحو بناء مؤشر مركب لرصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية "

ولا تزال هناك فجوة رقمية بين المناطق الحضرية والريفية في الدول العربية، مما يستدعي تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية للاتصالات في المناطق الريفية لضمان وصول خدمات الهاتف المحمول إلى جميع السكان.

1-1 التحول الرقمي محفّزٌ للنمو ومولّدٌ لفرص العمل

وتوقع التقرير[40] الصادر عن البنك الدولي أن يؤدي اعتماد التقنيات الرقمية بصورة شاملة إلى الحد من البطالة الاحتكاكية من 10% إلى 7% من قوة العمل على مدى ست سنوات وإلى البطالة الاحتكاكية الصفرية في غضون 16 عامًا. **والبطالة الاحتكاكية، أو الطبيعية، هي الوقت الذي يستغرقه العمال في البحث عن وظائف جديدة أو الانتقال بين الوظائف طواعية**. إذ يتم خفض الوقت المستغرق في التوفيق بين الباحثين عن عمل والوظائف الشاغرة بدرجة كبيرة من خلال التقنيات الرقمية مثل البريد الإلكتروني أو منصات أو شبكات البحث عن الوظائف عبر الانترنت.

شهد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية تطورًا ملحوظًا مع ظهور أجيال جديدة من الهواتف الذكية وتوسيع نطاق الإنترنت عريض النطاق عبر الشبكات الثابتة والمتحركة. يُعزى ذلك إلى الاستثمارات الكبيرة التي خصصتها الحكومات لهذا القطاع، مما أدى إلى نمو السوق وزيادة القدرة التنافسية.

في إطار هذه التطورات، بدأت الدول العربية في التحوُّل من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي، فعلى سبيل المثال، استحدثت كل من الأردن والإمارات وزارات معنية بالاقتصاد الرقمي، مما ساعد على تسريع وتيرة التحوُّل

[40] المرجع السابق

الرقمي. كما حققت الدول العربية مكاسب متنوعة نتيجة هذه التحولات، مثل خفض تكلفة إنجاز الخدمات الحكومية بنسبة بلغت 88%، وزيادة مساهمة القطاع المالي في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 17% في البحرين على سبيل المثال. بالإضافة إلى ذلك، ركزت دول مثل عُمان وقطر على خطط التحوُّل الرقمي للقطاعات الداعمة للتنويع الاقتصادي، بينما اهتمت مصر والسودان والصومال بخدمات الدفع الرقمي. **وقد أدى التحوُّل الرقمي إلى زيادة مستويات الشمول المالي**، حيث ارتفعت نسبة مستخدمي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول إلى 72% من إجمالي السكان البالغين في الصومال[41]

الشكل رقم 4 مؤشر رقمنة المالية العامة : المشتريات الحكومية

Source: United Nations Department of Economic and Social Affairs (UNDESA), and E-government Knowledge Database.

يلعب التخطيط الاستراتيجي الرقمي دورًا حيويًا في دعم التنويع الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة في الاقتصادات العربية. ومع ذلك، تُظهر نتائج استبيان صندوق النقد العربي حول التحولات الرقمية تباينًا في مستويات رقمنة القطاعات الاقتصادية بين الدول المصدرة للنفط والدول المستوردة له. فعلى سبيل المثال، تتميز الدول المصدرة للنفط بمستوى مرتفع من الرقمنة في مختلف القطاعات، بينما تحتاج الدول المستوردة للنفط إلى بذل مزيد من الجهود لدعم التحوُّل الرقمي في قطاعاتها الاقتصادية.

2-1 تحدي الرقمنة في الدول العربية

[41] سفيان قعلول د. الوليد طلحة (2020) " الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات" دراسات اقتصادية العدد 71. صندوق النقد العربي.

لم تصل الدول العربية بعد إلى مرحلة التحوُّل الرقمي الكامل، ومن المهم توجيه الجهود الرقمية نحو مختلف القطاعات الاقتصادية لزيادة إنتاجيتها وتحقيق التنويع الاقتصادي المطلوب. تُوفِّر التقنيات الرقمية فرصًا لتسريع النمو وتشجيع اندماج الشركات في الاقتصاد العالمي من خلال توسيع نطاق التجارة، وزيادة إنتاجية رأس المال، وتعزيز المنافسة في السوق. وتُظهر دراسات عدة أن الاستثمار السليم في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤدي إلى تنويع الاقتصاد ونمو قطاعات الخدمات، مثل الصحة والتعليم، وتعزيز التماسك الاجتماعي.

يُظهر "المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي"2024[42] استمرار دول الخليج العربية في قيادة النمو الرقمي، حيث تتصدر الإمارات العربية المتحدة القائمة بأداء متميز، تليها المملكة العربية السعودية. وتُصنَّف دول مثل الأردن، والمغرب، وتونس، ومصر، والجزائر، ولبنان ضمن فئة "الدول النشطة في التحوُّل الرقمي"، مما يدل على طموحها في تعزيز قدراتها التكنولوجية وتحسين بنيتها التحتية الرقمية.

الجدول رقم 5 ترتيب الدول العربية وفقاً لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022

الترتيب	الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب	الدولة	قيمة المؤشر
1	الإمارات	75	12	لبنان	44
2	السعودية	72	13	موريتانيا	29
3	قطر	66	14	العراق	28
4	البحرين	60	15	القمر المتحدة	24
5	الكويت	60	161	جيبوتي	24
6	عمان	59	17	سوريا	24
7	الأردن	53	18	ليبيا	21
8	تونس	50	19	السودان	21
9	مصر	50	20	اليمن	21
10	المغرب	50	21	الصومال	20
11	الجزائر	45	22	فلسطين	17

المصدر: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ، تقرير المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي 2024

يتطلب تطوير الاقتصاد الرقمي وضع استراتيجيات وبرامج تشمل جانبي العرض والطلب. فعلى جانب العرض، ينبغي تطوير البنى التحتية للاتصالات وتعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودخوله الأسواق الدولية. أما على جانب الطلب، فيجب تعزيز خدمات الحكومة الإلكترونية، خاصة في قطاعات مثل الرعاية الصحية، والنقل، والتعليم،

[42] المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي 2024، المركز العربي للتعلم ودراسات المستقبل، الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والمكتب التنفيذي لملتقى الاتحادات العربية النوعية المتخصصة في جامعة الدول العربية.

وتشجيع تبني قطاع الأعمال ولاسيما الشركات الصغيرة والمتوسطة لتقنيات المعلومات، وتعزيز المهارات والكفاءات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2. الاقتصاد الأخضر

يُعَد الاقتصاد الأخضر نهجًا تنمويًا يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال التوفيق بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية ويركز هذا النهج على كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وتقليل الانبعاثات الكربونية، وتعزيز التنوع الاقتصادي.

لم يعد مفهوم الاقتصاد الأخضر معزولاً عن الخصائص الإقليمية، ولا تطبيقه بعيداً عن الظروف الوطنية والنظم الاقتصادية والمواقع الجغرافية، والخيارات والأولويات في السياسة العامة. فما من نموذج واحد للاقتصاد الأخضر، بل نماذج عديدة يمكن تطبيقها حسب اختلاف الظروف وطبيعة الاقتصادات[43].

ويعرّف **النمو الأخضر** بأنه النمو الاقتصادي الذي يدعم التنمية المستدامة بيئياً والشاملة اجتماعياً والمنخفضة للانبعاثات الكربونية.[44]

2-1 محركات التحول نحو الاقتصاد الأخضر

يمكن التفريق بين مسارين متكاملين ومترابطين للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. يشمل المسار الأول إطلاق المشاريع الخضراء وهي مشاريع جديدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تراعي الاعتبارات البيئية في جميع مراحلها. أما المسار الثاني فيشمل إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك وتصحيحها من خلال تحسين أدائها البيئي.

يُعَدُّ التحول نحو الاقتصاد الأخضر عملية شاملة تتطلب تفعيل مجموعة من المحركات الأساسية لضمان تحقيق التنمية المستدامة. وفيما يلي البعض منها:

على المستوى المحلي تلعب الحكومات دورًا محوريًا في تيسير عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وذلك من خلال:

- إصلاح القوانين والتشريعات وتحديث الأطر القانونية لدعم المشاريع الخضراء والاستثمارات المستدامة بيئيًا.
- الاستثمار في البحث العلمي والتطوير وتشجيع الابتكار في التقنيات الخضراء .
- زيادة وعي المجتمع بأهمية الممارسات البيئية المستدامة وتدريب القوى العاملة على المهارات الخضراء.

---

[43] الإسكوا (2013)"رصد الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية: المشاريع الصغيرة والمتوسطة" اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

[44] Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP), Asian Development Bank and United Nations Environment Programme (UNEP) (2012). Green Growth, Resources and Resilience.

على المستوى الدولي تتضمن الجهود:

- الشراكات والتعاون الدولي وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية لتبادل الخبرات والتقنيات.
- التمويل المستدام من خلال الحصول على دعم مالي من المؤسسات الدولية لتمويل المشاريع الخضراء.

2-2 التحديات والصعوبات

تواجه العديد من الاقتصادات العربية مشاكل بنيوية، حالت دون انتقالها الفعّال إلى الاقتصاد الأخضر، حيث تعتمد بقوة على الموارد الطبيعية كالبترول، وبعض السلع الأساسية التي تفتقر إلى القيمة المضافة. ويتطلب التحول إلى اقتصاد أخضر مراجعة السياسات الحكومية وإعادة تصميمها لتحفيز تحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، وبالرغم من التزام الدول العربية بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، إلا أن هذه العملية تواجه عدة تحديات وصعوبات، أبرزها:

- التأثير على سوق العمل:

يؤدي الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر إلى ظهور فرص عمل جديدة في قطاعات مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة، مقابل تقليص الوظائف في القطاعات التقليدية كثيفة الكربون. يتطلب هذا التحول وضع استراتيجيات لإعادة تأهيل وتدريب القوى العاملة لضمان **انتقال عادل** وتقليل الآثار السلبية على العمال المتأثرين.

- التحديات المائية :

تُعَدُّ المنطقة العربية من أكثر المناطق جفافًا، مما يجعل إدارة الموارد المائية بكفاءة أمرًا ملحاً. ويتطلب التحول الأخضر مراعاة العلاقة المتداخلة بين المياه والطاقة والأمن الغذائي، وتبني ممارسات زراعية وصناعية مستدامة تقلل من استهلاك المياه وتحافظ على التوازن البيئي.

- تحديات التمويل

تعاني العديد من الدول العربية من محدودية الموارد المالية المخصّصة للمشاريع الخضراء، حيث تواجه هذه الدول احتياجات تنموية أخرى مثل الصحة والتعليم ومكافحة الفقر. لذا، ينبغي العمل على توفير حوافز لجذب الاستثمارات الخاصة، وتطوير آليات تمويل مبتكرة.

- تعزيز البحث والتطوير والابتكار

يتطلب التحول نحو الاقتصاد الأخضر الاستثمار في البحث والتطوير لتطوير تقنيات وحلول مستدامة تتناسب مع احتياجات المنطقة. يشمل ذلك؛ إنشاء شراكات بين الجامعات ومراكز البحوث والقطاع الخاص، وتوفير برامج تدريبية لبناء قدرات الكوادر البشرية في المجالات الخضراء.

3-2 دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخضراء

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخضراء دورًا حيويًا في تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية. فهي تسهم في إحداث فرص عمل، والحد من الفقر، وتقليل التفاوت الاجتماعي، وتمكين المرأة اقتصاديًا. تتميز هذه المشاريع بمرونتها وقدرتها على التكيف مع التحديات البيئية، مثل تغير المناخ، مما يجعلها عنصرًا أساسيًا في حماية البيئة وتعزيز النمو المستدام، وذلك من خلال:

- اعتماد ممارسات وتكنولوجيات خضراء يؤدي إلى تقليل استهلاك الموارد والطاقة، مما يخفض التكاليف التشغيلية ويزيد من هامش الربح. على سبيل المثال، استخدام تقنيات إنتاج نظيفة يساهم في تقليل النفايات وتحسين كفاءة العمليات الإنتاجية.
- الحصول على شهادات بيئية أو علامات إيكولوجية يعزز من جاذبية المنتجات للمستهلكين المهتمين بالبيئة، مما يفتح آفاقًا جديدة في الأسواق المحلية والدولية.
- تطبيق معايير بيئية صارمة يساهم في خلق بيئة عمل آمنة وصحية، مما يزيد من رضا وإنتاجية العاملين.
- تحويل الأنشطة غير المنظمة إلى القطاع المنظم يساهم في دمج الفئات المهمشة، مثل النساء والشباب، مما يعزز من المساواة ويزيد من فرص العمل.
- يؤدي تطور المشاريع الخضراء إلى تنويع الاقتصاد وإلى فوائد طويلة الأمد في جميع القطاعات. ويتطلب دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخضراء توفر عدة شروط منها:
- توعية رواد الأعمال بأهمية التحول إلى الاقتصاد الأخضر.
- تقديم حوافز ضريبية، قروض ميسرة، ودعم مالي للمشاريع التي تتبنى ممارسات خضراء. على سبيل المثال، يمكن للبنوك والمؤسسات المالية تقديم تسهيلات ائتمانية مخصصة للمشاريع البيئية.
- دعم المبادرات التي تهدف إلى تطوير تقنيات ومنتجات صديقة للبيئة، وتشجيع التعاون بين الجامعات ومراكز البحث والشركات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم تطوير المهارات في الاقتصاد الأخضر، وتعديل مناهج التعليم بما يلبي تغيّر الطلب.
- تشجيع المشتريات العامة الخضراء من خلال تحفيز الجهات الحكومية على تفضيل المنتجات والخدمات الصديقة للبيئة في عمليات الشراء والتعاقد.
- إنشاء منصات توفر معلومات حول الفرص المتاحة في الأسواق الخضراء، وتقديم استشارات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حول كيفية الدخول والتنافس في هذه الأسواق.

الجدول رقم 6 بعض المهارات الخضراء ذات الصلة والأكثر شيوعاً والأكثر طلباً في سوق العمل

القدرة على التكيف والتطبيق الواسع تبني التقنيات الحديثة والعمليات المبتكرة لضمان تكيف أفضل مع متطلبات الوظائف المستقبلية.	**المهارات الاستثمارية الخضراء** تقديم المشورة المالية والاستثمارية للعملاء حول الحلول المستدامة والفرص الواعدة في الاقتصاد الأخضر.
التفكير الاستراتيجي والقيادة تحديد الفرص واتخاذ القرارات الاستراتيجية لتعزيز الاستدامة وزيادة الكفاءة في العمليات البيئية.	**القدرات القانونية البيئية** فهم القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستدامة لضمان الامتثال للمعايير البيئية والتنظيمية.
الوعي البيئي والاستعداد للتعلم فهم المبادئ الأساسية للاستدامة والقدرة على اكتساب المعرفة المستمرة في هذا المجال.	**المهارات الرقمية** الاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز الكفاءة في عمليات الاستدامة والإدارة البيئية.
مهارات التنسيق والإدارة للأعمال دمج الممارسات المستدامة ضمن العمليات الإدارية وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والمسؤولية البيئية.	**التواصل واللغات** تعزيز القدرة على المشاركة في الأسواق العالمية وتوسيع نطاق العمل في الاقتصاد الأخضر.
تحليل المخاطر ووضع الاستراتيجيات تقييم المخاطر البيئية، وإيجاد حلول مبتكرة للتكيف مع التغيرات المناخية وتحديات الاستدامة	**التفكير التحليلي وحل المشكلات** تطوير حلول مبتكرة لمعالجة التحديات البيئية وتطبيق أفضل الممارسات المستدامة.
ريادة الأعمال الخضراء تطوير وتنفيذ مشاريع صديقة للبيئة تسهم في خلق اقتصاد أكثر استدامة.	**الإبداع والتجديد** توظيف التفكير الإبداعي لتطوير حلول بيئية وتقنيات جديدة تعزز التحول نحو الاقتصاد الأخضر.
مهارات الابتكار ابتكار استراتيجيات جديدة لتقديم حلول بيئية مستدامة وتحسين العمليات الإنتاجية.	**المرونة والقدرة على التكيف** التفاعل مع التغيرات الاقتصادية والاستفادة من التحولات في الأسواق البيئية.
مهارات التفاوض وبناء التحالفات التوسط بين مختلف الأطراف لتحقيق المصالح المشتركة وتعزيز التعاون في الاقتصاد الأخضر.	**التعاطف والمسؤولية الاجتماعية** فهم احتياجات المجتمع والمساهمة في معالجة تحديات الاستدامة من خلال تبني التغيرات التكنولوجية والاقتصادية.
المهارات التسويقية المستدامة الترويج للمنتجات والخدمات المستدامة وزيادة وعي المستهلكين بأهمية الاقتصاد الأخضر	**السلوك الإيجابي والمسؤولية البيئية** تعزيز مواقف إيجابية تدعم الاستدامة وتحفّز الابتكار في الحلول البيئية.
المهارات المالية المستدامة استثمار الأموال بطريقة مسؤولة لتعزيز المشاريع المستدامة وتوجيه التمويل نحو حلول بيئية مبتكرة.	**العمل الجماعي والتعاون** تعزيز بيئة العمل التعاونية لتسريع التحول نحو اقتصاد أخضر مستدام.

المصدر: مركز الشباب العربي للتغير المناخي (2023)

4-2 الاقتصاد الأخضر كأداة للتنويع الاقتصادي في الدول العربية

يُعتبر الاقتصاد الأخضر أداة استراتيجية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الدول العربية، حيث يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية. من خلال تبني ممارسات إنتاج واستهلاك مستدامة، يمكن للدول العربية تطوير قطاعات جديدة توفر فرص عمل وتدعم الاقتصاد المحلي.

لتحقيق انتقال ناجح في الدول العربية، يتطلب منها[45]: وضع أطر تنظيمية فعّالة وتحديد السياسات والتشريعات الداعمة للاستدامة، وتحديد الأولويات الحكومية الاستثمارية وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأثر البيئي الإيجابي، والحد من الإنفاق في المجالات التي تستنفذ الرأسمال الطبيعي، واستخدام أدوات اقتصادية مثل الضرائب والحوافز لتشجيع الممارسات المستدامة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار في التعليم والتدريب بهدف بناء قدرات بشرية مؤهلة لدعم التحول الأخضر.

3. الاقتصاد الأزرق

يُعتبر الاقتصاد الأزرق من المجالات الواعدة التي تساهم في تنويع مصادر الدخل وتعزيز الاقتصادات الوطنية، خاصة في الدول العربية ذات السواحل الممتدة والموارد المائية الغنية. يركز هذا الاقتصاد على الاستخدام المستدام للموارد المائية، بما في ذلك المحيطات والبحار والأنهار، بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتحسين سبل العيش مع الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي.

يتعلق الاقتصاد الأزرق بالاستخدام المستدام للموارد المائية والحفاظ عليها – وهي المحيطات والبحار والبحيرات والأنهار – وذلك بغية توجيه النمو الاقتصادي وتحسين سبل العيش وخلق فرص العمل مع ضمان احترام البيئة والقيم الثقافية والتنوع البيولوجي.

يشمل ذلك مجموعة واسعة من القطاعات مثل الصيد البحري، وتربية الأحياء المائية، والسياحة الساحلية، والنقل البحري، والطاقة المتجددة المستمدة من المحيطات، والتكنولوجيا الحيوية البحرية.

1-3 مجالات الاقتصاد الأزرق

يعتبر الاهتمام بالاقتصاد الأزرق من أهداف التنمية المستدامة إذ يدعو الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة إلى الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بصورة مستدامة لأغراض التنمية.

[45] الاسكوا (2013) رصد الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية: المشاريع الصغيرة والمتوسطة

وتتعدد مجالات الاقتصاد الأزرق حيث تشمل:

- **الصيد البحري وتربية الأحياء المائية** ويُعتبران مصدرين رئيسيين للغذاء والدخل، حيث يعتمد ملايين الأشخاص حول العالم على هذه الأنشطة كمصدر رئيسي للعيش.
- **السياحة الساحلية والبيئية** و تُسهم في تعزيز الاقتصادات المحلية من خلال جذب السياح وتوفير فرص عمل في المجتمعات الساحلية.
- **النقل البحري** ويُعد الشحن البحري وسيلة أساسية للتجارة العالمية، حيث يتم نقل حوالي 80% من حجم التجارة العالمية عبر البحار والمحيطات.
- **الطاقة المتجددة البحرية** و تشمل استغلال طاقة الرياح والأمواج والمد والجزر لتوليد الكهرباء، مما يساهم في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.
- **التكنولوجيا الحيوية البحرية** وتتضمن استخدام الكائنات البحرية في تطوير منتجات طبية وتجميلية وغذائية، مما يفتح آفاقًا جديدة للابتكار والاستثمار.

تمتلك الدول العربية سواحل طويلة على البحرين الأحمر والمتوسط، بالإضافة إلى الخليج العربي والمحيط الأطلسي، مما يوفر لها فرصًا كبيرة لتطوير اقتصاد أزرق مستدام. على سبيل المثال، أطلقت المملكة العربية السعودية في ديسمبر 2024 الاستراتيجية الوطنية لاستدامة البحر الأحمر، بهدف زيادة المناطق المحمية البحرية والساحلية من 3% إلى 30% بحلول عام 2030، وتعزيز مساهمة الطاقة المتجددة في المنطقة. وفي شمال أفريقيا، اعتمدت دول عربية استراتيجية إقليمية للاقتصاد الأزرق، بهدف استدامة الموارد البحرية وتعزيز التعاون بين الدول لتحقيق تنمية مستدامة في هذا المجال.

2-3 متطلبات الاقتصاد الأزرق

يتطلب تطوير الاقتصاد الأزرق في المنطقة العربية اعتماد استراتيجيات وطنية شاملة ومستدامة، تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الوطنية لكل دولة، وتركز على تعزيز القطاعات التقليدية مثل الصيد البحري، والسياحة، والنقل البحري، بالإضافة إلى تطوير قطاعات ناشئة ذات إمكانات نمو عالية مثل تربية الأحياء المائية، والسياحة البيئية، والتكنولوجيا الحيوية البحرية، وبناء السفن.

لا يمكن تحقيق اقتصاد أزرق متكامل دون تعزيز التعاون العربي والدولي، وإقامة شراكات تسهم في تطوير هذا القطاع الحيوي. وللاستفادة المثلى من الإمكانات البحرية المتاحة، يتعين على الدول العربية تبني مقاربة شاملة تتضمن إعادة هيكلة القطاعات القائمة لتتوافق مع مبادئ الاقتصاد الأزرق، وتشجيع الأنشطة الجديدة ودعم المشاريع الناشئة.

وفي هذا السياق، يجب التركيز على تنمية تربية الأحياء المائية بطرق مسؤولة بيئيًا، وتطوير البنية التحتية للموانئ والأساطيل لجعلها أكثر كفاءة وصديقة للبيئة. كما ينبغي تعزيز السياحة البيئية والأنشطة المرتبطة بها، مثل الرياضات المائية والغوص والاستكشاف، مع إعطاء أهمية خاصة للبحث والابتكار لتحديد واستغلال الإمكانات التي توفرها التكنولوجيا الحيوية البحرية.

بالإضافة إلى ذلك، يتعين على الدول العربية ضمان الانتقال البيئي اللازم للحد من التلوث والاستغلال المفرط للموارد البحرية، وذلك من خلال تبني سياسات وإجراءات تحافظ على استدامة هذه الموارد للأجيال القادمة.

من الأمثلة البارزة على **جهود الدول العربية** المبذولة في هذا المجال، إطلاق إمارة أم القيوين في **دولة الإمارات العربية المتحدة** استراتيجيتها للاقتصاد الأزرق المستدام 2031، بهدف مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي للإمارة ثلاث مرات بالتعاون مع القطاع الخاص، وجعل الاقتصاد الأزرق ركيزة أساسية في اقتصاد الإمارة، مع ضمان حماية البيئة البحرية وتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050[46].

كما تسعى **المملكة العربية السعودية** إلى تحقيق الريادة في الاقتصاد الأزرق من خلال الاستخدام المستدام للموارد المائية والحفاظ عليها، بهدف تحقيق النمو والتطور الاقتصادي مع مراعاة حماية البيئة البحرية.

وفي **المملكة المغربية**، يسعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى بناء اقتصاد أزرق يقوم على استغلال مستدام للموارد البحرية، مع تحقيق الإدماج الاجتماعي وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، وجعل هذا الاقتصاد ركيزة أساسية في النموذج التنموي الجديد للبلاد.[47]

فالدول العربية مدعوة إلى تبني استراتيجيات للاقتصاد الأزرق تستند إلى مقاربة تكفل توطيد القطاعات الإنتاجية التقليدية واستكشاف القطاعات الواعدة على نحو مستدام. وتعتمد هذه الاستراتيجية على عدة نقاط منها:

- إعادة هيكلة القطاعات القائمة من أجل مواكبة انتقالها نحو اقتصاد أزرق
- تشجيع الأنشطة الجديدة ودعم الأنشطة الناشئة
- تنمية تربية الأحياء المائية المسؤولة بيئياً ووضع آليات لتسريع تنفيذ المشاريع في هذا المجال.
- مواصلة الدعم الذي تقدمه الدولة من أجل تطوير البنية التحتية (الموانئ، والأساطيل.....) لجعلها أكثر نجاعةً وأكثر مراعاةً للبيئة
- تطوير أنظمة السياحة المحلية بشكل قوي (الأنشطة الرياضية، وأنشطة الاستكشاف والأنشطة الشاطئية...)

[46] الاقتصاد الأزرق المستدام

[47] الاقتصاد الأزرق: ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد للمغرب 2023

- إعطاء مكانة مركزية للبحث والابتكار من أجل تحديد وتقييم الإمكانات التي تتيحها التكنولوجيا الحيوية البحرية.
- العمل على أن يكون البحث العلمي والابتكار الموجَّه نحو القطاعات الجديدة ذات الصلة بتثمين الخدمات البحرية ضمن الانشغالات الرئيسية للقطاعات الحكومية المعنية
- ضمان الانتقال الإيكولوجي اللازم من أجل التقليص من آثار التلوث والاستغلال المفرط للموارد

3-3 الاقتصاد الأزرق أداة للتنويع الاقتصادي في الدول العربية

يُعتبر الاقتصاد الأزرق أداة استراتيجية للتنويع الاقتصادي في الدول العربية، من خلال تقليل اعتمادها على القطاعات التقليدية مثل النفط والغاز، من خلال الاستثمار في القطاعات المرتبطة بالموارد المائية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتوفير فرص عمل جديدة.

بالإضافة إلى ذلك، يُسهم الاقتصاد الأزرق في تعزيز الأمن الغذائي من خلال تطوير تربية الأحياء المائية والصيد المستدام، مما يقلل من الفجوة الغذائية ويعزز الاكتفاء الذاتي. كما أن الاستثمار في الطاقة المتجددة المستمدة من المحيطات، مثل طاقة الرياح والأمواج، يساهم في تنويع مصادر الطاقة وتقليل الانبعاثات الكربونية. هذا التوجه يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة 2030، خاصة الهدف الرابع عشر الذي يدعو إلى الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام.

4. الاقتصاد الدائري

مع تزايد التحديات البيئية وتفاقم مشكلة النفايات، برز مفهوم **الاقتصاد الدائري** كنهج يهدف إلى إعادة تصميم الأنظمة الاقتصادية لتحقيق الاستدامة من خلال تقليل الهدر وإعادة استخدام الموارد. يُعرَّف الاقتصاد الدائري بأنه نموذج إنتاج واستهلاك يركز على الحفاظ على قيمة المنتجات والمواد لأطول فترة ممكنة عبر إعادة الاستخدام، والتصليح، والتجديد، وإعادة التدوير، مما يقلل من استهلاك الموارد الطبيعية ويحد من توليد النفايات. ويتم الترويج عالميًا للاقتصاد الدائري (CE) كسياسة لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

1-4 عمليات الاقتصاد الدائري:

يركز **الاقتصاد الدائري** على تعزيز كفاءة استخدام الموارد عبر مختلف القطاعات، مستلهماً الحلول من الطبيعة، ومروجاً لممارسات مجتمعية مستدامة ومبتكرة، بالإضافة إلى نماذج أعمال مربحة تعتمد على النهج الدائري، وبهدف إعادة توجيه مسار التنمية نحو الاستدامة. يمكن تصنيف عمليات الاقتصاد الدائري إلى ثلاث فئات رئيسية:

1) **تقليل استخدام الموارد الأولية من خلال:**

- إعادة التدوير
- تحسين كفاءة استهلاك المواد والطاقة في عمليات الإنتاج.
- استخدام مصادر الطاقة المتجددة بالاعتماد على الطاقة الشمسية، والرياح، وغيرها من المصادر المستدامة.

2) **الحفاظ على أعلى قيمة للمواد والمنتجات عبر:**

- إعادة التصنيع والتجديد وإعادة الاستخدام
- إطالة عمر المنتج بتصميم وتصنيع منتجات تدوم لفترات أطول وتكون قابلة للتحديث والصيانة

3) **تغيير أنماط الاستخدام[48] يشمل ذلك:**

- تشجيع مشاركة الموارد والمنتجات بين المستهلكين، مثل برامج مشاركة السيارات.
- تحويل ملكية المنتجات إلى خدمات، مثل تأجير المعدات بدلاً من بيعها.
- **التحول في أنماط الاستهلاك** وتعزيز الوعي البيئي لدى المستهلكين

يُعتبر الانتقال إلى الاقتصاد الدائري عملية نظامية تتطلب التزاماً سياسياً، وسياسات ملائمة، وحوكمة فعّالة تستند إلى مؤسسات قوية، وآليات تمويل مستدامة، وبرامج لبناء القدرات، مع مشاركة فعّالة من جميع أصحاب المصلحة والقطاعات. وهذا التحول يسهم في تقليل الضغوط على النظم البيئية، ويعزز من تجددها واستدامتها.

2-4 الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة في المنطقة العربية

يمثّل الاقتصاد الدائري تحوّلاً نُظُمياً في القِيَم والسلوكيات والأولويات، يشمل المجتمع بأسره ويتطلب ترابطاً وطيداً بين جميع القطاعات وجميع فئات المجتمع. وتواجه المنطقة العربية تحديات بيئية واقتصادية متعددة، مثل ندرة الموارد، وتدهور التنوع البيولوجي، والأمن الغذائي، وتفاقم تأثيرات تغير المناخ. لذلك، أصبح التحول من الاقتصاد الخطي التقليدي إلى الاقتصاد الدائري ضرورة ملحّة لمعالجة هذه التحديات.

ويرتبط الاقتصاد الدائري، ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر، بتحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة منها العمل اللائق ونمو الاقتصاد (الهدف 8)، والصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (الهدف 9) والمدن والمجتمعات المحلية المستدامة (الهدف 11) والاستهلاك والإنتاج المسؤولان (الهدف 12) والعمل المناخي (الهدف 13)، وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف (الهدف 17).

[48] نبيل بن موسى (2022) "دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة." مجلة التنويع الاقتصادي، جوان.

ويوضح الشكل رقم 5 الفرص التي تتوفر لدى الدول العربية لتفعيل آليات الاقتصاد الدائري والاستفادة من مخرجاته في مواجهة التحديات المعوقة لتحقيق التنمية المستدامة.

الشكل رقم 5 الإمكانيات ضمن اقتصاد دائري شامل في المنطقة العربية

المصدر: الاسكوا ، موجز السياسات حول "الإسراع بالانتقال إلى الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية" ، تموز/يوليو 2023

3-4 الاقتصاد الدائري كمحفز للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل

يُعد **الاقتصاد الدائري** أحد المحركات الرئيسية لتعزيز النمو الاقتصادي، إذ يسهم في توفير فرص جديدة للربح عبر فتح آفاق لأسواق مبتكرة وتطوير صناعات جديدة قائمة على مبادئ الاستدامة. إن التحول نحو نموذج اقتصادي دائري يؤدي إلى تطوير **قطاعات صناعية جديدة** مثل إعادة التدوير، وإنتاج الطاقة المتجددة، وتصميم المنتجات المستدامة، مما يسهم في **تنويع مصادر الدخل الوطني وزيادة فرص العمل**.

ووفقًا لتقديرات **المنتدى الاقتصادي العالمي**، يُتوقع أن يحقق الاقتصاد الدائري فوائد اقتصادية تقدر بحوالي **4.5 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030**، وذلك من خلال تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتحفيز الابتكار، وتقليل الاعتماد على النماذج الاقتصادية التقليدية غير المستدامة. ومع ذلك، لا تزال نسبة تطبيق ممارسات الاقتصاد

الدائري على المستوى العالمي متواضعة، حيث تقدر بنحو 8.6 % فقط[49] ، مما يشير إلى الحاجة إلى **مضاعفة الجهود** لزيادة تبني هذا النموذج.

- الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية: الواقع والتحديات

في السنوات الأخيرة، شهدت **الدول العربية** اهتمامًا متزايدًا بتطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري في السياسات التنموية، حيث أُدرجت الحلول الدائرية في:

- المساهمات المحددة وطنيًا (NDCs) ضمن اتفاقيات المناخ.
- استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية لتعزيز الاستدامة.
- خطط التكيف الوطنية لمواجهة التغيرات المناخية.
- خطط العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، لتعزيز كفاءة الموارد في مختلف القطاعات.

ورغم هذا الاهتمام المتزايد، لا يزال **التحول الكامل نحو الاقتصاد الدائري يتطلب جهودًا أكبر** لضمان تطبيقه في جميع القطاعات الاقتصادية، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من موارده.

وفقًا **للبنك الدولي**، لا يتجاوز معدل إعادة التدوير في **دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 9%**، وهو معدل منخفض مقارنة بالمعدلات العالمية ويُعزى هذا الانخفاض إلى عدة عوامل رئيسية، من بينها:

- **غياب أنظمة الفصل الإجباري للنفايات**، مما يؤدي إلى تدني كفاءة إعادة التدوير.
- عدم وجود رسوم تغطي تكاليف جمع وإدارة المخلفات.[50]

في ظل تزايد الاعتراف بالدور المحوري للاقتصاد الدائري في **تحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية**، برزت أهمية **مؤشرات الاقتصاد الدائري** كأدوات فعالة لقياس مدى انتقال الدول نحو هذا النموذج. من خلال هذه المؤشرات، يمكن لصناع السياسات تقييم أداء الدول في التحول نحو الاقتصاد الدائري، وتعتمد المحددات الرئيسة لبناء مؤشر الاقتصاد الدائري على المحددات الاقتصادية، والتجارية، والبيئية، والحوكمة، والتقنيات، والبنية التحتية والاجتماعية.[51]

يمثل الاقتصاد الدائري فرصة واعدة **لإعادة هيكلة الاقتصادات العربية** نحو مزيد من التنوع والاستدامة، مما يتطلب تبني سياسات داعمة، وتطوير الأطر التشريعية، وتعزيز الاستثمارات في القطاعات الدائرية. كما أن بناء قدرات العاملين

---

[49] - شريف محمد غالي، ممارسات الاقتصاد الدائري في مصر من أجل تعزيز الاقتصادات المستدامة والمنخفضة الكربون، مجلة آفاق المناخ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، العدد الأول، نوفمبر 2022. ص 49.

[50] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (2022)" دور الثورة الصناعية الرابعة في دعم الاقتصاد الدائري على طريق التنمية المستدامة" مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري أغسطس.

[51] التوجه نحو الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية: تطوير مؤشر لقياس التحول

في هذا المجال، وتشـجيع ريادة الأعمال في مشـاريع إعادة التدوير والطاقة المتجددة، يمكن أن يسـهم في **إحداث فرص عمل جديدة وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة**.

إن نجاح التحول نحو الاقتصـاد الدائري في الدول العربية يعتمد على **التعاون بين القطاعين العام والخاص، ودعم الابتكار، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الوعي المجتمعي**، مما يجعل هذا النموذج جزءًا أسـاسـيًا من الاسـتراتيجيات الاقتصادية المستقبلية في المنطقة.

5. الاقتصاد البرتقالي/ الإبداعي

يُشـير **الاقتصـاد الإبداعي**، المعروف أيضًـا بـ**ـالاقتصـاد البرتقالي**، إلى الأنشـطة الاقتصـادية التي تجمع بين **الثقافة، والإبداع، والموهبة، والتكنولوجيا** كمصـادر رئيسـية للقيمة الاقتصـادية. يتمحور هذا النموذج حول تحويل الأفكار المبتكرة والقدرات الإبداعية إلى **منتجات وخدمات ذات تأثير اقتصـادي واجتماعي واسـع**، مما يجعله ركيزة أسـاسـية للتنمية المستدامة .

- **لماذا سُمي بالاقتصاد البرتقالي؟**

تم ربط هذا الاقتصـاد باللون البرتقالي نظرًا لرمزيته العميقة في **الثقافة والفكر والإبداع** .فقد كان هذا اللون حاضـرًا بقوة في **إبداعات المصـريين القدماء**، حيث زينت به جدران المعابد ورسـوم ونقوش الفراعنة، مما جعله لونًا مميزًا يعبر عن الهوية الثقافية والإبداع الفني. كما يحمل اللون البرتقالي **دلالات ثقافية وفكرية في الشـرق الآسـيوي**، حيث يرمز إلى الحكمة، والتأمل، والطاقة الإبداعية، مما يجعله اللون المثالي لوصـف هذا الاقتصـاد الذي يُبنى على الابتكار والتجديد المستمر.

- **الاقتصاد الإبداعي في عصر التكنولوجيا والرقمنة**

مع **الثورة الرقمية والتطور التكنولوجي المتسـارع**، أصـبح الاقتصـاد الإبداعي من **أهم المحركات الاقتصـادية العالمية** . فهو لا يقتصر على المجالات التقليدية مثل الفنون، والموسيقى، والتصميم، بل يشمل أيضًا صناعات ناشئة مثل **تطوير البرمجيات، وصـناعة الألعاب الإلكترونية، و إنشـاء المحتوى الرقمي، والإعلام التفاعلي** .هذه المجالات تسـتفيد من الابتكار الرقمي والتقنيات الحديثة مثل **الذكاء الاصـطناعي والو اقع الافتراضي والبلوك تشـين**، مما يعزز من إمكانيات الاقتصاد الإبداعي ويوسّع نطاقه العالمي.

1-5 الاقتصاد البرتقالي /الابداعي: مفهوم قيد التطور

تتباين تعريفات الاقتصـــاد الإبداعي بين المنظمات الدولية. فعلى ســـبيل المثال، يُعرِّف مصـــرف التنمية للبلدان الأمريكية الاقتصـــاد الإبداعي بأنه "مجموعة الأنشـــطة التي تتيح تحويل الأفكار إلى ســـلع وخدمات ثقافية وإبداعية ذات قيمة محمية أو يمكن حمايتها بموجب حقوق الملكية الفكرية"[52]

من نـاحيـة أخرى، تركز منظمـة الأمم المتحـدة للتربيـة والعلوم والثقـافـة (اليونســـكو) على الأبعـاد الاجتمـاعيـة والاقتصـــادية للثقافة، معتمدةً على مفهومي المجالات الثقافية والمجالات ذات الصـــلة. أما المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو)، فتركز على أهمية حقوق المؤلف، وتصـــنّف القطاعات وفقًا لمدى اعتماد أنشـــطتها على حقوق المؤلف[53].

في حين عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد» في تقريره الأول الصـــادر عام 2008 الاقتصـــاد الإبداعي بأنه: ذلك النمط من النشـــاط الاقتصـــادي، الذي يقوم على اســـتغلال الأصـــول الإبداعية، التي يمكن أن تولد النمو الاقتصادي، وتقود إلى التنمية الاقتصادية[54].

2-5 الاقتصاد البرتقالي والتنمية

يُعتبر الاقتصـــاد البرتقالي/ الإبداعي، محركًا رئيســـيًا للتنمية المســـتدامة، نظرًا لدوره في تعزيز النمو الاقتصـــادي، وتوفير فرص العمل، وتعزيز التنوع الثقافي. يُسهم هذا القطاع بشكل ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يُحفّز الابتكار ونقل المعرفة عبر مختلف القطاعات الاقتصـــادية، ويُولّد دخلًا من خلال التجارة وخلق فرص جديدة، خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

يجمع الاقتصـــاد البرتقالي بين عدة قطاعات، مثل الفنون، والحرف، والتصـــميم، والأزياء، والموســـيقى، والأفلام، والتكنولوجيا، مما يُســـاهم في تنويع مصـــادر الدخل الوطني. ترتبط منتجات وخدمات هذا الاقتصـــاد بالملكية الفكرية، وتشـــمل مجالات مثل ألعاب الفيديو، والإذاعة والتلفزيون، والإعلان، والموســـيقى، والأزياء، والبحث والتطوير، والفنون البصرية.

حظي الاقتصـــاد البرتقالي بدعم من منظمات عالمية، مثل الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، نظرًا لاهتمامه بالموروث الثقافي والتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى المردود الاقتصادي الذي يُضفي عليه صفة الاستدامة. وفي الدول العربية، يُعتبر الاقتصاد البرتقالي موردًا اقتصاديًا مهمًا، خاصة مع غنى

---

[52] Inter-American Development Bank (2017). Public Policies for Creativity and Innovation: Promoting the Orange Economy in Latin America and the Caribbean. Inter-American Development Bank. August

[53] WIPO (2015). Guide on Surveying the Economic Contribution of the Copyright-Based Industries.

[54] Creative Economy,UNCTAD.2008

المنطقة بالتراث الثقافي والإبداعات الفكرية. وتتطلب المنطقة تعزيز هذا الاقتصاد من خلال حماية الملكية الفكرية، وخلق أدوات تجارية تمكّن المبدعين من تسويق إبداعاتهم الثقافية.

أصبح الاقتصاد البرتقالي ركيزة أساسية في العديد من دول العالم لتوليد فرص العمل والنمو، وتحفيز الابتكار ودعم الثقافة. ويُعد هذا القطاع من أسرع القطاعات نموًا في الاقتصاد العالمي من حيث توفير فرص العمل وتوليد الدخل وعائدات التصدير. وتشير تقديرات أولية مستندة إلى بيانات **اليونسكو** إلى أنه مقابل كل **وظيفة إبداعية** في إحدى الصناعات الثقافية والإبداعية، يتم إنشاء 1.7 وظيفة غير إبداعية[55]. وفقًا لتقرير "آفاق الاقتصاد الإبداعي 2022" الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (**الأونكتاد**)، تساهم الصناعات الثقافية والإبداعية بنسبة 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتوفر 6.2% من فرص العمل في الاقتصاد العالمي، ما يقرب من 50 مليون فرصة عمل حول العالم [56].

شهد الاقتصاد الإبداعي في المنطقة العربية، وخاصة في دول الخليج، تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة. على سبيل المثال، أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة استراتيجية دبي للاقتصاد الإبداعي، بهدف مضاعفة مساهمة القطاع الإبداعي في الناتج المحلي الإجمالي من 2.6% في نهاية عام 2020 إلى 5% بحلول عام 2025. بالإضافة إلى زيادة عدد الشركات الإبداعية من 8,300 إلى 15,000 شركة، ورفع عدد الوظائف الإبداعية من 70,000 إلى 140,000 وظيفة خلال نفس الفترة[57]. كما تم افتتاح متحف اللوفر في أبوظبي، واستثمرت الحكومة في تشييد دار أوبرا دبي. أما في المملكة العربية السعودية، تسعى رؤية 2030 إلى تعزيز التنوع الاقتصادي من خلال التركيز على الابتكار والإبداع في المجتمع، مع خطط لزيادة مساهمة القطاعات الإبداعية في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير مئات الآلاف من فرص العمل عبر مبادرات ومشروعات ثقافية وفنية متعددة تزيد على 27 مبادرة تستهدف دعم هذه الأنشطة الواعدة.

في مصر، أولت استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030) اهتمامًا واضحًا بالصناعات الثقافية، حيث تُسهم هذه الصناعات بنحو 1.25 مليار دولار من إجمالي الصادرات المصرية، وفقًا لتقرير التنمية والتجارة الصادر في عام 2018[58].

يُظهر هذا التوجه العربي والعالمي نحو تعزيز الاقتصاد البرتقالي أهمية الاستثمار في الثقافة والإبداع كوسيلة لتحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة وتعزيز الهوية الثقافية.

[55] UNESCO, & World Bank. (2021). Cities, culture, creativity: Leveraging culture and creativity for sustainable urban development and inclusive growth.

[56] Outlook, C. E. (2022). In The International year of creative economy for sustainable development: Pathway to resilient creative industries. UNCTAD: Geneva, Switzerland.

[57] وكالة أنباء الإمارات (وام)

[58] برنامج الامم المتحدة للتنمية والتجارة (UNCTAD(2018

3-5 الصعوبات والتحديات

يمتلك الاقتصاد الإبداعي/البرتقالي في الدول العربية إمكانات كبيرة للتنويع الاقتصادي بفضل ما تزخر به من موارد طبيعية وبشرية هامة وغير مستغلة. ومن بين هذه الموارد:

- **ثروة بشرية** تتمتع بها الدول العربية تتضمن عدد كبير من المبدعين في مجالات الفنون والآداب، الذين يجمعون بين الموهبة والتعليم الأكاديمي.
- **خبرة في الصناعات الثقافية** :تمتلك دول مثل مصر، لبنان، سوريا، العراق، تونس، والمغرب تاريخًا غنيًا في صناعة الكتاب، النشر، الموسيقى، والسينما. ومع ذلك، تحتاج هذه الصناعات إلى أطر تشريعية ملائمة ودعم لتعزيز تنافسيتها في الأسواق المحلية والإقليمية، والعالمية.
- **حرف وصناعات تقليدية** :تتميز الدول العربية بتراث غني من الحرف والصناعات التقليدية والتراثية يمكن تطويرها لزيادة قيمتها المضافة وإيجاد فرص عمل جديدة.
- **مو اقع أثرية وسياحية** :تحتضن المنطقة العربية مواقع تاريخية وثقافية، مما يعزز من دور الاقتصاد الإبداعي في تنمية قطاع السياحة.

إلا أن هذا الاقتصاد وبالرغم من قدرته على تنويع وتطوير قطاعات مختلفة، يواجه مجموعة من التحديات التي تعيق تحقيق إمكاناته الكاملة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. من أبرز هذه التحديات:

- **نقص جمع ونشر منتظم للبيانات والإحصاءات**[59] المتعلقة بالاقتصاد الإبداعي، مما يصعّب عملية قياس مساهمته الاقتصادية، ووضع سياسات فعّالة لدعمه.
- **تعقيد طبيعة الإنتاج الإبداعي**، يُعتبر إنتاج السلع والخدمات الإبداعية عملية معقدة وغير تقليدية، مما يصعّب فهمها ضمن الأطر الاقتصادية التقليدية.
- **ضعف البنية التحتية والدعم المؤسسي**، وهذا يشمل التمويل، والتدريب، وحماية الملكية الفكرية. ففي العديد من الدول، يفتقر هذا القطاع إلى الدعم المؤسسي الكافي لتعزيز نموه واستدامته.
- **اختلاف تعريفات ومفاهيم الاقتصاد الإبداعي** بين الدول والمنظمات، مما يؤدي إلى صعوبة في وضع سياسات موحدة وتنسيق الجهود الدولية لدعم هذا القطاع.
- **التحديات التكنولوجية والرقمية** حيث يواجه المبدعون تحديات في مواكبة التقنيات الحديثة وتوظيفها في إنتاجهم، بالإضافة إلى حماية أعمالهم في البيئة الرقمية.

لمعالجة هذه التحديات، ينبغي تعزيز التعاون بين الحكومات، والشركاء الاجتماعيين، والمؤسسات التعليمية والثقافية، بهدف تهيئة بيئة داعمة تُمكّن المبدعين من تحويل أفكارهم إلى مشاريع اقتصادية ناجحة، وتنفيذ مجموعة من الحوافز والإصلاحات، بالإضافة إلى بناء قاعدة بيانات دقيقة لتطوير السياسات العامة، وتعزيز

[59] توقعات الاقتصاد الإبداعي لعام 2022

حماية الملكية الفكرية، وتوفير الدعم المالي والتقني للمبدعين ورواد الأعمال في المجالات الإبداعية، لتساهم في التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية.

4-5 الاقتصاد الإبداعي أداة للتنويع الاقتصادي

يُعد الاقتصاد الإبداعي أحد الحلول الاستراتيجية لتنويع الاقتصادات العربية وتعزيز النمو المستدام، خاصةً في ظل التحديات التي تواجه القطاعات التقليدية. يتيح هذا الاقتصاد فرصًا جديدة لتطوير صناعات مبتكرة تعتمد على المعرفة والثقافة والإبداع، مما يقلل من الاعتماد على الموارد الطبيعية غير المتجددة، مثل النفط والغاز، ويخلق بدائل مستدامة تعزز تنافسية الاقتصادات الوطنية.

إضافةً إلى ذلك، يسهم الاقتصاد الإبداعي في تعزيز ريادة الأعمال، حيث يتيح للمبدعين ورواد الأعمال الفرصة لإنشاء مشروعات ذات طابع ابتكاري ومستدام. وتعمل الحكومات العربية بشكل متزايد على دعم هذا التحول من خلال السياسات العامة التي تعزز بيئة الأعمال الإبداعية، مثل توفير التمويل، وتحديث التشريعات لحماية الملكية الفكرية، وتطوير البنية التحتية الرقمية لدعم الصناعات الإبداعية. كما أن دمج الاقتصاد الإبداعي في استراتيجيات التنمية يسهم في تحقيق توازن اقتصادي أكثر استدامة، ويوفر فرص عمل جديدة لفئات مجتمعية متعددة، لا سيما الشباب والنساء، مما يعزز الإدماج الاقتصادي ويقلل الفجوة بين مختلف القطاعات الإنتاجية.

6. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يُعدّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نموذجًا اقتصاديًا يدمج بين الكفاءة الاقتصادية والأهداف الاجتماعية، حيث يوازن بين مميزات القطاع الخاص القائم على تحقيق الأرباح والمصلحة العامة. يركز هذا النموذج على "رأس المال البشري"، مع مراعاة أهمية العوائد الاقتصادية وتوجيهها لخدمة المجتمع.

يُعرّف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بأنه مجموعة من المؤسسات والشركات، مثل التعاونيات والجمعيات والمؤسسات الاجتماعية، التي تهدف إلى إنتاج السلع والخدمات والمعرفة، مع التركيز على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التضامن. يُعتبر هذا النموذج وسيلة فعّالة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، من خلال دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في أنشطته.

كما يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وسيلة هامة لإعمال مبادئ العدالة الاجتماعية، وتحقيق تنمية تضمن مصالح أكثر الفئات فقراً. ويقدم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كبديل تنموي للأنماط الاقتصادية التقليدية القائمة على دعم

النمو[60]، وذلك عبر تطوير أدوات جديدة لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيق العدالة الاجتماعية كشرط أساسي للتنمية المستدامة.

1-6 الاقتصاد الاجتماعي والتضامني آلية لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة

يساهم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مواجهة العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعزز إدماج الفئات الهشة في الاقتصاد، ويحد من انتشار العمالة غير المنتظمة من خلال تأسيس جمعيات وتعاونيات تدعم العمال والمنتجين في القطاع غير المنظم. كما يسهم في ضمان وصول عادل إلى الموارد الطبيعية، والحفاظ على الموارد غير المتجددة، والابتكار في استغلال الموارد المتجددة، مما يعزز الاستدامة البيئية.

يشمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مجموعة واسعة من المنشآت والمنظمات والكيانات التي تؤدي أنشطة اقتصادية واجتماعية وبيئية، بهدف خدمة للمصلحة الجماعية و/أو العامة، ويرتكز على مبادئ التعاون الطوعي، والتضامن، والإدارة الديمقراطية و/أو التشاركية، والاستقلال الذاتي، مع إعطاء الأولوية للأهداف الاجتماعية على رأس المال عند توزيع الفوائض و/أو الأرباح واستثمارها، إلى جانب الحفاظ على الأصول[61] وتعزيز استدامتها.

كما يهدف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من خلال مؤسساته ومنظماته، إلى تحقيق توازن فعّال بين **الازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية**، بدءًا من المستوى المحلي وصولًا إلى المستوى العالمي. فقد أشار تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إلى أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يساهم في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، ورفاه المجتمعات، والتنمية المستدامة، خاصة من خلال تسهيل اندماج الأفراد المعرّضين للمخاطر في سوق العمل، وتشجيع فرص العمل اللائق، وزيادة التمكين الاقتصادي، وتعزيز المساواة بين الجنسين[62].

2-6 مكونات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: الفاعلون الرئيسيون

يعمل **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني** من خلال مجموعة متنوعة من الآليات والأدوات والأساليب التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. ويعتمد هذا النموذج على **كيانات متعددة** تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز العدالة الاجتماعية. يمكن تصنيف الفاعلين الرئيسيين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى الفئات التالية:

- الجمعيات الأهلية والتعاونيات والتعاضديات

[60] الأمم المتحدة - الاسكوا "الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية" سلسلة السياسات العامة- أوراق موجزة، العدد 4

[61] منظمة العمل الدولية(2022) "قرار بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني", مؤتمر العمل الدولي - الدورة 110 يونيو.

[62] الاقتصاد الاجتماعي والتضامني محركاً للإدماج الاجتماعي والاقتصادي

يُمثّل النسيجُ التعاونيُّ المُكوّنَ الرّئيسيّ لقطاع الاقتصادِ الاجتماعيّ والتضامنيّ في العديد من الدول، سواءٌ من حيْث عدد فرص العمل التي يوفّرها أو من حيثُ مساهمته في التنمية الاقتصاديّة وتعزيز الإدْماج الاجتماعيّ.

- التعاونيات

تُشكل **التعاونيات** عنصرًا محوريًا في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث تقوم على **مبدأ الملكية الجماعية** والقرار المشترك، مما يعزز التكافل الاقتصادي بين أعضائها. وتتنوع مجالات عمل التعاونيات بين الزراعة، والخدمات، والصناعة.

- التعاضديات

بدأت **التعاضديات** بتقديم خدمات صحية للمنخرطين، لكنها توسعت لاحقًا لتشمل قطاعات اقتصادية أخرى؛ مثل الزراعة، والصناعة، والخدمات، من خلال تقديم **خدمات التأمين الصحي، والتكافل المالي، والتمويل التعاوني**، مما يُعزز من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات.

- الجمعيات الأهلية

تُجسّد **الجمعيات الأهلية** المبادئ الأساسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة وتوزيع المنافع والأرباح وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها.

- المؤسسات الاجتماعية

تُمثل **المؤسسات الاجتماعية** نموذجًا اقتصاديًا **هجينًا** يجمع بين **النشاط التجاري والأهداف الاجتماعية والثقافية**. ولا يتناقض هدف تحقيق الربح المادي مع الأهداف الاجتماعية حيث يتم استخدام الإيرادات والأرباح لتحسين الحالة الاجتماعية، وتحقيق **التنمية المجتمعية**، **ودعم الفئات الهشة**، إضافة الى تحقيق منفعة خاصة بالمستثمرين.[63]

3-6 السياسة الاجتماعية للدولة: دور الحكومات والشركاء الاجتماعيين

في ظل اقتصاد السوق الذي قلّص من دور الدولة في النشاط الاقتصادي، برزت الحاجة الملحّة إلى سياسات اجتماعية فعّالة لمواجهة التحديات الناجمة عن اتساع الفوارق الاجتماعية، وتفاقم اختلال توزيع الدخل، وتدهور الأحوال المعيشية. لذلك أصبحت هذه السياسات ضرورة اقتصادية وسياسية لتحقيق النمو والاستقرار السياسي.

[63] Management Technology Innovation Samer Abu-Saifan, Social Entrepreneurship, Definition and Boundaries, Review February 2012,www.timreview.ca.

تلعب السياسة الاجتماعية دورًا محوريًا في تأسيس وتوجيه الرعاية الاجتماعية، بتمكين الفئات المستهدفة من تحقيق الأهداف المجتمعية العامة كالعدالة والمساواة والحرية والديمقراطية، وتحسين جودة الحياة.

ولضمان نجاح هذه السياسات، يتطلب الأمر إشراك الشركاء الاجتماعيين وتعزيز قدرتهم على التأثير في مسار تطوير وتنفيذ السياسات العامة في الدول العربية.

كما أكد قرار مؤتمر العمل الدولي بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني[64] على أهمية انخراط الشركاء الاجتماعيين في حوار اجتماعي يتسم بالتعاون والاستباقية، إزاء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بشأن قضايا تتعلق بالمصالح المشتركة وتبادل المعارف والخبرات، لا سيما بشأن الممارسات الجيدة الرامية إلى تعزيز العمل اللائق في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

فبالنسبة إلى منظمات أصحاب الأعمال: يُستحسن النظر في توسيع نطاق عضويتها لتشمل كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الراغبة في الانضمام، وتزويدها بخدمات الدعم المناسبة، مما يسهل وصولها إلى شبكات قطاع الأعمال والشركاء القادرين على المساهمة في تنميتها، وتحسين قدراتها في ريادة الأعمال والإدارة، وتعزيز إنتاجيتها وقدرتها التنافسية، وتسهيل وصولها إلى الأسواق الدولية.

ينبغي **للنقابات العمالية**، وفي نطاق دعم حقوق ومصالح عمال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تعزيز وعي هؤلاء العمال بحقوقهم في العمل، وضمهم إلى مختلف النقابات والتنظيمات العمالية ودعم تنظيمهم ومفاوضاتهم الجماعية، وإرساء شراكات وتحالفات لتحقيق الأهداف المشتركة.

4-6 الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المنطقة العربية

شهدت المنطقة العربية في السنوات الأخيرة تناميًا ملحوظًا في مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، خاصة من خلال التعاونيات والمؤسسات الاجتماعية التي تسهم في توفير فرص عمل والحد من الفقر. تُقدَّر عدد التعاونيات في العالم العربي بحوالي 30,000 تعاونية، يتركز معظمها في القطاع الزراعي بنسبة تقارب (59%)[65].

ومع ذلك، تواجه الحركة التعاونية في المنطقة العربية عدة تحديات تعيق تحقيق أهدافها، من أبرزها:

- عدم التنسيق والتعاون بين الأجهزة الحكومية والتعاونيات
- عدم الاستقلالية على مستوى القاعدة الشعبية والارتباط الكبير بالجهات المانحة
- عدم الوصول إلى الائتمانيات والتمويل والحوافز الضريبية

[64] منظمة العمل الدولية (2022) "قرار بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني" مؤتمر العمل الدولي - الدورة 110

[65] الاسكوا (2014) "الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية" سلسلة السياسات العامة أوراق موجزة عدد 4 مارس

- انخفاض معدلات مشـاركة المرأة في الحركة التعاونية بسـبب قلة الحوافز وغياب البيئة التمكينية والأطر التشريعية التي تسهّل عملها.
- ضعف الشراكة بين التعاونيات والمؤسسات العامة ذات الصلة، خاصة في مجال التسويق.

ازدهرت ريادة الأعمال الاجتماعية (المؤسسات الاجتماعية) في عدة بلدان عربية في السنوات الأخيرة وأصبحت تشكل اليوم بديلاً اجتماعياً واقتصـادياً أسـاسـياً يمكن أن يكون من ضـمانات العدالة الاجتماعية والتنمية المسـتدامة والاسـتقرار. **وتركز معظم المؤسـسـات الاجتماعية في المنطقة على التعليم وبناء المهارات والصـحة والتنمية الاجتماعية.**

ولتعزيز دور الاقتصـاد الاجتماعي والتضـامني في المنطقة العربية، من الضـروري تطوير سـياسـات وأطر تنظيمية وتشـريعية فعّالة، وتوفير الدعم المالي والفني، وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية هذا القطاع، بالإضـافة إلى تعزيز الشراكات بين التعاونيات والمؤسسات العامة والخاصة لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

5-6 الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أداة للتنويع الاقتصادي

يُعد **الاقتصـاد الاجتماعي والتضـامني** إحدى الأدوات الفعالة التي تسـهم في **تنويع الاقتصـادات الوطنية** وتعزيز التنمية المستدامة، من خلال:

- **دمج القطاعات غير المنظمة ضـمن الاقتصـاد المنظم**. ويسـاعد هذا النموذج الاقتصـادي على **تقليل الفجوة بين الاقتصـاد غير المنظم والاقتصـاد المنظم**، مما يسـاهم في تحسـين ظروف العمل، وتعزيز الإنتاجية، وزيادة القدرة التنافسية، وتحقيق الاستدامة المالية للمؤسسات والعاملين فيها.
- توجيه المزارعين إلى **التعاونيات الزراعية**، مما يعزز **تنويع الإنتاج، وتحسـين جودته، وتأمين الأمن الغذائي**. ويوفر فرص عمل جديدة، خاصة في **المناطق الريفية**، مما يعزز **النمو الاقتصادي المستدام**.
- **تعزيز ريادة الأعمال الاجتماعية** حيث يشجع إنشاء مؤسسات اجتماعية تحقق أرباحًا مع التركيز على التنمية الاقتصـادية والاجتماعية. كما يعزز الاقتصـاد التشـاركي، عبر التمويل الجماعي وتبادل الموارد، مما يخلق بيئة اقتصادية أكثر شمولية.

7. الاقتصاد البنفسجي/ اقتصاد الرعاية

يُعتبر **اقتصـاد الرعاية** أو ما يسـمى **بالاقتصـاد البنفسـجي** من القطاعات الواعدة عالميًا، حيث يُتوقع أن يتجاوز نموه نمو الاقتصـادات الأخرى مثل الاقتصـاد الرقمي والأخضـر. فهو مولد رئيسـي للعمالة، إذ يبلغ عدد العاملين في قطاعات الرعاية 215 مليون عامل، وعدد العمال المنزليين 70.1 مليون عامل في جميع أنحاء العالم[66]. حيث يشمل هذا الاقتصاد

[66] CARE WORK AND CARE JOBS FOR THE FUTURE OF DECENT WORK

قطاعات متعددة، أبرزها الصحة، والرعاية الاجتماعية، والتعليم، ورعاية الطفولة المبكرة، والعمالة المنزلية، والأعمال التطوعية، وأعمال الرعاية المنزلية غير مدفوعة الأجر[67].

تزايدت الحاجة إلى **اقتصاد الرعاية** نتيجة تعقيد الحياة العصرية واعتماد الأفراد، بغض النظر عن الجنس أو العمر، على الآخرين في مراحل معينة من حياتهم لتدبير شؤونهم اليومية، بالإضافة إلى زيادة مشاركة النساء في سوق العمل. ويمكن تقسيم هذه الأعمال إلى رعاية مباشرة، مثل العناية بالأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة والمرضى، ورعاية غير مباشرة تشمل المهام المنزلية.

ويعد **اقتصاد الرعاية** عاملاً ضرورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والعمل اللائق. وتوفر معظم أعمال الرعاية أربع مؤسسات هي: الدولة والقطاع الخاص والقطاع غير المدر للأرباح والأسر المعيشية[68].

يؤثر اقتصاد الرعاية بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، حيث يمثل العمل غير مدفوع الأجر أكثر من نصف وقت العمل عالميًا. تُقدّر مساهمة النساء في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر بحوالي 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. لذا، من الضروري تبني سياسات تعزز اقتصاد الرعاية وتعالج قضايا العمل غير مدفوع الأجر، بهدف تحسين مشاركة المرأة في القوى العاملة، وتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، والمساواة بين الجنسين، وتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

يحظى اقتصاد الرعاية بأهمية متزايدة نظرًا لعدة عوامل، منها تزايد عدد السكان، وشيخوخة المجتمعات، وتغير هيكل الأسر، ودور المرأة في سوق العمل، ونقص السياسات الاجتماعية الملائمة. وهذه التحديات تستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة من قبل الحكومات، وأصحاب العمل، والنقابات العمالية، والأفراد لمعالجة النقص الحالي في خدمات الرعاية.

من الجدير بالذكر أن مصطلح **"الاقتصاد البنفسجي"** يُستخدم أحيانًا للإشارة إلى دمج البعد الثقافي في السلع والخدمات، مما يثري التنوع الثقافي ويعزز التنمية المستدامة. ومع ذلك، في بعض الأدبيات، يُستخدم المصطلح أيضًا لوصف **اقتصاد الرعاية** نظرًا لأهمية الثقافة في تشكيل مفاهيم الرعاية داخل المجتمعات. لذا، يُعتبر اقتصاد الرعاية جزءًا من الاقتصاد البنفسجي في هذا السياق، حيث يركز على الجوانب الثقافية والاجتماعية للرعاية.

1-7 أنماط أعمال الرعاية

يُشير **اقتصاد الرعاية** إلى جميع الأنشطة والخدمات التي تهدف إلى تعزيز الصحة والرفاه للأفراد، سواء كانت هذه الأنشطة مدفوعة الأجر أو غير مدفوعة الأجر.

---

[67] اقتصاد الرعاية السعودي خيارات التحول وأفق النمو :تقرير سياسات 2023

[68] العمل اللائق واقتصاد الرعاية، البند السادس، الدورة 112 لمؤتمر العمل الدولي

يمكن تصنيف أعمال الرعاية إلى نوعين رئيسيين:

- **أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر** :تشمل الأنشطة التي تُقدَّم دون مقابل مالي، مثل رعاية الأطفال، والعناية بكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى الأعمال المنزلية كالتنظيف والطبخ. تُعرِّف منظمة العمل الدولية هذه الأعمال بأنها "أعمال يتم توفيرها بدون مكافأة نقدية أو تعويض مالي يُدفع من قبل متلقي الرعاية[69] " تُسهم هذه الأعمال بشكل كبير في الاقتصاد والمجتمع، حيث تقضي النساء في المنطقة العربية ما بين 17 و34 ساعة أسبوعيًا في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، بينما يقضي الرجال ما بين 1 و5 ساعات فقط[70]
- **أعمال الرعاية مدفوعة الأجر** :تتضمن الخدمات التي يُقدِّمها العاملون مقابل أجر مالي، مثل الممرضات، والأطباء، والمعلمين، والعاملين في مجال الرعاية الشخصية. يشمل ذلك أيضًا العمالة المنزلية التي تُقدِّم رعاية مباشرة وغير مباشرة داخل المنازل. يُشكِّل هؤلاء العاملون جزءًا أساسيًا من القوى العاملة في مجال الرعاية، حيث يُسهمون في تقديم خدمات حيوية للمجتمع.

2-7 المرأة و اقتصاد الرعاية

تتحمّل النساء عالميًا الجزء الأكبر من أعمال الرعاية، سواء كانت مدفوعة الأجر أو غير مدفوعة الأجر. وتُعدّ هذه الأعمال موارد أساسية لتنمية القدرات البشرية وتحقيق الرفاه الاجتماعي. ومع ذلك، يظهر تفاوت واضح بين الجنسين في توزيع هذه الأعمال، مما يؤثر سلبًا على تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا.

عالميًا : تقوم النساء بأكثر من 75% من إجمالي **أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر**، مما يعادل 3.2 ضعف الوقت الذي يقضيه الرجال في هذه الأعمال. تُقدّر قيمة هذه الأعمال بـ6.6% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أي ما يعادل 8 تريليونات دولار أمريكي.

عربياً: تتحمّل النساء ما بين 80% و90% من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، ويقضين في المتوسط 4.7 أضعاف الوقت الذي يقضيه الرجال في هذه المهام، وهي النسبة الأعلى عالميًا.[71]

أما في أعمال الرعاية مدفوعة الأجر :تمثّل النساء **عالميًا** حوالي 65% من العاملين في قطاع الرعاية مدفوعة الأجر، بما في ذلك مجالات الصحة، والتعليم، والرعاية الاجتماعية[72].

---

[69] العمل اللائق واقتصاد الرعاية، البند السادس، الدورة 112 لمؤتمر العمل الدولي

[70] اقتصاد الرعاية في الدول العربية نحو الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وتخفيضها وإعادة توزيعها

[71] ESCWA(2024) Advancing care economy in the Arab region A pathway to fulfilling dignity and rights and enhancing women's economic empowerment

[72] التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية، مبادئ توجيهية للنهوض بسياسات الرعاية،2022

يؤدي التوزيع غير المتكافئ لأعمال الرعاية إلى تقليص فرص النساء في المشاركة في سوق العمل، مما يحدّ من قدرتهن على تحقيق الاستقلال الاقتصادي والمشاركة الفعّالة في المجتمع. تُعزى هذه الفجوة إلى الأدوار الاجتماعية التقليدية التي تصنّف الرجال كمعيلين والنساء كمقدّمات للرعاية، خاصة في المنطقة العربية.

الرسم البياني رقم 10: الوقت المستغرق (بالدقيقة) في أعمال الرعاية مدفوعة الأجر وغير مدفوعة الأجر، حسب الجنس

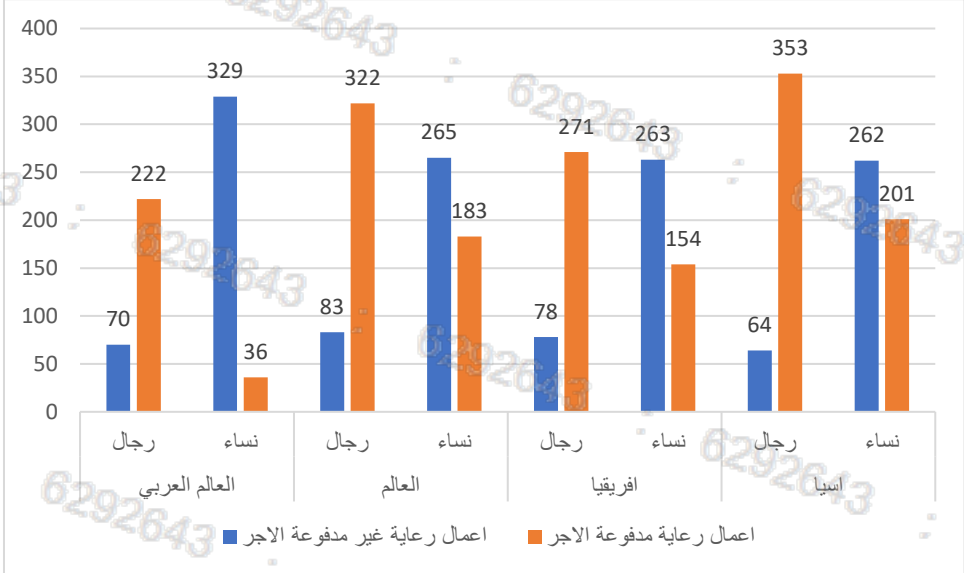

المصدر: اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب افريقيا (2022) [73]

لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، توصي المنظمات الدولية والإقليمية بالاعتراف بأهمية أعمال الرعاية، والعمل على تقليل العبء غير المتكافئ على النساء من خلال سياسات داعمة، مثل توفير خدمات رعاية ميسورة التكلفة، وتعزيز مشاركة الرجال في أعمال الرعاية، وتطوير سياسات عمل مرنة.

3-7 اقتصاد الرعاية والتنمية المستدامة

يُعتبر اقتصاد الرعاية عنصرًا أساسيًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين. تُظهر البيانات أن النساء يتحملن الجزء الأكبر من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، مما يؤثر سلبًا على مشاركتهن الاقتصادية والاجتماعية. وقد بينت عدة دراسات[74] أهمية مساهمة اقتصاد الرعاية في التنمية الاقتصادية. لذا، يُعد الاستثمار في اقتصاد الرعاية وسيلة فعّالة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

[73] "التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية: مبادئ توجيهية للنهوض بسياسات الرعاية"

[74] Chopra& Krishnana, 2022

وفقًا لتقارير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، فإن تعزيز اقتصاد الرعاية في المنطقة العربية يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين توزيع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. كما أن تطوير سياسات الرعاية يُعتبر أداة لتحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية، مما يدعم تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا.

من جانبها، تؤكد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP) على أهمية الاستثمار في البنية التحتية للرعاية والحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى توفير خدمات رعاية مرتبطة بالتوظيف، لإنشاء نظام بيئي يُقدّر أعمال الرعاية ويعزز التنمية المستدامة.

يتطلب تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وتقديرها، من خلال توفير الخدمات العامة والبنية التحتية، ووضع سياسات للحماية الاجتماعية، وتعزيز تقاسم المسؤوليات داخل الأسرة. هذا النهج يُسهم في تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، مما ينعكس إيجابًا على المجتمع ككل. بالإضافة إلى ذلك، يُسهم اقتصاد الرعاية في توفير حياة كريمة من خلال تقديم خدمات أساسية مثل التغذية، والرعاية الصحية، والتعليم، مما يعزز التنمية البشرية ويحقق رفاهية المجتمعات.

4-7 اقتصاد الرعاية كأداة للتنويع الاقتصادي في الدول العربية

يُعتبر اقتصاد الرعاية أداة فعّالة للتنويع الاقتصادي في الدول العربية، حيث يُسهم في توفير فرص عمل جديدة وتعزيز النمو الاقتصادي. تُظهر التقارير أن قطاع الرعاية المدفوعة الأجر يُعد من أكبر القطاعات التي تعمل فيها النساء في المنطقة العربية، مما يبرز أهمية هذا القطاع في تمكين المرأة اقتصاديًا وتقليل الفجوة بين الجنسين[75].

بالإضافة إلى ذلك، يُسهم تطوير اقتصاد الرعاية في تحويل عبء أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر إلى فرص عمل مدفوعة، مما يُعزز من مشاركة المرأة في سوق العمل ويُسهم في تحقيق التنمية المستدامة. لذا، فإن الدول العربية مدعوة لتبنّي استراتيجيات وطنية منسّقة لدعم اقتصاد الرعاية، تشمل مواءمة سياسات إجازة الأمومة والأبوة، وتوسيع خدمات الرعاية والتعليم في مراحل الطفولة المبكرة، وتعزيز جودة العمل في قطاعات الرعاية[76].

[75] دور اقتصاد الرعاية في تعزيز المساواة المبنية على النوع الاجتماعي

[76] اقتصاد الرعاية في الدول العربية نحو الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وتخفيضها وإعادة توزيعها

المحور الثالث: إعلان مبادئ حول "تعزيز التنويع الاقتصادي والانتقال نحو الاقتصادات الواعدة"

في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة والتغيرات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، تواجه الدول العربية ضرورة ملحة لتعزيز التنويع الاقتصادي والانتقال نحو الاقتصادات الواعدة. ويعتمد نجاح هذا الانتقال على إصلاحات هيكلية مدروسة، تضمن اندماج القوى العاملة في القطاعات الجديدة، وتوفير حماية اجتماعية للعاملين في القطاعات المتأثرة بالتحولات الاقتصادية، من خلال سياسات تعزز المهارات، وتوفر فرص عمل جديدة، وتدعم الابتكار والتكنولوجيا وريادة الأعمال.

يهدف هذا الإعلان إلى وضع إطار استراتيجي لتعزيز التنويع الاقتصادي، من خلال التحول نحو اقتصادات واعدة متعددة المصادر، تضمن استدامة النمو، وتواكب التغيرات الاقتصادية العالمية، وتعزز التكامل والتعاون الإقليمي بين الدول العربية.

يمثل إعلان المبادئ هذا **التزامًا جماعيًا** من قبل أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومات، وأصحاب العمل، والعمال) للعمل المشترك على تحقيق انتقال عادل إلى الاقتصادات الواعدة، من خلال الاسترشاد بمبادئ هذا الإعلان، وتنفيذه وفق خصوصية كل دولة.

أولاً: المبررات

يستند إعلان المبادئ هذا إلى مجموعة من المبررات التي تعكس الحاجة الملحة إلى تبني سياسات اقتصادية أكثر تنوعًا ومرونة، بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز التنافسية الاقتصادية، وتمكين القوى العاملة العربية من مواكبة التحولات العالمية، وتتمثل هذه المبررات فيما يلي:

- أهمية تكامل الجهود بين أطراف الإنتاج الثلاثة وجميع الجهات ذات الصلة، وضرورة تبني نهج مشترك لضمان انتقال اقتصادي عادل ومستدام، يعزز التنويع الاقتصادي ويدعم تحقيق معدلات نمو متوازنة ومستدامة.
- أهمية الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة في تسهيل مسار التنويع الاقتصادي والانتقال الفعال نحو الاقتصادات الواعدة، وتصميم سياسات اقتصادية عادلة، تضمن حماية الحقوق العمالية، وتخفف من تداعيات التحولات الاقتصادية على الفئات الأكثر تأثرًا.
- العمل على تبني نهج شامل لتنويع مصادر الدخل عبر تطوير قطاعات اقتصادية مبتكرة وتعزيز المرونة الاقتصادية.
- مواكبة التحولات العالمية في الاقتصاد وسوق العمل، لضمان عدم تخلف الاقتصادات العربية عن الركب العالمي.
- التخفيف من التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التحولات الاقتصادية والآثار المترتبة على الانتقال إلى الاقتصادات الجديدة .

ثانياً: المنطلقات

يستلزم إعلان المبادئ هذا توافق أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومات، وأصحاب العمل، والعمال) على العمل المشترك لتعزيز التنويع الاقتصادي والانتقال نحو الاقتصادات الواعدة، استنادًا إلى المنطلقات التالية:

- إدراكًا لأهمية التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية وتبني استراتيجيات مرنة ومتجددة تستجيب للتحديات والفرص الناشئة عن الانتقال إلى الاقتصادات الواعدة.
- وعيًا بأهمية تنمية الموارد البشرية باعتبارها المحرك الأساسي لأي تحول اقتصادي، وضرورة تأهيلها لضمان مواءمة المهارات مع متطلبات التنمية وسوق العمل المتغيرة.
- إدراكًا لأهمية توفير كوادر بشرية ماهرة باعتبارها عنصرًا أساسيًا في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات، وتعزيز الإنتاجية وفقًا للمعايير الدولية، مما يسهم في جذب الاستثمارات، وتنمية القطاع الخاص، وتعزيز ريادة الأعمال والابتكار.
- إيمانًا بأن تحقيق النمو المستدام يمثل تحديًا مشتركًا يواجه اقتصادات الدول العربية، ويتطلب ضمان انتقال عادل إلى اقتصادات جديدة ومتنوعة توفر فرص العمل، وتعزز التنمية المستدامة، وترتكز على حوار اجتماعي فعّال ومنتج بين أطراف الإنتاج الثلاثة.
- استنادًا إلى مواثيق منظمة العمل العربية واتفاقياتها وتوصياتها، بما في ذلك:
  - الاتفاقية العربية رقم (3) لسنة 1971 بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية.
  - الاتفاقيةالعربية رقم (5) لسنة 1976 بشأن المرأة العاملة.
  - الاتفاقية العربية رقم (6) لسنة 1976 بشأن مستويات العمل (معدلة).
  - الاتفاقية العربية رقم (8) لسنة 1977 بشأن الحريات والحقوق النقابية.
  - الاتفاقية العربية رقم (11) لسنة 1979 بشأن المفاوضة الجماعية.
  - الاتفاقية العربية رقم (20) لسنة 2024 بشأن الأنماط الجديدة للعمل
  - الاتفاقية العربية رقم (21) لسنة 2024 بشأن التوجيه والتدريب المهني.
  - بالإضافة إلى الاتفاقيات العربية الأخرى ذات العلاقة، مثل الاتفاقيات رقم (1)، (2)، و(17).
- استرشادًا بالاتفاقيات والتوصيات والمواثيق الدولية ذات الصلة، وأهداف التنمية المستدامة 2030، ولا سيما الأهداف: الهدف (8) تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتشغيل الكامل والمنتج. والهدف (9) تطوير البنية التحتية المستدامة وتعزيز الابتكار والتصنيع. والهدف (12)تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين. والهدف (17)تعزيز الشراكات لتحقيق التنمية المستدامة.

- وعيًا بالحاجة إلى تحفيز النمو الاقتصادي، وإعادة هيكلة الاقتصادات نحو التنوع والابتكار، وذلك من خلال تعزيز التنافسية في القطاعات الواعدة؛ مثل الاقتصاد الرقمي، والاقتصاد الأخضر، والاقتصاد الأزرق، والاقتصاد الدائري... يستلزم ذلك تبنّي استراتيجيات شاملة تضمن استدامة هذا التحول، وتعزز جاهزية القوى العاملة العربية.
- إدراكًا للانعكاسات المحتملة للتحولات الاقتصادية على سوق العمل والوظائف، وأن نجاح الانتقال العادل إلى هذه النماذج الاقتصادية الجديدة يتطلب مشاركة فعالة للشركاء الاجتماعيين في صياغة استراتيجيات وسياسات التحول، من خلال آلية حوار اجتماعي بنّاء ومستدام.

ثالثاً: المبادئ والالتزامات

التزاماً من الدول العربية بتبني سياسات اقتصادية قائمة على الابتكار، والاستدامة، والعدالة الاجتماعية لتعزيز التنويع الاقتصادي، والانتقال الفعّال والعادل نحو الاقتصادات الواعدة في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية والمتغيرات المتسارعة.

وفي إطار الجهود المشتركة بين أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومات، أصحاب العمل، العمال) لتحقيق هذه الأهداف، يتفقون على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكّل الأساس للانتقال نحو الاقتصادات الواعدة، وتُرسي الركائز التي ستُبنى عليها السياسات والخطط المستقبلية. فالتنويع الاقتصادي والابتكار هما مفتاح بناء اقتصادات عربية تنافسية، قوية، ومستدامة.

بناءً على **المبررات والمنطلقات** الواردة في هذا الإعلان، يتطلب من أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية **التوافق** حول تطبيق المبادئ التالية وتكريسها من خلال السياسات والاستراتيجيات الوطنية:

1. تنمية رأس المال البشري وتشجيع البحث العلمي والابتكار

1-1 تحسين جودة التعليم والتدريب التقني والفني

- مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل من خلال تحديث المناهج، والتركيز على **المهارات الرقمية والتكنولوجية**.
- تحفيز التعليم المستمر، ودعم **العمال وأصحاب العمل** في تطوير المهارات اللازمة لمواكبة الاقتصادات الجديدة.
- تبني سياسات لتشجيع **البحث العلمي والتطوير التكنولوجي**، وتعزيز العلاقة بين **المؤسسات التعليمية** والقطاع الصناعي.

2-1 دعم ريادة الأعمال والاقتصاد المعرفي

- **إطلاق حاضنات ومسرّعات أعمال** لدعم الشركات الناشئة في القطاعات الواعدة.

- توفير حوافز مالية وضريبية للمشروعات المبتكرة وللصناعات المعتمدة على التكنولوجيا.
- تطوير أنظمة الملكية الفكرية لحماية الابتكار، وتعزيز بيئة ريادة الأعمال.

2. تعزيز دور القطاع الخاص وتحفيز الاستثمارات

2-1 تحسين بيئة الأعمال والاستثمار

- تبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية لتأسيس الشركات وتحسين حماية حقوق المستثمرين.
- تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة في إصدار التراخيص والتشريعات لضمان بيئة أعمال تنافسية.
- تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى التمويل عبر تسهيل الضمانات الائتمانية والتمويل الميسر.

2-2 تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص

- تطوير نماذج استثمار مبتكرة لمشاريع البنية التحتية والخدمات العامة.
- توسيع التعاون بين المؤسسات المالية، والمصانع، والشركات التكنولوجية لتعزيز سلاسل القيمة المحلية.
- تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في البحث والتطوير التكنولوجي من خلال الحوافز الضريبية والتمويل المشترك.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تصميم وتنفيذ برامج التدريب المهني والتعليم التقني.

3. دعم الانتقال العادل إلى الاقتصادات الواعدة

يستوجب التحول نحو الاقتصادات الجديدة والواعدة وضع سياسات داعمة لهذه التحولات، من بينها:

- **الاقتصاد الرقمي**: تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز استخدام التقنيات الذكية في القطاعات الإنتاجية، وتنمية التجارة الإلكترونية كجزء من الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي.
- **الاقتصاد الأخضر**: تحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة، ودعم الصناعات البيئية والابتكار في إدارة الموارد الطبيعية.
- **الاقتصاد الأزرق**: استغلال الموارد البحرية في الصيد المستدام، والسياحة البيئية، والطاقة البحرية المتجددة.
- **الاقتصاد الدائري**: تبني سياسات إعادة التدوير، وتقليل الفاقد من الموارد، وتحقيق الكفاءة في الإنتاج.
- **الاقتصاد البرتقالي (الإبداعي)**: دعم الصناعات الثقافية والإبداعية كرافد اقتصادي جديد، وتنمية القطاعات القائمة على الإبداع والابتكار.

- **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني** :تعزيز **التعاونيات، والمؤسسات الاجتماعية، والتعاضديات والمبادرات المجتمعية** كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة.
- **اقتصاد الرعاية (البنفسجي)** :دعم تطوير **الخدمات الصحية والاجتماعية**، والاستثمار في **قطاع التعليم والرعاية الصحية**.

4. تحسين تنافسية الصادرات وتنويعها

4-1 دعم الصناعات التحويلية والتكنولوجيا المتقدمة

- تطوير الصناعات التحويلية القائمة على التكنولوجيا المتقدمة والابتكار.
- دعم التصنيع المحلي في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل الطاقة المتجددة، والصناعات الدوائية، والتكنولوجيا الرقمية.
- تبني سياسات لتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات العربية في الأسواق الإقليمية والعالمية.

4-2 تعزيز التكامل الاقتصادي العربي

- تيسير التجارة البينية العربية عبر تقليل الحواجز الجمركية والإدارية والتنظيمية.
- إنشاء آليات إقليمية لتبادل المعلومات والخبرات بين الدول العربية حول أفضل استراتيجيات التنويع الاقتصادي.

5. تعزيز الحوار الاجتماعي ودور أطراف الإنتاج الثلاثة

5-1 تفعيل الحوار الاجتماعي لدعم سياسات التنويع الاقتصادي

- **إشراك المنظمات العمالية ومنظمات أصحاب الأعمال** في صياغة السياسات الاقتصادية والصناعية لضمان **انتقال عادل ومنصف** إلى الاقتصادات الجديدة.
- تعزيز آليات **التفاوض والحوار الاجتماعي** لضمان توافق سياسات التنويع الاقتصادي مع مصالح **العمال وأصحاب العمل**.
- وضع **إطار عربي مشترك** يدعم التحولات الاقتصادية العادلة، ويضمن **حقوق العمل الأساسية**، ويحفز بيئة أعمال مستقرة وداعمة للنمو.

5-2 تطوير سياسات العمل لدعم الاقتصادات الواعدة

- تحديث التشريعات العمالية بما يتناسب مع الاقتصاد الرقمي، والمهن المستقبلية، والأنماط الجديدة للعمل.

- تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية لدعم العمال خلال فترات التحول الاقتصادي، مع توفير آليات فعالة للتدريب والتأهيل المهني.
- تعزيز دور النقابات والاتحادات العمالية في دعم التحولات الاقتصادية عبر استراتيجيات تضمن العدالة الاجتماعية وتحقق التوازن بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

إن تبني هذه المبادئ يعكس إيماننا الراسخ بأن مستقبل الاقتصادات العربية يعتمد بشكل أساسي على تنفيذ **إصلاحات هيكلية وتحولات اقتصادية جوهرية**، تستند إلى سياسات تنموية قائمة على الابتكار والاستدامة. وبذلك، فإن المسار المستقبلي لاقتصادات الدول العربية ينبغي أن يتضمن:

- **التنويع الاقتصادي كضرورة استراتيجية**، وليس مجرد خيار، لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في الدول العربية.
- **التكامل بين القطاعين العام والخاص** كأساس لبناء اقتصادات مرنة وقادرة على التكيف مع التحولات العالمية.
- **الاستثمار في رأس المال البشري والابتكار** يمثلان حجر الأساس لتعزيز التنافسية والنمو في الاقتصادات العربية.
- **الانتقال العادل والمنصف إلى الاقتصادات الواعدة** مما يتطلب **حوارًا اجتماعيًا فعالًا، وتحديثاً للتشريعات الوطنية، ودعمًا شاملاً للعمال وأصحاب العمل.**

يتطلب تفعيل هذا الإعلان **توافق أطراف الإنتاج الثلاثة** لضمان تنفيذ مبادئه ضمن سياسات واستراتيجيات وطنية شاملة، تدعم التنوع الاقتصادي، والاستدامة، والعدالة الاجتماعية. ويعتبر **دعوة مفتوحة** لجميع الجهات المعنية للعمل معًا لضمان مستقبل أفضل لاقتصاداتنا ومجتمعاتنا.

الخـاتمة

يُعدّ **التنويع الاقتصادي** خيارًا استراتيجيًا لضمان استدامة النمو وتعزيز القدرة التنافسية للدول العربية. ورغم توفر الإمكانات لتحقيقه، فإن التفاوت في الهياكل الاقتصادية، والسياسات التنموية، يستدعي تبني **نهج متكامل ومرن** يأخذ في الاعتبار خصوصيات كل دولة، مع الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في هذا المجال.

لقد أثبتت الدول، التي تبنت إصلاحات اقتصادية مدروسة وأعادت توجيه استثماراتها نحو القطاعات غير التقليدية، قدرتها على **تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية، وتعزيز التنوع في مصادر الدخل، وزيادة الاستقرار الاقتصادي**. غير أن نجاح هذا التحول يحتاج **تدخلاً حكوميًا موجّهًا**، يستند إلى استراتيجيات واضحة تدعم الابتكار، وتوفر بيئة أعمال تنافسية، وتعزز الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ولضمان تحول ناجح نحو نموذج اقتصادي أكثر استدامة ومرونة، ينبغي على الدول العربية المضي قدماً في تنويع اقتصاداتها بالتركيز على مجموعة من **المتطلبات الأساسية**، من أبرزها: **تعزيز البنية التحتية التكنولوجية، وتطوير نظم التعليم والتدريب المهني** لتأهيل القوى العاملة بمهارات تتناسب مع احتياجات الاقتصادات الواعدة، و**تحسين الحوكمة الاقتصادية** من خلال تعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد، ورفع كفاءة المؤسسات الاقتصادية؛ مما يعزز ثقة المستثمرين ويدعم ريادة الأعمال. و**تنويع القاعدة الإنتاجية** عبر تشجيع الابتكار، وتوسيع الصناعات التحويلية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، و**تعزيز التكامل بين القطاعات التقليدية والاقتصادات الواعدة** مثل **الاقتصاد الأخضر، الاقتصاد البرتقالي، الاقتصاد الدائري، الاقتصاد الرقمي**،...، وهو ما يعني تقليص الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد واتباع نموذج تنموي مرن يعتمد أساساً على دعم النمو، ويراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لهذا التحول، بحيث يكون **انتقالًا عادلًا** يضمن عدم تهميش أي فئة من القوى العاملة أو المجتمع. وهنا يأتي دور **مؤسسات الحوار الاجتماعي الثلاثي** (الحكومات، أصحاب العمل، العمال)، التي تلعب **دورًا أساسياً في تنسيق التحولات الإنتاجية** وصياغة السياسات الصناعية التي تحفز التنويع الاقتصادي، والتحول نحو الاقتصادات الواعدة **لتحقيق تو افق وطني حول الإصلاحات الاقتصادية**، عبر تعزيز الشراكة بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، مما يضمن تنفيذ سياسات أكثر استدامة وشمولية، ودعم **الانتقال العادل نحو القطاعات الجديدة، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي**، عبر التفاوض على سياسات العمل والأجور وظروف العمل اللائق، مما يعزز التماسك والسلم الاجتماعي، ويحفز **الابتكار والإنتاجية**، عبر تهيئة بيئة عمل قائمة على الحوار الاجتماعي الفعّال.

لذلك، فإن **الدول العربية** مدعوة إلى تسريع **تبني استراتيجيات وطنية فعالة للتنويع الاقتصادي**، تعتمد على الاستثمار في **الموارد البشرية، والتكنولوجيا، والابتكار، والقطاعات الواعدة** غير التقليدية، مع **إدماج مبادئ الحوار الاجتماعي في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي**، فتحقيق هذا التوازن بين **الإصلاحات الاقتصادية والعدالة الاجتماعية** سيجعل من التنويع الاقتصادي **محرّكًا أساسيًا للنمو الشامل والمستدام في الدول العربية**، بما يضمن مستقبلاً اقتصاديًا أكثر استقرارًا وتطورًا.

التوصيات

نستعرض **حزمة توصيات** مستمدة من أفضل الممارسات الدولية، متسقة مع خصوصيات الدول العربية، بهدف **تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي والانتقال نحو الاقتصادات الواعدة**. وفي ما يلي أهم **التوصيات**:

1. تنمية رأس المال البشري وتعزيزالابتكار

- تحديث **المناهج التعليمية** والتدريب المهني لمواءمة المهارات مع احتياجات سوق العمل، مع التركيز على الاقتصاد الرقمي والصناعات المتقدمة.
- تعزيز **البحث العلمي وريادة الأعمال** والتطوير التكنولوجي وتمويل المشاريع الابتكارية.
- تحفيز **الشراكة بين القطاعين العام والخاص** في تصميم وتنفيذ برامج التدريب والتعليم التقني.

2. تحسين بيئة الأعمال وتعزيزدورالقطاع الخاص

- تبسيط **الإجراءات الإدارية والقانونية** لتحفيز ريادة الأعمال، مع تعزيز الشفافية والاستثمار الأجنبي.
- **تطويرنماذج الشـراكة بين القطاعين العام والخاص**، خاصـة في مجالات البنية التحتية والخدمات العامة والصناعات التحويلية والتكنولوجيا المتقدمة.
- توسيع نطاق **التمويل الميسر**والاستثمارات طويلة الأجل.
- **تعزيزالشفافية** في إصدار التراخيص والتشريعات لضمان بيئة أعمال تنافسية.

3. دعم التحول نحو الاقتصادات الواعدة

- **الاقتصاد الرقمي**: الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتعزيز التحول التكنولوجي في القطاعات التقليدية
- **الاقتصاد الأخضر** :تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة والصناعات المستدامة.
- **الاقتصاد الأزرق**: استغلال الموارد البحرية بشكل مستدام لدعم التنمية الاقتصادية.
- **الاقتصاد الدائري** :تعزيز سياسات إعادة التدوير والكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية
- **الاقتصاد البرتقالي (الإبداعي)** :دعم الصناعات الثقافية والإبداعية كرافد اقتصادي جديد.
- **الاقتصـاد الاجتماعي والتضـامني**: تعزيز دور التعاونيات والمؤسـسـات الاجتماعية والتعاضـيديات والمبادرات المجتمعية لتحقيق التنمية المستدامة.
- **اقتصاد الرعاية (البنفسجي)** :تطوير الخدمات الصحية والاجتماعية، والتعليمية لتعزيز رأس المال البشري.

4. دعم الصناعات التحويلية وتعزيز التجارة والتكامل الاقتصادي العربي

- دعم **الصناعات التحويلية** ذات القيمة المضافة العالية، مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة.
- تيسير **التجارة البينية العربية** عبر تقليل الحواجز الجمركية والإدارية وتعزيز سلاسل الإمداد الإقليمية.
- إطلاق **منصات رقمية متكاملة وآليات مبتكرة** لتسهيل تبادل المعلومات حول الأسواق، وسلاسل الإمداد، والفرص الاستثمارية في القطاعات الواعدة بين الدول االعربية

.

5. تعزيز الحوار الاجتماعي وضمان انتقال عادل نحو الاقتصادات الواعدة

- تعزيز **آليات التفاوض والحوار الاجتماعي** لإشراك جميع الأطراف في صياغة **سياسات اقتصادية** تضمن عدالة التحولات الاقتصادية.
- تحديث **التشريعات العمالية** لحماية حقوقهم ومكتسباتهم في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة.
- تطوير **سياسات الحماية الاجتماعية** لضمان دعم العمال أثناء فترات التحول الاقتصادي.

6. نحو إعلان مبادئ حول "تعزيز التنويع الاقتصادي والانتقال نحو الاقتصادات الواعدة"

لضمان تنفيذ هذه التوصيات، يُوصى بتبني إعلان مبادئ حول "تعزيز التنويع الاقتصادي والانتقال نحو الاقتصادات الواعدة" لتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية، وتوفير خارطة طريق واضحة للمضي قدماً نحو التحولات الاقتصادية الواعدة في المنطقة العربية، **مع مراعاة خصوصيات كل دولة وإمكاناتها الاقتصادية.**

مراجع ومصادر

- **المراجع العربية**

1. الاسكوا (2023). "الإسراع بالانتقال إلى الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية.E/ESCWA/CL1.CCS/2023/Policy Brief.2 ".
2. الإسكوا (2013). "رصد الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية: المشاريع الصغيرة والمتوسطة." اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
3. الإسكوا (2014). "الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية." سلسلة السياسات العامة أوراق موجزة، عدد 4، مارس.
4. الإسكوا (2021). "الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية." اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة.
5. أماني فوزي (2018). "الأهمية الاقتصادية للاندماج في نمط الاقتصاد الأزرق في إطار اقتصاديات البيئة." المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 55، العدد 2، مايو.
6. آنا بوال كوسوليتو، وكليمون جيفودان، ودانييل ليدرمان، وكريستينا أ. وود (2022). "إيجابيات التكنولوجيا الرقمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: كيف يمكن أن يؤدي اعتماد التكنولوجيا الرقمية إلى تسريع وتيرة النمو وخلق فرص العمل." البنك الدولي، 16 مارس.
7. البكر، أحمد (2015). "تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية." مؤسسة النقد العربي السعودي.
8. بوعبدالله، ودان، حياة، برهيمي بن حراث، ورشيد، يوسفي (2015). "مقتضيات تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر." مجلة دفاتر بوادكس، 4.(2)
9. جمال قاسم حسن، محمد إسماعيل، سفيان قعلول، وصبري الفران (2023). "التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط: الواقع والتحديات." دراسات اقتصادية، العدد 118، صندوق النقد العربي.
10. الجمعية العامة للأمم المتحدة (2011). "دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية وتنفيذ السنة الدولية للتعاونيات".
11. الربيعي، فلاح خلف علي (2020). "دور السياسة الصناعية في التنويع والتحول الهيكلي في البلدان العربية." المستقبل العربي، 43.
12. سفيان قعلول، والوليد طلحة (2020). "الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات." دراسات اقتصادية، العدد 71، صندوق النقد العربي.
13. عبد المولى وليد (2024). "التنويع الاقتصادي في الدول العربية والحاجة إلى سياسات صناعية حديثة: المبررات والتطبيق." موجز السياسات، المعهد العربي للتخطيط، العدد 4.
14. فيصل عباس (2013) دروس من كوريا الجنوبية العربية
15. د.أحمد محي الدين محمد التلباني،التجربة الاقتصادية الماليزية ،التقويم والدروس المستفادة،2019
16. محمد إسماعيل (2020). "نتائج استبيان أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية." موجز السياسات، العدد العاشر، صندوق النقد العربي.
17. مسعود أحمد (2016). "في العالم العربي.. الاستثمار وتنويع النشاط يمهدان سبيل الرخاء." جريدة الشرق الأوسط، 1 أغسطس.
18. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (2022). "دور الثورة الصناعية الرابعة في دعم الاقتصاد الدائري على طريق التنمية المستدامة." مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، أغسطس.
19. المعهد العربي للتخطيط (2018). "التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية." تقرير التنمية العربية، الإصدار الثالث، يونيو.
20. المغربي، محمد الفاتح محمود (2017). "إدارة الموارد البشرية." الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر.
21. منظمة العمل الدولية (2023). "الحوار الاجتماعي." مؤتمر العمل الدولي، الدورة 102، التقرير السادس.

22. منظمة العمل الدولية (2022). "نمو الإنتاجية والتنويع والتغيير الهيكلي في الدول العربية." المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت.
23. منظمة العمل الدولية (2022). "قرار بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني." مؤتمر العمل الدولي الدورة 110
24. نبيل بن موسى (2022). "دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة." مجلة التنويع الاقتصادي، جوان.
25. نواف أبو شماله (2017). "السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول المتقدمة والناشئة." العدد 139، المعهد العربي للتخطيط.
26. الوليد أحمد طلحة (2022). "التحولات الهيكلية الاقتصادية في الدول العربية: الواقع والتحديات." دراسات اقتصادية، العدد 104، صندوق النقد العربي.
27. صندوق النقد العربي (2023). "التقرير السنوي".
28. مجموعة البنك الدولي (2024). "القطاعات غير النفطية تقود النمو القوي في دول مجلس التعاون الخليجي".
29. مجموعة البنك الدولي (2024). " جهود التنويع الاقتصادي تؤتي ثمارها في منطقة مجلس التعاون الخليجي ".
30. أثر التنمية البشرية على التعقيد الاقتصادي وتنويع الصادرات في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية
31. مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية - كلية السياسة والاقتصاد - جامعة السويس/ أثر الاستثمار في رأس المال البشري على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية دراسة تطبيقية علي مصر في الفترة 2000-2018
32. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط الاستثمار في رأس المال البشري واستيعاب الثورة الصناعية الرابعة
33. التقرير العالمي للملكية الفكرية (2024). "جعل سياسات الابتكار فعّالة من أجل التنمية".
34. منظمة العمل العربية (2023). "الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني المحدثة".
35. منظمة العمل العربية (2023). "البند الفني الدورة 49 لمؤتمر العمل العربي: سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني في ظل التحول الرقمي."
36. تقرير التشغيل والآفاق الاجتماعية في الدول العربية - اتجاهات 2024.
37. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.(2016) (OECD)
38. صندوق النقد الدولي.(2019) (IMF) بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.
39. دليل الأونسيترال التشريعي بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
40. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.
41. غرفة قطر
42. منظمة العمل العربية (2023). "الحوار الاجتماعي بين تحديات الحاضر وآفاق المستقبل." تقرير المدير العام.
43. منظمة العمل الدولية (2024). "الحوار الاجتماعي على مستوى القمة من أجل التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي".
44. المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي 2024
45. الاقتصاد الأزرق المستدام.
46. الاقتصاد الأزرق: ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد للمغرب.(2023)
47. شريف محمد غالي (2022). "ممارسات الاقتصاد الدائري في مصر من أجل تعزيز الاقتصادات المستدامة والمنخفضة الكربون." مجلة آفاق المناخ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، العدد الأول، نوفمبر، ص 49.
48. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (2022)" دور الثورة الصناعية الرابعة في دعم الاقتصاد الدائري على طريق التنمية المستدامة" مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري أغسطس.
49. التوجه نحو الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية: تطوير مؤشر لقياس التحول
50. وكالة أنباء الإمارات (وام)
51. برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة.(2018) (UNCTAD)
52. توقعات الاقتصاد الإبداعي لعام 2022

53. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني محركًا للإدماج الاجتماعي والاقتصادي.
54. اقتصاد الرعاية السعودي: خيارات التحول وأفق النمو، تقرير سياسات.(2023)
55. العمل اللائق واقتصاد الرعاية، البند السادس، الدورة 112 لمؤتمر العمل الدولي.
56. اقتصاد الرعاية في الدول العربية نحو الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وتخفيضها وإعادة توزيعها
57. التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية، مبادئ توجيهية للنهوض بسياسات الرعاية.(2022)
58. دور اقتصاد الرعاية في تعزيز المساواة المبنية على النوع الاجتماعي.

- **المراجع الأجنبية**

1. Abdmoulah, W. (2022). "Export sophistication and economic performance: new evidence from TIVA database." International Review of Applied Economics.
2. Bokhari, A. (2017). "Economic Diversification in Saudi Arabia: Looking Beyond Oil." International Journal of Science Commerce & Humanities, 5(2).
3. Canh, N. P., & Thanh, S. D. (2020). "The Dynamics of Export Diversification, Economic Complexity & Economic Growth Cycles: Global Evidence." Foreign Trade Review.
4. Economakis, G., Markaki, M., Andreoulakis, G., & Anastasiadis, A. (2018). "Imperialist Exploitation & Crisis of The Greek Economy: A Study." In Crisis, Movement, Strategy: The Greek Experience, Edited by P. Sotiris.
5. Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP), Asian Development Bank and United Nations Environment Program (UNEP) (2012). "Green Growth, Resources and Resilience." www.unescap.org/esd/environment/flagpubs/ggrap/documents/Full-Report.pdf.
6. Erkan, B., & Yildirimc, E. (2015). "Economic Complexity & Export Competitiveness: The Case of Turkey." Procedia - Social & Behavioral Sciences, 524-533.
7. Estmann, C., Sørensen, B. B., Ndulu, B., & Rand, J. (2022). "Merchandise Export Diversification Strategy for Tanzania: Promoting Inclusive Growth, Economic Complexity & Structural Change." The World Economy.
8. Guneri, B., & Yalta, A. (2021). "Does Economic Complexity Reduce Output Volatility in Developing Countries?" Bulletin of Economic Research, 411.
9. Hartmann, D. (2011, September 5-8). "The Effects of Economic Diversification on Human Development." Paper Presented at The International Conference of The Human Development & Capability Association, The Hague.
10. Hartmann, D. (2014). "Economic Complexity & Human Development: How Economic Diversification & Social Networks Affect Human Agency & Welfare." Routledge, London.
11. Hausmann, R., Hidalgo, C.A., Bustos, S., Coscia, M., Simoes, A., & Yildirim, M.A. (2013). "The Atlas of Economic Complexity: Mapping Paths to Prosperity." Massachusetts Institute of Technology & Center for International Development (MIT) Press.
12. Ilzkovitz, F., Dierx, A., Galgau, O., & Leib, K. (2008). "Trade Performance & Structural Competitiveness. Developments in the Euro Area: Are Member States Equipped to Meet the Globalization Challenges of The 21st Century?" Http://Research.Stlouisfed.Org/Conferences/Integration/Galgau-Paper.Pdf.

13. Inter-American Development Bank (2017). "Public Policies for Creativity and Innovation: Promoting the Orange Economy in Latin America and the Caribbean." https://publications.iadb.org/publications/english/document/Public-Policies-for-Creativity.
14. MWAN. (2023). "Circular Economy Adoption." Retrieved 2023-04-11 from https://mwan.gov.sa/en/Circular-Economy-Adoption.
15. Nadir Mohammed, Yara Salem, Mikel Ibanez, & Lorenzo Bertolini (2023). "How Can Public-Private Partnerships (PPPs) be Successful?" World Bank Brief, July 6, www.worldbank.org.
16. Nurbel, A. (2007). "The Global Competitiveness of The Nation: A Conceptual Discussion." Journal of Business & Economics Research (JBER), 5(10).
17. OECD (2011). "Towards Green Growth: Monitoring Progress, OECD Indicators." http://www.oecd.org/greengrowth/towardsgreengrowthmonitoringprogress-oecdindicators.htm.
18. OECD, "Regulatory Reform: Efficient Markets, Effective Government." http://www.oecd.org/gov/regulatory-policy/42203181.pdf.
19. Olasehinde-Williams, G., & Oshodi, A. F. (2021). "Can Africa Raise Export Competitiveness Through Economic Complexity? Evidence From (Non)-Parametric Panel Techniques." African Development Review, African Development Bank, 33(3).
20. Pearce, D., & Turner, R. K. (1990). "Economics of Natural Resources and the Environment." Johns Hopkins University Press.
21. Samer Abu-Saifan (2012). "Social Entrepreneurship, Definition and Boundaries." Technology Innovation Management Review, February.
22. Siddique, S., & Mahmood, Z. (2015). "Impact of Human Capital Investment on The Exports of Goods & Services: An Analysis of Selected Outsourcing Countries." S3h Working Paper Series, No 2. National University of Sciences & Technology Sector H -12, Islamabad, Pakistan.
23. Tacchella, A., Cristelli, M., Caldarelli, G., Gabrielli, A., & Pietronero, L. (2013). "Economic Complexity: Conceptual Grounding of a New Metrics for Global Competitiveness." Journal of Economic Dynamics & Control, 37(8), 1683-1691.
24. UNCTAD (2020). "Sustainable Development Goals: Fish Raising as an Ideal to End Hunger." November.
25. UNCTAD (2018)Annual report United Nations Conference on Trade and Development.
26. UNESCO, & World Bank. (2021). "Cities, Culture, Creativity: Leveraging Culture and Creativity for Sustainable Urban Development and Inclusive Growth."
27. UNDESA (2015)" Sustainable development report" United Nations Department of Economic and Social Affairs.
28. UNIDO (2017). "The Role of the Social and Solidarity Economy in Reducing Social Exclusion." Budapest Conference, 1-2 June 2017, Report.
29. United Nations Environment Programme (UNEP) (2011). "Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication." UNEP. www.unep.org/greeneconomy.
30. WIPO (2015). "Guide on Surveying the Economic Contribution of the Copyright-Based Industries." www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=259.
31. **Making Innovation Policy Work for Development**, World Intellectual Property Report 2024

32. ESCWA (2024). "Advancing Care Economy in the Arab Region: A Pathway to Fulfilling Dignity and Rights and Enhancing Women's Economic Empowerment."
33. Heritage Foundation. "WEF Global Competitiveness Index 4.0."
34. OECD (2021). "OECD Regulatory Policy Outlook 2021." https://www.oecd.org/en/publications/oecd-regulatory-policy-outlook-2021_38b0fdb1-en.html.
35. Nadir Mohammed, Yara Salem, Mikel Ibanez and Lorenzo Bertolini (2023) BRIEFJULY 6, WORLDBANK, www.worldbank.org
36. CARE WORK AND CARE JOBS FOR THE FUTURE OF DECENT WORK, ILO (2018)
37. Creative Economy -UNCTAD.2008
38. Chopra& Krishnana, (2022)
39. World Bank (2023). "Social Dialogue Report 2024: Peak-Level Social Dialogue for Economic Development and Social Progress."

قائمة الجداول

- جدول رقم 1 - ترتيب الدول العربية حسب مؤشر التعقيد الاقتصادي
- جدول رقم 2- ترتيب الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية لعامي 2022- 2024
- جدول رقم 3- الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر الابتكار العالمي
- جدول رقم 4- ترتيب الدول العربية حسب مؤشر سهولة الأعمال في سنة 2019
- جدول رقم 5- ترتيب الدول العربية وفقاً لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022
- جدول رقم 6- بعض المهارات الخضراء ذات الصلة والأكثر شيوعاً والأكثر طلباً في سوق العمل

قائمة الرسوم البيانية

1. مؤشر التركيز في الدول العربية لسنة 2023
2. مقارنة مؤشر التركيز في الدول العربية النفطية وغير النفطية
3. مقارنة مؤشر التنويع في الدول العربية النفطية وغير النفطية
4. مقارنة مؤشر التنويع بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي والعالم
5. مقارنة عدد السلع المصدرة في الدول العربية
6. مؤشر التعقيد الاقتصادي في الدول العربية
7. مؤشر الحرية الاقتصادية للدول العربية لسنة 2024
8. ترتيب الدول العربية حسب مؤشر القدرة التنافسية العالمية
9. ترتيب مؤشر المعرفة العالمي للدول العربية لعامي 2022-2023
10. الوقت المستغرق (بالدقيقة) في أعمال الرعاية مدفوعة الأجر وغير مدفوعة الأجر، حسب الجنس